الفصل الرابـع

الخطاب اللغوي الاستشراقي

1.4- حركة الاستشراق اللغوي[1].

نروم في هذا الفصل تبيان مساهمة المستشرقين في مد مجال البحث اللغوي العربي الحديث بجملة من الأفكار اللغوية، تلك المساهمة التي نعتقد لأسباب موضوعية أنها جديرة بالاهتمام والتنقيب تاريخياً وحاضراً. فمن الناحية التاريخية، تساهم الأعمال الاستشراقية في الوقوف بكيفية أعمق وأدق على ظروف نشأة الفكر اللغوي العربي الحديث وملابساته المتعددة، حيث يمكن تصحيح كثير من الأخطاء المتعلقة بهذه النشأة من جهة، وتطوير ما قدمه النهضويون العرب من افتراضات بشأن مقارنة اللغة العربية بغيرها أو وضع تاريخ لها من جهة ثانية.

جرت العادة أن يربط ظهور أول مؤلف في علم اللغة الحديث بكتاب علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» الصادر سنة 1940 أو 1941 على نحو ما سنبينه في فصل لاحق، وكأن الثقافة العربية الحديثة لم تعرف أي مؤلف أو دراسة لغوية حديثة قبله. ويبين التنقيب الدقيق في تاريخ البحث اللغوي العربي عكس ذلك. لقد عرف العالم العربي الحديث نهضة فكرية واسعة راجت ضمنها جملة من الأفكار اللغوية الجديدة وكانت ثمة كتابات عديدة متطورة عرفت في الأوساط الجامعية والفكرية العربية قبل صدور كتاب وافي بفترة طويلة.

أما راهنا، فإن كثيراً من بحوث هؤلاء المستشرقين ما تزال تحتفظ بجدتها وأهميتها النظرية والمنهجية التي قد تساهم في تحليل أفضل ومعالجة أعمق لبنيات اللغة العربية

1- اقتصرنا على ما صدر باللغة العربية وما كان متداولا بين الباحثين العرب قبل القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين باعتبار الخطاب الاستشراقي مصدرا هاما للخطاب اللغوي العربي النهضوي. وللتمثيل على اهتمام أوربا الحديثة بالثقافة العربية نورد مجموعة من أسماء بعض العلماء الذين اشتغلوا بقضايا اللغة «العربية» :
- **فرايتاغ** Freytag [توفي سنة 1861] وهو تلميذ مباشر **لدي ساسي** «De Sacy» ألف كتابا عن اللغة العربية في الجاهلية والإسلام (1861).
- **فلوجل** Fluegel [توفي 1870] : ألف كتابا في نحوي البصرة والكوفة (1862).
- **رايط** wright- [توفي 1888] صاحب المؤلف المشهور «نحو العربية».
- رنيان E.Renan [توفي 1892] : مؤلف كتاب «تاريخ اللغات السامية العام» (1847).
- درنبورك H.Derenburg [توفي سنة 1904] : اشتهر بترجمة كتاب سيبويه للفرنسية.
- جويدي Guidi [توفي 1935] وقد استقدمته الجامعة المصرية في العشرينيات من القرن XX. وجويدي هذا هو الذي اقترح ترجمة مصطلح فيلولوجيا «بفقه اللغة».
- كازانوفا Gasanova [توفي 1925] : «انتدبته الجامعة المصرية أستاذاً لفقه اللغة».

في مختلف مستوياتها ولكثير من قضاياها، مما يجعل إمكانية تحيينها أمراً وارداً لتطوير البحث في اللغة العربية على الأقل من الناحية التاريخية والمقارنة.

لا أحد يمكنه أن ينكر أن المستشرقين دشنوا مرحلة جديدة من البحث في قضايا لغوية ذات أهمية بالغة بالنسبة اللغة العربية مثل، مشكل التطور في جميع مستوياته، وأن الدرس اللغوي العربي لم يتمكن من تطوير هذه الأبحاث، بل لم يستطع حتى اليوم معالجة هذه القضايا وما يشابهها بشكل يماثل ماقام به هؤلاء المستشرقون من أمثال برجستراشر (1886 - 1933) وفيشر (1949 - 1865) - A.Fischer وفوك Fuck وبروكلمان وغيرهم.

وغني عن الإشارة اننا لانناقش هنا خلفية الاستشراق فكرياً وإيديولوجيا. فكثيرة هي الكتابات التي تناولت موضوع الاستشراق بالبحث والتحليل بين مؤيد ورافض. وقليلة هي الدراسات الموضوعية الجادة التي بينت الإمكانات التاريخية التي قدمتها العديد من الدراسات الاستشراقية للثقافة العربية الحديثة في بعض مناحيها الفكرية، وتلك قضية أخرى ليس مجالها الآن. ومجمل القول أننا لا نناقش خلفية معينة قد تكون حصلت بالفعل أو لم تحصل، كانت في شعور أو «لا شعور» أصحابها. إننا ننطلق من وقائع محددة، هي هنا خطاب الاستشراق اللغوي المحقق بالفعل من طرف أشخاص محددين، وهو خطاب مادي موجود ومتداول بالفعل بيننا.

وليس في الإشادة بالمساهمة الاستشراقية أي انبهار بالآخر أو أي نوع من الاغتراب. لقد قيل مثل هذا الكلام منذ أمد غير قريب. ويكفي أن نذكر بما قاله أحد اللغويين العرب المحدثين «ليس لدينا أية دراسة ذات قيمة لتطور العربية»[1] وأنه «يندر أن تجد بالعربية دراسات مثل كتاب برجسترايشر المسمى التطور النحوي للغة العربية»[2].

وقد تبدو إثارة موضوع الاستشراق اللغوي بالنسبة للبعض من قبيل ماهو متجاوز، وهذا ليس بصحيح البتة، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار المسار التاريخي والواقع الراهن للبحث اللساني العربي الحديث. إن إهمال هذه المساهمات نتج عنه إهمال صارخ

1- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص 96، مطبعة المعرفة القاهرة 1965 ط أولى 1955.
2- ناجي علوش : نفسه.

لجملة من ظواهر اللغة العربية من وجهة تاريخية ومقارنة، وهي المجالات التي ساهم فيها المستشرقون اللغويون الألمان بصفة خاصة.

وترتب عن هذا الوضع أن الثقافة اللغوية العربية الحديثة لم تعرف أي تراكمات معرفية في هذا الاتجاه، فكان مرور البحث اللغوي العربي إلى المنهج الوصفي البنيوي والمنهج التوليدي مرورا طفريا، لم تكن له النتائج المتوخاة. ومن الواضح أن المناهج التاريخية والمقارنة كما حاولت تطبيقها بعض الدراسات العربية لم ترق بدورها إلى المستوى المطلوب، ولم تزود المكتبة اللغوية العربية بأعمال متواصلة ومتكاملة، ذلك التواصل والتكامل اللذين كانا سائدين في الدراسات الأوروبية، لذا نعتبر أن «هذه النظرية في النحو التاريخي المقارن وصلتنا منقوصة مشلولة، وعلى هذا الأساس ستظل ثقافتنا اللغوية منقوصة»[1].

1.1.4- المستشرقون ومصادر تكوينهم العلمي

تعود علاقة الشرق العربي الإسلامي بالغرب المسيحي إلى فترة النهضة الأوربية. فمنذ هذه الفترة عرفت أوربا علاقات فكرية جديدة مع الشرق العربي. وترتب عن اهتمام أوربا بالثقافة العربية لغة وأدباً إنشاء البابا هونوريوس الرابع معهدا لتعليم اللغات الشرقية سنة 1285 وقضى البابا اكليمنص الخامس في مجمع فيينا (1311 - 1312) بإنشاء كراسي للعربية (1587) بالكوليج دوفرانس ثم أُنشِئت المدرسة الوطنية للغات الحية في باريس (1795)»[2].

إذا تتبعنا تكوين هؤلاء المستشرقين المعرفي ومصادرهم العلمية، نلاحظ أنهم اطلعوا على المناهج اللغوية الجديدة التي سادت أوربا خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين. ويتبين بوضوح أنهم أخذوا بالمنهج التاريخي المقارن. ويظهر أن كثيراً من المستشرقين الأوائل الذين وفدوا على الشرق العربي تلامذة مباشرين أو غير مباشرين للعلامة سيلفستر دي ساسي الذي كان عالماً بالعربية وقواعدها، والمعروف بتأثيره القوي في رواد المنهج المقارن أمثال بوب وشليجل وكريم، وغيرهم. ومنذ إعلان وليام جونس (1746 - 1794) عن وجود علاقة بين اللغة السنسكريتية واللغتين الإغريقية واللاتينية «نشأت شيئا فشيئا طرق المقارنة العلمية بين اللغات، وتكونت الحلقات

1- رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 220 المعهد القومي للتربية، تونس 1985.
2- نجيب العقيق المستشرقون. ص 219 ج 1. دار المعارف. القاهرة 1980 / ط 1 : 1937.

الكثيرة لدراسة اللغات الشرقية، وساعدت كثيرا على تنمية المقارنة بتلقينها العدد الكبير من لغات الشرق للطلبة. وأهم هذه الحلقات بل أخطرها (لأنها جمعت كل الباحثين تقريبا الذين سينالون حظا وافرا من الشهرة في القرن التاسع عشر في علوم اللسان) هي حلقة العالم الفرنسي سلفستر دي ساسي. وقد امتاز هذا الباحث عن سابقيه (وحتى عمن سيأتي بعده (بمعرفة واسعة للغات الشرقية وما نشره أهلها تدعيما في الدراسات اللغوية)، وكان متضلعا بالخوض في علوم اللغة العربية وهو الذي كون شيزي Chezy في اللغة السنسكريتية والأخوين فون شيجل وجريم وفرانتس بوب وفون همبولدت وغيرهم»[1]. ومعروف أن بوب رائد المنهج المقارن كان يتقن العربية جيدا، بل إن نحو العربية ساهم مباشرة في ظهور مفهوم «التصريف» مفتاح صَرْح نظرية المقارنة عند بوب. كما شكلت العربية برهانا حاسما لصحة الاستنباطات التي دعا إليها بوب في إطار المقارنات بين اللغات التي قام بها.

وركزت الأبحاث اللغوية الاستشراقية اهتمامها على الجانب المقارن، ووازنت بين العربية الفصحى ونظيراتها السامية، والعربية وأخواتها من اللهجات العربية القديمة والحديثة. وهل أبرز مؤلف يمكن ذكره في هذا المجال هو «فيلولوجيا اللغات السامية» لبروكلمان[2].

ونتيجة تكوينهم الفيلولوجي التاريخي، اهتم المستشرقون بدراسة اللغة العربية ـ ولهجاتها ـ متتبعين بالتحليل الدقيق مظاهر التطور الحاصل في بنيتها الصوتية والصرفية والاشتقاقية والتركيبية على نحو ما نجد عند برجشترايس[3]. وعندما استقدمته الجامعة المصرية لتدريس اللغات السامية بكلياتها، لاحظ ولفنسون تأخر المنهج التاريخي ـ الذي ينهجه جل المهتمين بالبحث اللغوي في أوربا ـ في دراسة اللغة العربية وتاريخها. يقول «إذا كان علماء الغرب قد اعتنوا منذ القرن الثامن عشر بالبحث في تاريخ اللغات السامية وأمكنهم أن يصلوا إلى نتائج باهرة، فإن هذه البحوث لاتزال مجهولة لدى الأمم الشرقية الآن»[4].

1- عبد الرحمان حاج صالح : مدخل لعلم اللسان الحديث، ص 9. مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد 1، الجزائر 1972.
2- صدر بالألمانية سنة 1906 وترجمه كوهن للفرنسية سنة 1910 ونقله للعربية رمضان عبد التواب سنة 1977 منشورات جامعة الرياض السعودية.
3- برجشترايسر : التطور النحوي للغة العربية [1929] المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة 1981.
4- ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص أ. [1914]. طبعة دار القلم، بيروت 1980.

وظهرت آثار تكوين المستشرقين اللغوي واطلاعهم على وجهات النظر اللغوية الجديدة في دراستهم للغة العربية ولهجاتها، فجاؤوا بمنهجية أصيلة على جانب كبير من الضبط والدقة، كاشفين بواسطتها عن بنيات اللغوية العربية بكيفية لم يسبق لها مثيل.

ونوضح ذلك إجمالاً في الفقرات الموالية.

2.4- قضايا البحث اللغوي الاستشراقي ومناهجه

1.2.4- اللغة العربية ولهجاتها القديمة والحديثة

تناول المستشرقون بالدرس والتحليل اللغة العربية الفصيحة ولهجاتها القديمة والحديثة، فقدموا دراسات لغوية لم تكن معروفة من قبل، معتمدين في أبحاثهم أسسا نظرية ومنهجية جديدة. أما اهتمامهم بالعربية الفصحى فلكونها «تشتمل على عناصر لغوية قديمة بسبب وجودها في مناطق منعزلة عن العالم عما يتوارد عليه من تقلبات وتغيرات يكثر حدوثها ويختلف نتائجها اختلافا مستمرا»[1]. ويرجع اهتمامهم بالعربية لوجود ظواهر لغوية تنفرد بها وحدها دون غيرها من أخواتها السامية «كبعض المعاني التي تعبر عنها العربية مثلاً ضد الكل وهو البعض، وتركيباتها متنوعة في العربية يوازن بعضها تركيبات الكل، ولا نظير لها في سائر اللغات السامية. ومما يماثلها من جهة كثرة الإضافة إلى «غيره»، وعدم التعرف بالإضافة إلى المعرف «مثل»، وما يرادفها. وليس لسائر اللغات السامية اسم في المعنى، بل تكتفي بالكاف ومنه «غير» وهي مما اخترعته اللغة العربية مبينة في ذلك مزيتها وطبيعتها»[2].

كما حاولت دراسات المستشرقين اللغوية تحديد الصورة العامة للعربية الفصحى، سواء بالقياس لأخواتها السامية، أو بالنسبة للغة السامية الأم التي لا يُعْرَفُ عنها شيء، أو بالنسبة للهجات العربية القديمة والحديثة. لذلك، لم تنظر أبحاث المستشرقين للغة العربية على أنها وحدة عضوية مطلقة تمتد من أقدم النقوش التي عُثِرَ عليها والقريبة من العربية من حيث المادة والأسلوب[3] إلى عربية اليوم. إن العربية المعروفة لدينا راهناً

1- ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص 7.
2- برجشترايس : التطور النحوي للغة العربية، ص 99.
3- أقدم نص عربي (...) عثر عليه حديثا في «النمارة» بالقرب من دمشق وهو يرجع إلى عام 328 بعد الميلاد ولغة هذا النص هي لغة الآداب المتأخرة تماما على وجه التقريب : بروكلمان : فقه اللغات السامية، ص 29. ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977.

بالمعاصرة أو الحديثة ليست في نظر المستشرقين لغة قائمة الذات ولم تكن كذلك في تاريخها الطويل نسبياً. وليست اللغة العربية أيضا موحدة بين جميع القبائل العربية التي استوطنت جزيرة العرب. لقد «أخذت اللغة العربية البدوية في هذه القرون (يقصد القرنين الرابع والخامس الميلادين) تجمع بين عناصر تلك اللهجات التي أبادتها حتى وجدت لغة جديدة احتفظت بصبغتها القديمة وقبلت بعض التغيير في المادة والاصطلاح والنطق»[1].

ويتجلى من حديث المستشرقين عن العربية الفصحى أنها تتشكل من مستويات تراتبية تتفاوت في درجات تقاربها واختلافها. إن العربية ـ حسب ولفنسون[2] ـ تتكون من:

ـ «لغة الطبقات المفكرة» التي لم تكن بعيدة جداً أو مختلفة عن لغة العامة «أصحاب اللهجات المختلفة في شمال الجزيرة»

ـ لغة القرآن التي تمتاز عن اللغة العامة.

ـ واللغة العربية الفصحى عند برجشترايسر قديمة وحديثة إضافة إلى عربية القرآن[3]، دون أن يذكر الفرق بين اللغة العربية القديمة والحديثة.

ويقترن كلام المستشرقين عن العربية بلغة القرآن وأهميته في استمرارية اللغة العربية التي انتشرت «عن طريق القرآن الكريم انتشارا واسعا كما لم تنتشر أية لغة أخرى من لغات العالم. فهي لكل المسلمين اللغة الوحيدة الجائزة في العبادة. لهذا السبب، تفوقت العربية تفوقاً كبيراً على كل اللغات التي كان يتكلمها المسلمون. وقد أصبحت هي اللغة الأدبية المشتركة التي لها المكانة وحدها في معظم الأحوال»[4]. لذلك يعطي البحث اللغوي الاستشراقي أهمية كبرى للقرآن ولغته باعتباره «أصدق مقياس للبحث في لغة العرب في عصر ظهور الإسلام»[5].

وتظهر أهمية لغة القرآن أيضا من حيث القراءات المتعددة التي قرئ بها. وقد انصب اهتمام المستشرقين على القراءات القرآنية باعتبارها وسيلة لتحديد العربية القديمة مما

1- ولفنسون: المصدر المذكور، ص 206.
2- ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، ص 206.
3- برجشترايسر: التطور النحوي للغة العربية، ص 27.
4- بروكلمان: فقه اللغات السامية: ص 30.
5- ولفنسون: المصدر المذكور. ص 206.

يساهم في بحث نشأة العربية وتطورها موضوعيا. إن حقيقة هذه القراءات أن بعضا منها «يطابق تماما اللهجات التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة. فهي صيغ كانت مألوفة عند العرب قبل تسرب النفوذ الأعجمي، وقبل أن يطرأ تغيير في اللغة العربية التي كانت منتشرة في شمال بلاد العرب في عصر ظهور الإسلام»[1].

وقد بين برجشترايسر كثيراً من مظاهر الاختلاف والتقارب بين اللهجات العربية في علاقاتها بالقراءات القرآنية من جهة وبالموازنة بينها وبين اللغة العربية الفصحى من جهة ثانية[2].

وكما للقراءات أهميتها المنهجية في تحديد صورة العربية الفصحى، فإن للهجات العربية القديمة أيضا قيمتها نظراً لقربها من العربية الفصحى بوجه عام، ولأن بعض اللهجات احتفظ في كثير من الحالات بكلمات ضاعت من العربية الفصحى. ولا يتعلق الأمر باللهجات العربية القديمة فحسب، وإنما أيضا باللهجات العامية كالمصرية والمغربية والسورية وغيرها[3]. وقد قدم المستشرق الإيطالي إنوليتمان دراسة كشف فيها عن أمثلة عديدة لبقايا اللهجات العربية القديمة في اللغة العربية المشتركة (العربية الفصحى)[4].

وتجدر الإشارة إلى أن المستشرقين في اشتغالهم باللغة العربية لم يقصروا نظرهم على العربية «الأدبية» التي يمثلها الشعر الجاهلي والقرآن. ويشير ولفنسون إلى أهمية الأحاديث النبوية لكونها مادة نثرية تعتبر دراستها أقرب من الواقع اللغوي من دراسة الشعر. فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح، لأنها من النثر وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتنئيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف»[5].

ويصدق الأمر نفسه على الحِكَم والأمثال العربية القديمة، لأنها أكثر جدوى وفائدة منهجية في دراسة العربية من الشعر الجاهلي، إذ «يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي في بحث موضوع نشأة العربية، لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية، فلا يدخلها شيء من التغيير والتحوير»[6].

1- ولفنسون : المصدر المذكور، ص 208.
2- برجشترايسر : التطور النحوي للغة العربية، صص 27 – 28 (في دراسة «الهمزة»).
3- برجشترايسر : المصدر المذكور.
4- إنولتمان : بقايا اللهجات في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، القاهرة. 1946.
5- ولفنسون : المصدر المذكور، ص 211.
6- ولفنسون : المصدر المذكور، ص 211.

ولم يقف المستشرقون في دراسة العربية عند حدود ما عرف عند النحاة واللغويين العرب القدامى بعصور الاحتجاج بل اعتمدوا ـ دونما حرج ـ معطيات مستمدة من العربية الحديثة حتى إن بعضهم «لم يعترف إلا باللغة الشعبية باعتبارها لغة حية، وقد وجدها في نصوص العصور ما بعد الكلاسيكية (...) ومن عادة المستشرقين الغربيين أن يسموا ذلك النوع من العربية «العربية الوسطى (Middele Arabic)» لتوسطها بين اللغة الفصحى واللغة الدارجة»[1].

2.2.4- المعجم

من أبرز المجالات التي ساهم فيها المستشرقون وتميزت فيها كتاباتهم اللغوية، مجال المعجم العربي. و«تعد معاجم المستشرقين من أوفى المعاجم من نوعها على النمط الأوربي لاستدراكهم مافات معاجمنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وإرجاعهم المفردات إلى معانيها الأولى وذكر المولد منها : فأبو حيان والمسعودي وابن خلدون والبيروني ونظراؤهم من الكتاب (...) استعملوا ألفاظ في غير معانيها التي وضعت لها أصلاً، أو محدثة أو مبتدعة من اللغات المجاورة، فحققها المستشرقون وأضافوا إليها من القرآن وأمهات الكتب مما لم يرد في معاجم العرب (...) هذا خلا المعاجم التي خصوها باللهجات العربية»[2].

في هذا الاتجاه، وضع المستشرقون معاجم عربية عديدة يضيق المقام بذكرها[3]. وتتميز أشهر المعاجم العربية التي وضعها أمثال : لين (1801-1871) Lane ودوزي (1820-1883) وفانيان[4] (1884-1931) بمحاولتها الجادة تسجيل ما لم تذكره القواميس العربية القديمة من ألفاظ. كما حاولت معاجم المستشرقين تتبع التطور الدلالي للكلمات، إضافة إلى اتسامها جميعاً بالضبط المنهجي المحكم في ترتيب كلمات المعجم.

1- كيس فرستيغ : النحويون واللغويون وموقف دوزي من التراث اللغوي : في المعجمية العربية المعاصرة، ص 410. دار الغرب الإسلامي بيروت 1987. (والعبارة الانجليزية موجودة في النص الأصلي).

2- نجيب العقيقي : المستشرقون، الجزء 3، ص 453. القاهرة، دار المعارف، ط 4 / 1980.

3- المصدر نفسه، ص 454 ـ 462.

4- E.W LANE : An Arabic - english Lexicon

مد القاموس في اللغتين العربية والانجليزية. ثمانية أجزاء في 3064 ص. مكتبة لبنان، بيروت.

R.Dozy : Supplément aux dictionnaires Arabes (2 volumes) Leiden 1881

ـ الملحق المكمل للقواميس العربية. مكتبة لبنان. بيروت.

E.Fagnan : Additions aux dictionnaires arabes (1923)

ـ تكميلات للقواميس العربية. مكتبة لبنان، بيروت [193 ص] [د.ت].

ولم يسلك المستشرقون في جمع مواد معاجمهم نهج القدامى من المعجميين العرب الذين حصروا اهتمامهم المعجمي في مفردات فترات معينة من تاريخ اللغة العربية. وبتأثير من المنهج التاريخي الذي ساد الدراسات اللغوية في أوربا منذ بداية القرن التاسع عشر، نظر المستشرقون للعربية على أنها أيضا لغة طبيعية تعرف التطور والتحول مثل سائر لغات الأرض، فيها ألفاظ تحيى وأخرى تهمل وتموت.

لقد كان دوزي Dozy (1820 - 1883) «ممثلا» نموذجياً للسانيات عصره باعتنائه باللغة الحية، أي اللغة الشعبية دون اللغة الفصحى المكتوبة الكلاسيكية (...) . ومن ثم، فإن دوزي لم يقبل تفوق اللغة الفصحى، بل أكد على انقراضها بعد قرنين من الحياة، أي بعد مجيء الإسلام والفتوح العربية في القرن الأول للهجرة، فتغيرت اللغة بمرور الأعوام تغيرا أساسياً أدى إلى زوالها كلغة حية في عصر الخلفاء»[1].

ولجأ المستشرقون في أبحاثهم المعجمية إلى اتباع نهج جديد في شرح مفردات المعجم العربي بإثبات النصوص العربية التي ظهرت فيها المفردات والتتبع التدريجي لظهورها. وأوضحت ـ بذلك ـ الكتابة اللغوية عند المستشرقين أن التطور في مفردات اللغة أمر طبيعي. فلكل لغة ماض وحاضر وبينهما تجدد مستمر تزول معه مفردات، وتحل مكانها أخرى وهكذا دواليك. كما كشفت الدراسات اللغوية الاستشراقية أهمية «المعجم التاريخي» وافتقار العربية إليه. إن هذا الصنف من المعاجم التي حاول المستشرقون وضعها في العربية يسمح بتحديد التطورات التي تعرفها دلالة المفردات ومعانيها عبر العصور. ومما لاشك فيه أن في محاولات المستشرقين اقتداءً بمعجم أكسفورد المعروف في الإنجليزية.

ونظرا لأهمية المعجم التاريخي وحاجة اللغة العربية الماسة إليه، حاول المستشرق الألماني أ.فيشرFischer (1865 - 1949) القيام بهذا العمل ـ الذي لا مثيل له في العربية ـ بالرغم من صعوبة المهمة، لما تتطلبه من بحث جماعي معمق وطويل في مضان كتب التراث العربي بجميع أصنافه الفكرية. ومعلوم أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة تبنى منذ نشأته إخراج مشروع فيشر إلى حيز التطبيق. لكن وفاة هذا الأخير حالت دون ذلك[2].

1- كيس فرستيخ : المصدر المذكور، ص 402.

2- انظر تفاصيل ذلك في الفصل الخامس المتعلق بالنشاط اللغوي المجمعي من هذا الكتاب.

3.2.4- الرؤية التاريخية ـ المقارنة للكتابة اللغوية الاستشراقية

إن أبحاث المستشرقين في حقل المعجم وفي غيره من مستويات التحليل اللغوي للعربية، تعكس بجلاء تشبع أصحابها بآراء المناهج اللغوية السائدة في أوربا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، خاصة منها المنهج التاريخي ـ المقارن. وتميزت كتاباتهم المتنوعة باعتمادها مبادئ جديدة في الدرس اللغوي العربي الحديث.

لقد مر بنا حرص البحث اللغوي الاستشراقي على وضع معجم تاريخي للغة العربية. وحاول المستشرقون تطبيق رؤيتهم التاريخية في دراسة التطورات الصوتية والصرفية والتركيبية التي عرفتها العربية. وبيّن برجشترايسر بعض التغيرات المطردة التي لحقت بعض الأصوات العربية مثل الفاء والجيم والطاء والضاد والظاء بالقياس لما كانت عليه حسب كتب النحو والقراءات القرآنية[1] وصاغ المستشرقون هذه التطورات الصوتية في العربية في قوانين أشبه ما تكون بقوانين كريم J.Grimm الشهيرة[2]، كاشفين عن العوامل المؤدية إلى تطور الأصوات والصيغ والتراكيب.

واتسمت منهجية الكتابة اللغوية الاستشراقية أيضاً بالروح المقارنة الواضحة، ومن ثمة جاءت أبحاثهم حول اللغة العربية في إطار «فقه اللغات السامية» أو «تاريخ اللغات السامية» أبحاثاً مقارنة بامتياز. إن دراسة العربية ولهجاتها القديمة والحديثة غير ممكنة دائما دون ربطها بأخواتها السامية. إذ «ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة، لكنه إذا وازن بين اللغات السامية التي تشترك في كلمة من الكلمات، استطاع أن يهتدي بسهولة إلى الحقيقة الواضحة في أصل اشتقاقها»[3].

وتزخر الدراسات اللغوية الاستشراقية بعدد هائل من المعطيات المستمدة من اللغات السامية في إطار الموازنة بينها. ونجح المستشرقون في تطبيق هذه الرؤية المقارنة نتيجة اطلاعهم الواسع على اللغات السامية ومعرفتهم الدقيقة بها. فقد «درسوا

1- برجشترايسر : التطور النحوي للغة العربية، ص 9 ـ 11.
2- المصدر السابق، ص 11 وما بعدها.
3- ولفنسون : تاريخ اللغات السامية، ص 217 [والتشديد لنا].

الكلدانية والآشورية والآرامية والسريانية والعبرية والعربية والحبشية والأرمنية والفارسية والتركية وسائر لغات الشرق الأقصى، وصنفوا في قواعد كل منها وفقهها ومعاجمها ولهجاتها وتاريخها، وقارنوا بينها وحددوا صلاتها باللغات الأخرى واللغات الآرية ...»[1].

وللمقارنة اللغوية أهميتها المنهجية والنظرية، لأنها تساعد على فهم قضايا اللغة العربية فهما موضوعيا وأكثر عمقا وشمولية. إن مقارنة اللغة العربية بغيرها من الساميات - في نظر المستشرقين - تجنب مغبة السقوط في كثير من الأخطاء التي ارتكبها بعض النحاة واللغويين القدامى في تحليلهم وفهمهم لكثير من الظواهر اللغوية العربية. يقول ولفنسون : «ومما يؤسف له أشد الأسف، أن جميع علماء اللغة من المسلمين لم يكونوا يعرفون شيئاً من اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة، فنشأ عن ذلك أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها. ونشأ عن ذلك أيضا وقوعهم في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات»[2].

وعاب برجشترايسر (1886 - 1933) على الزمخشري ما أورده في باب إبدال بعض الحروف نحو «هن» بدل «إن» في لهجة طي، وذكره أن الهمزة في «ماء» و «أمواء» أبدلت من الهاء بدليل وجودها في مياه جمع «ماء». يقول برجشترايسر : «هذا خلاف الحقيقة، إذ أنا نستنتج من استعراض اللغات السامية الأخرى، أن الصورة الأصلية لكلمة ماء كانت mai أو قريبة منها، وأن الهاء في مياه وما ماثلها من الجموع زائدة»[3].

وأورد صاحب «التطور النحوي للغة العربية» أمثلة أخرى مماثلة تتعلق بأصل بعض الحروف في الكلمات العربية مثل : الميم في «فم» والتاء في «أخت» وغيرها. ووازن بين تحليل الزمخشري القائم على العربية وحدها وتحليله هو في إطار الساميات، فبين كيف «أن الزمخشري لو ألم باللغات السامية لسلم من الوقوع في هذا الخطأ»[4].

1- نجيب العقيقي : المستشرقون. الجزء 3، ص 599.
2- ولفنسون : المصدر السابق، ص 217.
3- برجشترايسر : المصدر المذكور، ص 32.
4- برجشترايسر : المصدر المذكور، ص 32.

وانتهى برجشترايسر إلى تأكيد ما ذكره ولفنسون سابقاً من تجاهل النحاة العرب للغات السامية. يقول برجشترايسر: «نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية على أن بعضها كان شائع الاستعمال في زمانهم»[1].

يظهر من هذه الأمثلة وغيرها، أن معظم المستشرقين كان على دراية بأسس المنهج المقارن الذي بدأ في أوربا مع بوب منذ 1816. وقد مكنهم هذا المنهجُ ـ في حالات كثيرة ـ من فهم أسرار العربية فهماً دقيقاً وموضوعياً مدعمين تحاليلهم بأمثلة وشواهد من لغات سامية أخرى تشترك مع العربية في خصائص عديدة، فقدموا بهذا الصنيع للدرس اللغوي العربي والسامي نتائج هامة، إن في مستوى المادة أو في مستوى المبادئ المنهجية.

وغلب على الكتابات اللغوية الاستشراقية النهج الفيلولوجي جملةً وتفصيلاً الذي يستهدف كما هو معلوم دراسة اللغة من أجل غايات وأهداف فكرية ومعرفية أخرى. وفي هذا الاتجاه حاول المستشرقون ربط دراسة اللغة العربية واللغات الساميات بالعادات والتقاليد والشعائر الدينية والحضارية للشعوب الناطقة بهذه اللغات. وتتبع كثير منهم بالتحليل التاريخي التطوري أصول بعض الكلمات، وانتقالها من لغة سامية إلى أخرى، فكشف بذلك وبوضوح عما في اللغة العربية من ألفاظ آرامية وعبرية وحبشية[2]. وتم تأكيد هذا النوع من الانتقال اللغوي بين اللغات الساميات بالرجوع الى العلاقات البشرية المتنوعة بين الناطقين بالعربية وشعوب اللغات السامية الأخرى.

3.4- الاستشراق اللغوى والفكر اللساني الحديث : برجشترايسر نموذجا

دعا كثير من المستشرقين إلى الاطلاع ليس على علم اللغة في نهجه التاريخي والمقارن السائد وقتئذ فحسب، وإنما أيضاً على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد عند الغربيين. ومن أبرز الرواد في هذا الاتجاه المستشرق الألماني برجشترايسر (1886 - 1933).

تحدث هذا اللغوي المستعرب والعالم بالعربية ولهجاتها (له أطلس لغوي هام جدا

1- المصدر المذكور، ص 33.
2- شفالية دي رعد : مباحث لغوية، مجلة المجمع العلمي العربي، ص 184-186 مجلد، 2 عدد 6 سنة 1921. وفيما يتعلق بالألفاظ الحبشية في العربية ينظر في مجلد 3 عدد 3 و 4 سنة 1923 ص 122 وعدد 9 و 10 / 1923 ص 187 .

حول اللهجة السورية) أثناء محاضراته برحاب الجامعة المصرية في منتصف العشرينيات (1926) عن جملة من الأفكار اللسانية الجديدة التي يمكن أن تسهل البحث العلمي في اللغة العربية. ويقدم المؤلف كلاماً موجزاً لكنه دقيق عن المناهج اللغوية التي باتت معروفة ومتبعة عند الدارسين اللغويين الغربيين في بداية القرن العشرين. واعتبر هذا المستشرق أن حديثه عن تطور البنيات الصوتية والصيغ والتركيبية والمعجمية في اللغة العربية وبعض الساميات هو تطبيق لهذه المبادئ النظرية والمنهجية التي تندرج في إطار المنهج التاريخي والمقارن، مشيراً إلى أن «علم اللغة» الغربي يختلف عن الدراسات اللغوية المتعلقة بتعليم اللغات العادي في المدارس. «إن النظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية له فائدتان : أولاهما إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى هي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي على العموم بأسهل وجه، ذلك أن علم اللغة الغربي له طرقات السؤال والبرهان بعيدة عن تعليم اللغات العادي في المدارس»[1].

وواضح من الكلام السابق ما يشير إليه المؤلف من تمييز بين الدرس اللغوي الخاص، وهو درس اللغة العربية والدرس اللغوي العام المتمثل في الدرس اللغوي الغربي. ويختلف هذان المجالان معاً عن الطريقة العادية المعروفة في تعليم اللغات في المدارس. وأفاض برجشترايسر في توضيح بعض معالم علم اللغة الغربي الجديد، وهو ما نعرض له في الفقرة الموالية.

1.3.4- الوجهة النظامية : البنية والعلاقات

يشير برجشترايسر في خضم حديثه عن مناهج التحليل اللغوي إلى أن ثمة أكثر من وجهة نظر منهجية لدراسة اللغة العربية وهي : الوجهة التاريخية والوجهة التاريخية - المقارنة والوجهة النظامية. وارتبطت الوجهتان الأولتان بعلم اللغة التاريخي أساسا وعرفتا في الأوساط الفكرية العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال مؤلفات وأبحاث أكبر المستشرقين التي دَرَّسوا في الجامعة المصرية أو استدعوا إليها كما سبقت الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل. وَقَدْ دَرَّسَ هؤلاء المستشرقون باللغة العربية. ويعتبر برجشترايسر نفسه من أبرز المستشرقين الذين

1- برجشتراسر : التطور النحوي، ص 4.

درسوا اللغة العربية من الوجهة التاريخية كما يتضح جليا من محاضراته التي يجمعها مؤلفه «التطور النحوي للغة العربية». يقول : «إن الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية». ويقول أيضا : «غرضنا الأهم في هذا الدرس أن نسهل تفهم معنى علم اللغة التاريخي بواسطة النظر إلى اللغة العربية»[1].

إلا أن الأهم في هذه المحاضرات/ الكتاب هو ما عرضه صاحبها من حديث عن المنهج الجديد في الدراسات اللسانية وقتها في أوربا، ويتعلق الأمر باللسانيات الوصفية أو البنيوية كما يقال عادة، وهو ما أطلق عليه صاحب كتاب «التطور النحوي» عبارة **الوجهة النظامية**. صحيح إنه لم يستعمل العبارات التي نستعملها نحن اليوم، ولكن كلامه واضح جداً في هذا الاتجاه ولا يحتاج المرء إلى عناء في التأويل للوصول إلى هذا الفهم. يقول برجشترايسر : «الوجهة الثانية التي يمكن اتجاهها في علم اللسان هي النظامية، وهي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة، ونتساءل أي هي خصائص اللغة في هذا الوقت وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها»[2]. إن عبارة «الوجهة النظامية» التي استعملها برجشترايسر واضحة الدلالة في ذهنه. إنه يميزها بدقة عن الوجهة المقابلة لها ألا وهي الوجهة التاريخية التي كما نعرف تستهدف دراسة اللسان من ناحية نشأته وتطوره.

ويقارن برجشترايسر أيضا بين الوجهة النظامية والطريقة النحوية الصرفية القديمة موضحاً ما بينهما من تقارب واختلاف. «إن الوجهة النظامية قريبة من الصرف والنحو العاديين. ويكمن الاختلاف بينهما أساساً في كون الوجهة النظامية علمية محضة لا عملية، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا أو كذا أو لا، بل يكتفي بإثبات الموجود حقيقة في السماع دون تفريق بين المقبول منه والمردود»[3]. في هذا الكلام نجد الإشارة واضحة إلى جملة من الأفكار الأساس في اللسانيات الحديثة التي بدأت في الظهور منذ دروس سوسور بجامعة جنيف ابتداء من سنة 1906، ونشرت في محاضراته الشهيرة بعد وفاته سنة 1916. ومن هذه الأفكار ما تدل عليه ألفاظ مثل النظامية نسبة إلى النظام، أي ما يقابل اللفظة الفرنسية Système، ولفظة النسبة Relation.

1- برجشترايسر : التطور النحوي، ص 4.
2- نفسه، ص 3.
3- نفسه.

لنتأمل كيف يربط المؤلف الوجهة النظامية بالبحث بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر. «إن المسألة النظامية هي أي نسبة تقوم بين الجمع المكسر والجمع السالم وسائر الأبنية الدالة على الجملة Collectif». وبلغة بنيوية أكثر وضوحاً، نقول إن الجمع في اللغة العربية يشكل نسقا (نظاماً) يتألف من وحدات مختلفة هي جمع التكسير والجمع السالم.

وانطلاقاً من اللغة العربية، يقارن برجشترايسر بين الوجهة التاريخية والوجهة النظامية. إن الوجهة الأولى تهتم باللسان من جهة نشأته وتكونه وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجملة فيه والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان، واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي التي تميز بها في أزهى عصوره، يعني في خلال القرون الأولى بعيد الهجرة. إن الوجهة التاريخية تقتضي دراسة اللغة لكشف مظاهر التطور والتغيرات التي لحقتها عبر التاريخ. أما الوجهة النظامية، فتقوم على حصر الدراسة في طور معين من الأطوار التي قطعتها اللغة بالنظر إلى السمات المميزة للغة المدروسة والعلاقة القائمة بينها.

ولتوضيح الفرق بين الوجهتين، يقدم المؤلف مثالاً لغوياً يتعلق بظاهرة الجمع المُكَسَّر (جمع التكسير) في اللغة العربية. «فالمسألة التاريخية فيه هي : ما هو أصله وكيف نشأ من ذلك الأصل. ونجد أيضا أن أوائل استعمال الجمع المكسر ترجع إلى زمان قديم، وأن القليل من أبنيته يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثره خاص بالعربية والحبشية»[1]. وتبدأ الدراسة النظامية لنفس الظاهرة بالتساؤل عن أي نسبة تقوم بين الجمع المكسَّر والجمع السالم وسائر الأبنية الدالة على الكثرة، وما الفرق بين هذه الأنواع كلها في المعنى والاستعمال إلى آخر ذلك»[2]. إن صيغ التكسير وسائر أبنية الجمع تتعارض فيما بينها مُشَكِّلَةً قيماً صرفية متميزة تؤلف في كليتها ظاهرة الجمع في اللغة العربية، ويعني ذلك أن الجمع في اللغة العربية هو مجموع النسب/العلائق القائمة بين صيغ الجمع الموجودة.

لم تكن مثل هذه الأفكار اللسانية التي عبر عنها برجشترايسر في محاضراته بإيجاز

1- نفسه ص 3.
2- نفسه.

ودقة بعيدة عن روح العصر الذي قيلت فيه. ومعلوم أن الفترة التي نتحدث عنها أي نهاية العشرينيات من القرن العشرين، لم تكن قد عرفت شيوع مصطلح «البنيوية» أو «الوصفية». إن سوسور، وكما هو معروف استعمل مفهوم النسق للدلالة على العلاقة التي يمكن أن تجمع بين عدة عناصر داخل نفس البنية.

إن ما أشار إليه برجشترايسر تحت مصطلح «النظامية»، وهو ما دُرِج على تسميته بالبنية أو «النسق» يشكل جوهر نظرية سوسور اللسانية القائمة على دور العلاقات في نظام من الأنظمة اللغوية. فالعلامات تتألف جزئياً من هذه العلاقات، والفونيمات تتألف كلياً من هذه العلاقات. والمقصود بذلك أن العلامات (الكلمات) والفونيمات (الوحدات الصوتية) يعتمد وجودها جزئياً أو كليا بالتوالي على انتمائها إلى نظام معين، ولا وجود للعلامات أو الفونيمات خارجه[1]. وعندما يقر برجشترايسر بأن الوجهة النظامية أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية[2]، فإنه يردد الفكرة التي قدمها سوسور في تبريره لأسبقية ماهو آني على ما هو تاريخي تعاقبي، انطلاقا من كون هذا الأخير ليس له أية قيمة واقعية بالنسبة للجماهير المتكلمة بلسان معين»[3].

وتستلزم الوجهة النظامية في نظر برجشترايسر ضرورة التخلي في دراسة اللغة عن الأسلوب المعياري المتبع في الدراسات النحوية القديمة. إن النظامية أساسا ذات طابع وصفي محض تكتفي بالحديث عما هو موجود فعلاً من التعابير اللغوية، أي إثبات الموجود حقيقة في السماع كما يقول المؤلف نفسه، دون الحديث عما ينبغي أن يكون، ودون التفريق بين ماهو مقبول وماهو مردود. إن هذا الجانب الموضوعي في تناول اللغة يقود إلى رفض كل معيارية «إذ لا رعاية إلى هل يجوز أن يقال كذا أوكذا». هذه الاعتبارات المنهجية التي عرضها برجشترايسر هي كما نعلم من مقومات المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة.

2.3.4- التمييز بين النظرة الآنية والنظرة التعاقبية

يرتبط مفهوم النظامية عند برجشترايسر بمفهوم آخر لا يقل عنه أهمية في الدرس

1- ويلز : علم اللغة الأسس الأولى، ص 51 ترجمة يوسف يؤيل عزيز، الموسوعة الصغيرة، عدد 242، وزارة الثقافة، بغداد 1986.
2- برجشترايسر، ص 3.
3- Saussure : Cours de linguistique générale, P 117; Payot ; Paris, 1916 / 1974.

اللساني الوصفي. يتعلق الأمر بالتمييز بين الآني والتعاقبي. إن النظامية كما مر بنا، هي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ونتساءل أي هي خصائص اللغة في هذا الوقت. يحدد برجشترايسر إذن كيفية تطبيق الدراسة التاريخية في فترة معينة من تاريخ اللغة، وهو ما يعني تحديد طور من الأطوار التي قطعتها اللغة عبر تاريخها، وحصر الدراسة في هذا الطور. ويقابل مصطلح «الطور» بهذا المعنى مصطلح «الحالة Etat» كما حددها سوسور[1]. ومعلوم أن سوسور وضح أن اللسانيات الآنية تهتم بالعهود Epoques. لكن كلمة حالة أفضل منها[2].

والواقع أن الدراسة التاريخية للحالات المحددة تزامنياً تثير التباساً كبيراً في الأذهان نتيجة الخلط بين النظرة الآنية والنظرة التعاقبية، أي الجمع بين الوصف والتأريخ وعدم التمييز بينهما تمييزاً منهجيا. إن علم اللغة يتجرد من الزمن والتغيرات اللغوية، ليس عن طريق دراسة الحقائق اللغوية فترات مختلفة كأنها تعود إلى فترة واحدة ـ وهذا خطأ شائع ربما كان متعمدا، بل دراسة اللغة خلال فترة قصيرة من الزمن لا يظهر فيها أي تغيير يستحق الذكر. وموجز القول إن علم اللغة الآني يصف حالات اللغة[3].

ومهما يكن، فإن لدى برجشترايسر إدراكاً بيناً للفرق المنهجي بين الآني والتعاقبي، وَهُوَ الفرق الذي لا يمنع من خلق التكامل بينهما كلما اقتضت الضرورة ذلك[4]. وبالفعل حقق برجشترايسر نوعاً من التكامل بين الرؤيتين في معالجة القضايا اللغوية. يقول صاحب التطور النحوي: «آثرنا أن نتبع في هذا الدرس طريقة التاريخ وإن لم نرد أن نعرض موضوعنا على ترتيب تاريخي، بل نطلع على أبواب الصرف والنحو باباً باباً ونفحص عن مسائلها التاريخية. وأما ما قلناه من أنا نقتصر على المسائل التاريخية الخاصة باللغة العربية في طور كمالها، فيدل على أن درسنا يحتاج إلى تكملة وهي تاريخ اللغة العربية من ذلك الحين إلى الآن»[5].

1- Ibidem. P142.
2- Ibidem. PP 128 et suivantes.

3- ويلز، ص 72.

4- Saussure : Ibidem. p 135 et suivantes.

5- برجشترايسر : التطور النحوي، ص 3 و 4.

هذه بعض الجوانب التي ساهم فيها البحث اللغوي الاستشراقي الألماني المتعلق باللغة العربية منذ نهاية القرن الماضي. ولم يكن غرضنا الخوض في التفاصيل والجزئيات المتعلقة بالأمثلة، وإنما هدفنا إلى تقديم مجموعة من الأفكار اللغوية الجديدة التي ساهم الاستشراق اللغوي الألماني ـ وغير الألماني ـ في نقلها إلى الثقافة اللغوية العربية الحديثة. وكان من المتوقع أن تخلق هذه الأفكار الجديدة نوعاً من الديناميكية اللغوية بالنسبة للدرس اللغوي العربي وأن تمنحه نفساً جديداً يقوي ما كان جورجي زيدان قد شرع في الحديث عنه كما مر بنا في فصل سابق. ومن المؤسف لهُ أن مثل هاته الفرص قد ضاعت ولم ينتبه إلى القيمة العلمية والمنهجية لمثل هذه الأفكار اللغوية. وما أحوجنا اليوم إلى الاستفادة من التاريخ.

الفصل الخامس

النشاط اللغوي المجمعي

1.5- نشأة المجامع اللغوية

1.1.5- من أجل عربية حضارية

اتخذت دراسة اللغة العربية منحى جديداً بقيام مؤسسات علمية جديدة أنيط بها رسميا الاهتمام بالدراسات اللغوية العربية، والعمل على تطوير البحوث المتعلقة بها. يتعلق الأمر بظهور المجامع اللغوية في كل من سوريا ومصر والعراق والأردن. وقد نشأت المجامع العلمية واللغوية العربية بدمشق والقاهرة وبغداد وعمان استجابة لمتطلبات الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية التي عاشها العالم العربي منذ عصر النهضة. وتنحصر هذه المتطلبات في الدور الحضاري الذي يمكن أن تقوم به اللغة العربية في حياة الإنسان العربي في أبعادها المختلفة.

وعلى غرار ما حاول بعض القادة العرب ـ آنذاك ـ القيام به سياسياً واجتماعياً، تركز النظر حول دور اللغة العربية الفاعل في كل عمل نهضوي، سواء أتعلق الأمر بالجانب السياسي أم الاجتماعي أم العلمي أم الأدبي، إذ لا إصلاح ولا نهضة بدون إحياء لغة الأمة.

إن المجامع التي أُسِّست في العالم العربي منذ بداية القرن العشرين لم تنظر للغة العربية في «حد ذاتها ومن أجل ذاتها»، وإنما باعتبارها وسيلة فعالة لدعم النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية. جاء في البيان التأسيسي للمجمع العلمي العربي بدمشق : «لما تم الانقلاب العثماني وتأسست الحكومة العربية السورية، وشرعت في ترتيب مصالحها وتدوين دواوينها، رأت أن من أفضل وسائل الرقي العاملة على إنهاض البلاد أن ينشأ فيها مجمع علمي عربي يقتصر في مساعيه على خدمة العلم واللغة العربية، إذ لا يمكن أن ترقى بلاد من دون علم ينشر فيها. كما لا يمكن أن يكون للعلم أثره النافع من دون أن تكون لغة البلاد صالحة لنشره»[1].

كان الاهتمام باللغة العربية في هذا المجمع، كما في غيره من المجامع، موازياً لاهتمامات معرفية أخرى بدءاً «بنشر الآداب العربية وإحياء مخطوطاتها، وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأوربية، وتأليف ما تحتاج إليه من كتب المختلفة المواضيع على نمط جديد (...) وبجمع الآثار القديمة من تماثيل

1- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : نشأة المجمع العربي، ص 2، الجزء 1 يناير 1921. دمشق.

وأدوات وأوان ونقود وكتابات وما شاكل ذلك، ولاسيما ما كان منها عربيا. كما عني بجمع المخطوطات القديمة الشرقية والمطبوعات العربية والإفرنجية على اختلاف موضوعاتها»[1] . وتتضح القضايا التي اهتم بها المجمع من خلال مجلته التي «تحتوي على دراسات في فقه اللغة والتاريخ والآداب والاجتماع من تأليف الأعضاء وغيرهم من الباحثين والدارسين. وتوجد بها أبواب خاصة من ذلك «آراء وأفكار» مخصصة لعرض الآراء وتقديم الكتب الجديدة والمخطوطات المستوردة أو المهداة، وبها تنشر كذلك أهم المحاضرات التي ألقيت بالمجمع»[2].

والمجمع بذلك لا يقتصر على دراسة اللغة العربية، وإنما كانت له أهداف فكرية أخرى. وهو حينما يهتم باللغة العربية، يعتبرها وسيلة للنهضة العلمية والحضارية التي تطمح إليها الأمة العربية.

أ ـ أغراض مجمع اللغة العربية بالقاهرة

كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة أكثر التصاقاً باللغة العربية وقضاياها النحوية والصرفية والمعجمية لجعلها أكثر قدرة على مواجهة الحياة الجديدة ومواكبة مظاهر التقدم العصري في مجال العلم والصناعة والاجتماع. وقد حددت أغراض المجمع فيما يلي :

ـ « أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب».

ـ «أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها».

ـ «أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية».

ـ «أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه»[3].

1- محمد كرد علي : منشور المجمع للمجلات والمجامع في مجلة المجمع العلمي، مجلد الأول، عدد 1، ص 6 يناير 1921، دمشق.

2- محمد رشاد الحمزاوي : مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص 19، دار التركي للنشر، تونس 1988.

3- مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية بالقاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، صص 6 - 7.

وأضيفت لهذه الأغراض بعد عشرين سنة «نشر ما يراه لازماً لأعمال المعجم ودراسة فقه اللغة من النصوص القديمة بالطرق العلمية»(1).

و أصبحت قضايا المجمع وموضوعاته أكثر اتساعاً وشمولية حين بات من أهدافه تناول جوانب معرفية تخرج عن حدود الأغراض اللغوية التي تم سردها. لقد أضيف لأغراض المجمع :

ـ «الدراسات العربية وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضاراتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها وتأثرها بها (...)

ـ نشر الوثائق والنصوص التاريخية والآثار التي خلفها أدباء العرب وعلماؤها ومفكروها والتنويه بأعمال المؤلفين والأدباء وأصحاب البحوث التي تخدم أعراض المجمع»(2).

ـ وجاء أيضا ضمن الأغراض الجديدة للمجمع :

ـ «يدرس المجمع ما من شأنه تيسير الكتابة العربية وقواعد النحو والصرف ويلتمس الوسائل إلى التشجيع على التنافس في الإنتاج الأدبي واللغوي، كما يعمل على إحياء الكتب القديمة»(3).

مما لاشك فيه أن الأهداف السالفة لها قيمتها «المعرفية» بالإضافة إلى «القيمة التاريخية»، لاسيما إذا اعتبرنا الظروف الحضارية التي ظهرت فيها المجامع وما أسدته من خدمات جليلة للغة العربية قصد النهوض بها بدءاً من جمع جديد لمفرداتها، والتكفل بتأليف المعجمات اللغوية المناسبة (مثل معجم الوسيط 1960) ووضع المصطلحات العلمية بالعربية وألفاظ الحضارة الملائمة. وقامت المجامع ـ لاسيما مجمع اللغة بالقاهرة ـ بالبحث في كل السبل التي تيسر النحو العربي وتجعله وظيفياً ليستفاد منه تربوياً في تعليم اللعة العربية. وكذلك كان دأب المجامع اللغوية العربية بالنسبة لتيسير الخط العربي ليكون في مستوى ما تقدمه صناعة الطباعة من تقنيات حديثة(4). ونجد «في محاضر المجمع ومجلته دراسات قيمة وبحوثاً عميقة (...).

1- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8، ص هـ. 1955، المطبعة الاميرية، القاهرة 1955.
2- إبراهيم بيومي مذكور : مجمع اللغة في ثلاثين سنة، ص 128، القاهرة 1964.
3- إبراهيم بيومي مذكور : المصدر نفسه، ص 148.
4- كتاب أصول اللغة : مجموع القرارات التي أصدرها المجمع في الدورة من 29 إلى 34، القاهرة 1969.

وليست ثمة مشكلة من مشاكلنا الحاضرة في الأدب واللغة إلا وله فيها رأي أو توجيه. وقد تكون هناك قضايا لم يقطع فيها برأي، ولكنه قلبها على وجوهها واقترنت فيها الحجة بالحجة وألقى عليها كثير من الضوء»[1].

2.5- المحاور الكبرى للبحث اللغوي المَجْمَعِي

تمحورت اهتمامات المجمعيين حول القضايا التالية :

ـ وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحياة.

ـ مشروع معجم عربي حديث.

ـ تيسير النحو العربي وتطور أساليب العربية.

ـ تيسير الإملاء والطباعة العربية، وهي مسألة لن نعرض لها في هذا البحث لأنها تخرج عن صلب العمل اللساني الصرف[2].

1.2.5- وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة

تشكل مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشأته من مجموعة من اللجان التي أوكل إليها النظر في المصطلحات العلمية المتنوعة وألفاظ الحضارة[3]. ونذكر من هذه اللجان :

ـ لجنة الرياضيات (الحساب والهندسة والجبر وعلم الآلات والحيل والفلك).

ـ لجنة العلوم الطبيعية والكيمياء (بصريات وكهرباء ومغناطيس).

ـ لجنة علوم الحياة والطب.

ـ لجنة العلوم الاجتماعية والفلسفية (علوم الاجتماع كالحقوق والاقتصاد والسياسة والإدارة ووصف الشعوب. أما العلوم الفلسفية فمنها علم النفس والمنطق والأخلاق والتصوف والإلهيات والدينيات.

1- إبراهيم بيومي مذكور : المصدر المذكور، ص 1، القاهرة 1964.

2- انظر مشروع تيسير الإملاء الذي قدمه أعضاء المجمع في : مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8 / 1955، ص 95 ـ ومجلة اللغة العربية، عدد 12 / 1960 ص 107.

3- نقصد بألفاظ الحضارة «مانسميه كلمات الحياة العامة مما يجري على الألسنة والأقلام للتعبير عن أدوات مادية أو معان مجردة يدور إستعمالها في البيت والكتب والمتجر والسوق» محمود تيمور : معجم ألفاظ الحضارة، ص 11. مكتبة الآداب، القاهرة 1961.

ـ لجنة الآداب والفنون الجميلة (تاريخ، جغرافية وما يتعلق بالمدينة وما إليها والمنزل وأجزائه وأدواته ومصطلحات الصناعات والحرف وما إليها)، ومن الفنون (الرسم، التصوير، النحت ونقر الخشب والموسيقى بأنواعه وآلاته وأجزاء آلاته والتمثيل والخيالة والشعر).

ـ لجنة المعجم.

ـ لجنة اللهجات.

ـ لجنة الأصول العامة (التصنيف والتعريب والتوليد والاشتقاق)[1].

تآزرت جهود أعضاء اللجن المذكورة لوضع المصطلحات والألفاظ التي أضحت العربية الحديثة في حاجة إليها. وقلما صدر عدد من مجلة المجمع دون لوائح مطولة بالمصطلحات التي اقترحها المجمعيون في مختلف مجالات العلم والحياة[2].

ما المقصود بالمصطلح ؟ إنه «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة». لكن ما القاعدة المنهجية التي اتبعها المجمع في وضع المصطلحات ؟ «الواقع أنه لم يستقم له لأول وهلة منهج لوضع المصطلحات وإقرارها. وتردد في ذلك زمنا : أ يخترع أم يسجل ؟ أيعرب أم يحيي الألفاظ القديمة ؟ أيقبل العامية أم يأخذ من الفصحى وحدها ؟ أيسلم بالنحت أم يرفضه؟»[3].

تلك بعض الإشكالات المنهجية التي واجهت المجمع اللغوي بالقاهرة وهو يحاول صوغ المصطلحات. غير أن المجمعيين لم يخرجوا في وضعهم للمصطلحات عن الأسس المعروفة قديماً في توليد الألفاظ العربية وتنميتها وهي : الاشتقاق والمجاز، والنقل والنحت والتعريب. وتم تقنين هذه المبادئ وتحديدها وتوضيح شروط تطبيقها. ومكنت الوسائل السالفة اللغة العربية من ابتكار عدد هائل من المصطلحات

1- مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الأول، ص 29 ـ 32، القاهرة 1935.

2- انظر جردا كاملا بالمعاجم التي تم وضعها أو تأليفها في اللغة العربية بصفة عامة : علي القاسمي وجواد عبد الرحيم : ببليوغرافيا المعاجم المتخصصة، اللسان العربي، عدد 20 / 1983، ص : 135 ـ 174) والعدد 21 من المجلة نفسها.

3- عبد الصبور شاهين : العربية لغة العلوم والتقنية، ص 117. دار الاعتصام، القاهرة، ط 2 / 1986 [ط 1 / 1983].

العلمية الجديدة والألفاظ العامة التي كانت في أشد الحاجة إليها لمواجهة مستجدات العلم واختراعاته.

واتسم موقف المجمع بكثير من المرونة والانفتاح في توليد الألفاظ العربية الجديدة، سواء مصطلحات علمية كانت أم ألفاظاً حضارية. وتوسع المجمع في الاشتقاق وزَاوَج بين التعريب والاشتقاق، ومَزَجَ بين المولد والمقيس بعد أن ضبط كلا منهما، وسمح بما لم يسمح به أئمة اللغة العربية من قبل.

أما الاشتقاق «فَأخْذُ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى»[1]. وتجاوز المجمع مبدأ الاشتقاق من الصيغ الفعلية «فأجاز الاشتقاق من الأسماء الأعيان»[2]، «لتدليل عقبة وضع مصطلحات العلوم الكيمائية والطبيعية والحيوية»[3]. واعتبر قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان خاصاً بلغة العلوم ضرورة»[4]. وعلل أحد المجمعيين اللجوء لهذا القياس الجديد بأنه «أخذ بما ذهب إليه ابن جني وأبي علي الفارسي واستناداً لمجموعة من الشواهد اللغوية القديمة لهذا النوع من الاشتقاق. ومن ذلك قولهم مُذَهَّب (من ذَهَبٌ) مُدَنَّر (من دينار) مُدَرْهَم (من درهم). وعلى هذا المنوال القديم يجوز لنا أن نقول مُنَحَّسٌ (من النحاس) مُبَلَّر أو مُتَبَلِّر (من البلور) مُقَصْدر (من القصدير) مُكَهْرَبٌ (من الكهرباء) مغنطس (من المغنطيس)[5].

وتميز مجمع اللغة العربية بالقاهرة بمواقفه الجديدة حيال بعض الأوزان الصرفية التي أقر أنها قياسية رغم أنها لم تكن كذلك من قبل، كدلالة «فِعالَة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي» «ودلالة فَعلان على الاضطراب من كل «فعل» لازم مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب و«قياس فُعالٌ» من الفعل اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض «وقياس فِعال وفعيل للدلالة على الصوت» و «قياس مَفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعال من الثلاثي للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء». واعتبر المجمع أن

---

1. عبد الله أمين: بحث من علم الاشتقاق، مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935 ص 381.
2. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 232.
3. المصدر نفسه، ص 233.
4. أحمد الاسكندري مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص: 232 – 234.
5. أحمد الاسكندري مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص: 232 – 234.

«تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية»[1]. ومن القرارات الهامة في وضع المصطلح قول المجمع بقياسية المصدر الصناعي، وسيكفي لتكوينه أن يضاف إلى الكلمة ياء نسب وتاء تأنيث فيقال : المثاليّة والكانطيّة. ولهذا المصدر أهميته في الدلالة على المعاني العلمية الدقيقة وخاصة أسماء المذاهب والنظريات مما هو مفتوح بـ isme في اللغات الأوربية»[2].

ورغبة منه في تسهيل مهمة وضع المصطلحات، عدل المجمع عن قراره بإجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة جاعلاً هذا الصنف من الاشتقاق جائزاً من غير تقييد بالضرورة[3].

أما ما يتعلق بالتعريب، فقد سمح المجمع بأن «تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم»[4]. وتم قبول أسماء مثل أوكسجين وهيدروجين وأنزيم وأيون وإلكترون[5]. كما أجاز المجمع مجيء بعض الأفعال من الأسماء المعربة، فوافق على اشتقاق «بَسْتَر» وهو مأخوذ من باستور Louis Pasteur صاحب الطريقة الخاصة في التعقيم، و«بَلْوَرَ» من البلور وهو معرب قديما و«بَلْشَفَ» من البلشفية و«تَلْفَن» من التلفون و«فَبْرَكَ» من الفابريكة، والمراد بالفعل صنع الشيء بالآلة (...) وكَهْرَب من الكهرباء، وقد أقر المجمع تعريب الاسم»[6].

إضافة للقرارات السالفة، قرر المجمع جملة من المبادئ والأصول العامة الأساسية لوضع المصطلحات والألفاظ وهي :

- «الأول : يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب.
- «الثاني : ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب.
- «الثالث : تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت.

1- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 34 ـ 37.
2- ابراهيم مذكور : المصدر المذكور، ص 55.
3- كتاب أصول اللغة، ص 69 (إصدار مجمع اللغة العربية 1969)، القاهرة.
4- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 202.
5- ابراهيم مذكور المصدر المذكور، ص 55.
6- أصول اللغة : ص 252.

ـ «الرابع : تفضل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تفضل الترجمة الحرفية»[1].

تلك بعض الأصول التي حاول المجمع اتباعها في وضع المصطلحات والألفاظ. غير أن وفرة المصطلحات والألفاظ الأجنبية التي كان ينبغي إيجاد مقابل عربي لها، وتعدد الاختصاصات والمجالات المعرفية والتباطؤ في صوغ المصطلحات والتعامل معها، كل هذا حدَّ كثيرا من قيمة عملية الوضع هاته وجعلها عملية صعبة ومعقدة بعد أن تكاثرت المصطلحات وتعددت داخل الحقل المعرفي الواحد، بين ما هو جديد وما هو قديم، وبين ما هو معرب قديم ومعرب حديث.

كما تراجع المجمع نفسه عن كثير من المصطلحات التي تم وضعها من قبل. وانعكس ذلك كله على تداول هذه المصطلحات، فصار لكل قطر من الأقطار العربية في مصر والشام والعراق وبلاد المغرب أوضاعه اللغوية ومصطلحاته الخاصة[2]. ولم تتمكن المجامع بعد من تنسيق جهودها لتوحيد المصطلحات. ولم يستطع مكتب تنسيق التعريب بالرباط ـ الذي أُحدِثَ لهذه الغاية ـ أن يقوم بهذا الدور إلا جزئيا وما تزال الاقتراحات تتقدم في هذا الاتجاه[3].

ورغم كل الصعاب والمعيقات، لا يمكن تجاهل الدور الذي قام به مجمع القاهرة وغيره وما أولاه المجمعيون من اهتمام بالغ للمصطلحات وضعاً وتعريباً. ويكفي أن نعرف أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع «منذ نشأته ما يقرب من خمسين ألف مصطلح وهو ما يعادل وضع خمس كلمات في اليوم لمدة ثلاثين سنة»[4]. ومما لاشك فيه أن هذا العدد قد تضاعف اليوم مرات ومرات.

والواقع أن مسألة تعدد المصطلح ترجع لأسباب موضوعية منها «أن العربية اليوم تأخذ ولا تعطي (...) واختلاف اللغات التي يترجم عنها العرب»[5]. ونلحظ عدم مردودية المصطلحات والألفاظ المقترحة من قبل المجمعيين من خلال ما نصادفه في قراءتنا للمؤلفات العربية المعاصرة ـ أياً كان مجال اختصاصها المعرفي ـ من مصاحبة

1- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1 / 1935، ص 37.
2- رضا الشبيبي : توحيد المصطلحات، مجلة اللغة العربية، ص 132، عدد 8 / 1955.
3- انظر ما ينشر من مقالات في مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
4- رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 101. منشورات المعهد القومي للتربية تونس 1982.
5- رشاد الحمزاوي، المصدر نفسه، ص 99.

المصطلح العربي لنظيره الأجنبي الداعم له. وما يزال معظم المؤلفين العرب يملؤون مؤلفاتهم بقائمة المصطلحات التي يقترحونها باعتبارها أكثر ملاءمة من غيرها. إن العمل المجمعي في صوغ المصطلح ووضعه يتسم بجملة من الأمور نذكر منها :

ـ التأخر في مواكبة ما يَجِدُّ من مصطلحات العلوم الإنسانية والعلوم الصرف.

ـ عدم الإحاطة الشاملة بكل مصطلحات العلوم الإنسانية والعلوم الصرف في جميع اتجاهاتها.

ـ انحصار ما تقترحه المجامع من مصطلحات في إطار محدود. فلا يكتب لها الشيوع والانتشار بين المختصين العرب أنفسهم نتيجة عدم تعميم توزيعها على الباحثين العرب، ولا تشجع المجامع على استخدام ما تقترحه من مصطلحات بسبب عدم استشارتها للباحثين العرب، بل تكتفي بأعضاء لجانها وما يرونه في الموضوع.

كم باحث عربي في العلوم الإنسانية ـ أو في غيرها ـ يأخذ بعين الاعتبار ما تضعه المجامع من مصطلحات؟ بل كم منهم يعرف أن ثمة مصطلحات وضعتها المجامع العربية؟ إن إشكالية المصطلح ـ على خلاف ما يعتقد ـ لا تكمن في وضعه فحسب، بل إن «أزمة مصطلحاتنا ناشئة عن ضيق حدود استعمالنا لها»[1].

2.2.5- نحو معجم عربي حديث

سبقت الإشارة إلى اهتمام اللغويين اللبنانيين بالمعجم العربي نقدا وتأليفا. وقد دارت الحركة المعجمية خلال نهاية القرن القرن التاسع عشر وبدية القرن العشرين حول المحاور التالية :

ـ التنبيه على أخطاء المعجميين العرب القدامى سواء ما يتعلق بترتيب الألفاظ أم بشرح معانيها.

ـ استدراك ما فات المعاجم العربية القديمة من ألفاظ.

ـ محاولة وضع معجم عربي حديث ينمي المعاجم العربية القديمة ويطورها ويكون وافيا بحاجيات العصر الحديث ومقتضياته.

وصاحب هذه المحاور حركة نشر واسعة للمعاجم العربية القديمة. وقد حمل

1- رشاد الحمزاوي : المصدر المذكور، ص 107.

مشكل هذا النشاط المعجمي علماء لغويون كثيرون من عرب وعجم أشهرهم على الإطلاق أحمد فارس الشدياق (1804 - 1877) وبطرس البستاني (1829 - 1883) ودوزي Dozy [1].

وتابع مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشأته الرسمية سنة 1932 مسيرة البحث عن معجم عربي حديث. وقد أسندت مهمة ذلك لكل المهتمين بالبحث المعجمي من عرب وأعاجم المتواجدين تحت سقف المجمع. في هذا الاتجاه حاول المجمع أن ينشر تحت إشرافه ودعمه المادي المعجم الذي وضعه المستعرب الألماني أوغست فيشر عضو المجمع، وهو معجم تاريخي صنفه صاحبه على «غرار معجم أكسفورد التاريخي، فيصعد للنصوص الأولى لتوضيح معاني الكلمات، ويتتبع تاريخها وتغير مدلولها». غير أن هذا المشروع الضخم لم يخرج للوجود، إذ توفي فيشر سنة 1949. وحاول المجمع أن يستخدم جذاذات فيشر قاعدة للمعجم التاريخي للغة العربية، لكنه لم يفلح «لاستحالة تحقيق هذا الغرض، لأن الجذاذات لم يتم إنجازها بالكامل وما تم منها لم يرتب. والكتب التي روجعت وجُمعت منها المواد لم يتبين ما قُرِئ منها وما بقي بلا قراءة»[2] لذلك لم ينشر من عمل فيشر سوى «المقدمة التي [كان المؤلف قد] راجعها والجزء الذي نشره في مجلة المجمع»[3].

وتابع المجمع محاولاته الرامية لوضع معجم عربي حديث يتجاوز نقائص المعاجم العربية القديمة ويكملها نتيجة ضرورات الحياة العصرية، فأصدر سنة 1970 الجزء الأول من المعجم الكبير، وصدر الجزء الثاني منه في بداية الثمانينيات. ويتميز المعجم الكبير من حيث مصادره اللغوية اعتماده الشعر والنثر العربيين مهما يكن العصر الذي أنشئا فيه، دونما تحديد لما دُرِج على تسميته بعصور الاحتجاج. كما أخذ المعجم مادته من الحديث النبوي والأقوال المشهورة، واهتم «بالألفاظ الطارئة حديثاً على اللغة العربية نتيجة تقدم الحضارة ورقي العلم. «والمعجم الكبير» يتجاوز بذلك كل المعجمات العربية القديمة منها والحديثة، ليعكس حرص فئة كبيرة من المجمعيين على تطوير اللغة العربية وإنمائها بألفاظ حديثة.

1- انظر أعمال الندوة الدولية التي خصصت لهؤلاء: في المعجمية العربية المعاصرة: دار الغرب الاسلامي. بيروت 1987.

2- مجلة مجمع اللغة العربية، ص 252، عدد 8 / 1955.

3- المصدر نفسه، ص 253.

اعتمد المجمعيون في تأليف «المعجم الكبير» منهجية جديدة تجمع بين ما قام به بعض القدامى في معاجمهم وما اتبعته أمهات المُعْجَمَات الغربية الحديثة. لقد «نحي في هذا المعجم المعاجم الغربية في استخلاص المعاني العامة المشتركة التي تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة والتي تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس، وقدمها في صدر كل مادة مع ترقيمها. وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التي استنبطت منها، وأعطي كل قسم الرقم الذي وضعه تحت معناه في صدر المادة»[1].

ويتميز المعجم الكبير بمحاولته الفريدة في البحث عن أصول الألفاظ العربية، فأردف الألفاظ العربية بنظيراتها في اللغات السامية ـ أو في غيرها من اللغات ـ كلما كان ذلك ممكناً.

على أن أهم عمل معجمي قام به المجمع اللغوي بالقاهرة يتمثل في إنجازه «للمعجم الوسيط» الصادر سنة 1960. من حيث المادة، يعتمد «الوسيط» اللغة العربية قديمها وحديثها، «يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة ويثبت أن في اللغة العربية وحدة تضم أطرافها»[2]. ويحتوي المعجم المصطلحات العلمية الشائعة سواء أوضعها المجمعيون أم غيرهم، وسواء أتعلق الأمر بالمُعَرب أم بالدخيل. احتلت الألفاظ العامة والمصطلحات الحديثة حيزا لا يستهان به من حجم المعجم ففيه من «الدخيل 237 كلمة والمولد 535 كلمة والمحدث 651 كلمة وما أقره المجمع 1283 [2706] أي بنسبة 9% من مواد المعجم (30.000) [3].

وأورد المعجم الوسيط الأساليب الرائجة على أقلام الكتاب وألسنة المتعلمين المحدثين مبتعداً عن «الألفاظ الحوشية الجافية، أو التي هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها، أو قلة الفائدة منها كبعض أسماء الإبل وصفاتها وأدوائها وطرق علاجها (...). كذلك أغلقت بعض المترادفات التي تنشأ عن اختلاف اللهجات»[4].

1- حسين نصار : المعجم العربي نشأته وتطوره، الجزء 2 ، ص : 738. ط 2 / 1968 القاهرة.
2- ابراهيم مذكور : تصدير المعجم الوسيط، ص 9، دار إحياء التراث العربي، القاهرة 1960.
3- عبد العزيز مطر : المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص 515. في أعمال ندوة المعجمية العربية المعاصرة.
4- تقديم المعجم الوسيط، ص 10، القاهرة 1960.

وأفاد واضعو المعجم الوسيط من قرارات المجمع اللغوية، فطبقوها في عملية وضع مواد المعجم وتفسيرها اللغوي والصرفي والنحوي. ومن هذه القرارات :

« ـ فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال.

ـ إطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس.

ـ تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات.

ـ الاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء»[1].

وجاء المعجم الوسيط سَهْل التناول ميسر الترتيب بحيث رتبت الكلمات بحسب نطقها ـ أي هجائيا ـ لا بحسب تصريفها. واستعمل المعجم لغة عصرية واضحة في التعريفات والشروح التي جاءت معززة «بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال العربية والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء»[2]. كما زين المعجم الوسيط بالصور والرسوم المساعدة على الإفهام، بلغ عددها ستمائة صورة[3]. واعتمدت اللجنة الواضعة للمعجم الوسيط في ترتيب المواد المعتمدة منهجية موحدة وواضحة تتلخص فيما يلي:

« ـ تقديم الأفعال على الأسماء».

« ـ تقديم المجرد على المزيد من الأفعال».

« ـ تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي والحقيقي على المجازي».

« ـ تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي»[4].

والواقع أن الحركة اللغوية المجمعية قدمت من خلال إخراجها للمعجم الكبير والمعجم الوسيط[5] خدمة جليلة للغة العربية المعاصرة. وقد حمد المتتبعون اللغويون ما بذله المجمع من عناية فائقة وجهود طويلة وشاقة لإخراج معجم في مستوى المعجم

1- تقديم المعجم الوسيط، ص 10.
2- تقديم المعجم الوسيط، ص 11.
3- تصدير ابراهيم مذكور، ص 8، وعبد العزيز مطر : المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ص 497.
4- تقديم المعجم الوسيط، ص 12.
5- أخرج المجمع أيضا المعجم الوجيز، صدر الجزء الأول منه سنة 1971 والثاني سنة 1982، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

الوسيط فهو «أقرب معاجمنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير»[1] و«توَافَرَ فيه من أسس التجديد المعجمي ومظاهره ما يهيئ له مكانا مرموقا بين المعاجم المعاصرة»[2].

3.2.5- تيسير النحو العربي

إن محاولات تيسير النحو العربي وقواعده ليست وليدة هذا القرن. سار النحو العربي منذ نشأته في اتجاهين متوازيين يمثل أحدهما «التآليف العلمية المتخصصة بدقائق النحو وغرائب اللغة، ويمثل الآخر التآليف التعليمية التي تهدف إلى تيسير النحو وتسهيل تعليمه للناشئين من أبناء العربية وللأعاجم الراغبين في تعلمها[3]. وتزايد الاهتمام بمسألة تبسيط قواعد النحو العربي منذ بداية النهضة، فكانت محاولات رفاعة الطهطاوي في «التحفة المكتبية» وسيد المرصفي في «الوسيلة الأدبية» وغيرهما[4]. وارتبطت الأبحاث اللغوية في كثير من الحالات بمسألة تذليل صعوبات العربية وقواعدها بإصلاح طريقة التعليم والاستعانة بأساليب التربية الحديثة، واختيار الكتاب المدرسي الملائم لتدريس اللغة وعرض قواعدها[5].

واهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقضية «تيسير النحو العربي» عندما «كانت وزارة المعارف قد ألفت لجنة للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، ورفعت هذه اللجنة تقريرها إلى الوزارة فعرضته الوزارة على المجمع لتعرف آرائه فيما قررته اللجنة من المقترحات»[6].

ولا يسعنا المقام لعرض مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية، لذلك نكتفي بتقديم الأفكار الموجهة لهذه المقترحات تسهيلاً لفهم موقف المجمع من مسألة «تيسير النحو العربي»[7].

1- حسين نصار : المعجم العربي، نشأته وتطوره، الجزء 2، ص 731.
2- عبد العزيز مطر : مظاهر التجديد والمحافظة في المعجم الوسيط، ص 522 في أعمال المعجمية المعاصرة.
3- عبد الكريم خليفة : تيسير النحو العربي بين القديم والحديث، ص 81، منشورات مجمع اللغة الاردني، عمان 1986.
4- انظر الفصل الأول من هذا الكتاب وتحديدا الفقرة المتعلقة بالجهود اللغوية عند الطهطاوي.
5- أمين الخولي : هذا النحو. ص 40، مجلة كلية الآداب، مجلد 7 يونيو، 1944 القاهرة.
6- مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 1951/6، ص 180 ومابعدها. وكانت اللجنة مكونة من السادة : طه حسين وأحمد أمين وعلي الجازم ومحمد أبو بكر إبراهيم وإبراهيم مصطفى وعبد المجيد الشافعي.
7- ـ انظر النص الكامل لهذه المقترحات في مجلة المجمع، عدد 6، ص 180، وص 193 ـ 197
ـ عبد المتعال الصعيدي : النحو الجديد، ص 114 ـ 140، دار الفكر العربي، القاهرة 1947.

لاحظ تقرير «تيسير النحو» المُقَدَّم من قبل اللجنة المذكورة «أن أهم ما يعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء :

ـ الأول : فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا ويسرفوا في الافتراض والتعليل.

ـ الثاني : إسراف في القواعد نشأ عَنْهُ إسراف في الاصطلاحات.

ـ الثالث : إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب»[1]

واستهدف التقرير تيسير أبواب النحو العربي التالية :

ـ الإعراب : ـ وما يتعلق به من إعراب تقديري ومحلي والاستغناء عن ذلك.

ـ العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية.

ـ الجملة : ـ أركانها الأساسية، تسمية الأركان، أحكام إعرابهما ، الترتيب بين الموضوع والمحمول، المطابقة بينهما.

ـ التكملة وأغراضها.

الأساليب : ـ وتضم تراكيب التعجب والتحذير والإغراء والتفضيل وما شابهها.

أما الصرف فقد رأت اللجنة «أن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها المبتدئ بل لا يصل إليها فَهْمُهُ كالإعلال والإبدال والقلب»[2].

ونظر المجمع اللغوي ابتداء من سنة 1945 في تقرير اللجنة ومقترحاتها، فأصدر جملة من القرارات تكمل معظمها ما جاء في تقرير اللجنة.

وقد أكد المجمع أن «أي رأي ـ في تيسير النحو ـ يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة لأن مهمتها تيسير القواعد»[3].

غير أن المجمع لم يحدد طبيعة ما يقصده بجوهر اللغة وأوضاعها العامة، لذلك فإن قراراته أبقت على كثير من الآراء اللغوية القديمة مثل تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل

1- مجلة المجمع، عدد 6 ص 185 وكذلك : عبد المتعال الصعيدي، ص 211 وأمين الخولي : هذا النحو، ص 49.
2- مجلة المجمع، عدد 6، ص 190، وأيضا عبد المتعال الصعيدي : النحو الجديد، ص 107.
3- مجلة المجمع، عدد 6، ص 192. وانظر رفض أمين الخولي لهذا المبدإ : هذا النحو، ص 43.

وحرف والمصطلحات المتداولة في المنظومة النحوية القديمة. ووافق المجمع على جل مقترحات لجنة وزارة المعارف المتعلقة بالقضايا النحوية التالية :

ـ إعراب الأسماء المبنية «حيث يستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات وفي إعراب الاسم الذي تقدم عليه الحركات (...) ويستغنى عن الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركات الأصلية. نقول في إعراب «من» في «جاء من أكرمني». من اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع. وفي إعراب الفتى والقاضي في «جاء الفتى والقاضي»، نقول : اسمان مسند إليهما محلهما الرفع. ونقول في إعراب الزيدان في «جاء الزيدان» : الزيدان مسند إليه مرفوع بالألف.

ـ تسمية ركني الجملة بالمسند والمسند إليه كما اختار ذلك علماء البيان.

ـ «كل ما ذكر في الجملة غير المسند والمسند إليه تكملة منصوبي على علامات النصب إلا إذا كان مضافاً أو مسبوقاً بحرف جر أو تابعاً من التوابع. يقال في إعراب قمت إجلالا لك : قمت : صيغة ماضي للمتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفي «جاء زيد راكبا» يقال «راكبا : تكملة لزيد مبينة للحال. وفي سرت والنيل. يقال «النيل» تكملة للفعل لبيان المصاحبة.

ـ التراكيب مثل التعجب والإغراء والتحذير والتفضيل، ويسميها تقرير اللجنة الأساليب ـ تدرس على أنها تراكيب يبنى معناها واستعمالها ويقاس عليها. تقول في «ما أحسن الجو» «ما أحسن» صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه منصوب. نقول في «إياك والنارَ» أو «النارَ النارَ». تراكيب تحذير والاسم فيها منصوب»[1].

ـ اعتبار علم الصرف من فقة اللغة ولا داعي لتدريسه للناشئة[2].

ويلاحظ مما تقدم، أن المجمع وافق على معظم ما جاء في تقرير لجنة وزارة المعارف من اقتراحات. ولا غرو في ذلك فقد كان بعض أعضاء المجمع أو المقربين منه أو المقترحين للانضمام إليه أعضاء في اللجنة التي صاغت مشروع وزارة المعارف إضافة إلى العلاقة المعنوية بين المجمع ووزارة المعارف المصرية.

ولم يحقق مشروع تيسير النحو العربي أهدافه بالرغم من مساندة المجمع. وأجمع

1- مجمع اللغة العربية، عدد 6 ـ ص 193 ـ 197. القاهرة 1951.
2- المصدر نفسه.

كثير من الدارسين في مصر وغيرها من الأقطار العربية على رفض مقترحات تيسير النحو. ففي مصر كان لهذه الاقتراحات «أثر كبير في إثارة أنصار القديم، وكان من أشدهم ثورة عليها بعض علماء الأزهر الذين عدوا عملها طعناً في قداسة اللغة وخروجاً عن الدين»[1]. وفي سوريا كما في العراق رفض المشروع جملة وتفصيلا[2].

3.5- إمكانات الكتابة اللغوية المجمعية وحدودها

1.3.5- الكتابة اللغوية المجمعية بين المحافظة والتجديد.

الواقع أن كثيرا من القضايا المتعلقة بوضع المصطلحات والمعاجم وتيسير النحو العربي وتطوير الأساليب وعلاقة العربية الفصحى باللهجات، لم تكن كلها موضوع إجماع المجمعيين. إن الاختلاف بين العلماء أمر طبيعي إذا كان مبنياً على أسس نظرية ومنهجية محددة وواضحة. غير أن الاختلاف بين لغويي المجمع لم يكن قائماً على اعتبارات من هذا القبيل، يتبناها هذا الفريق ويرفضها الآخر وتدرس في ضونها قضايا العربية. لقد ساء المجمعَ نزعتان :

ـ الأولى : وتميل إلى التوسع في القياس وتيسير اللغة للقائلين والرجوع إلى ما ورد من اللغة لمناقشة أقيسة النحاة ونقدها.

ـ الثانية : وتتمسك بآراء النحاة وتقولهم. وقد شافه العرب متقدموهم وأتيح لهم ما لم يتح لمن بعدهم، وخلفوا أقسية شهد بنفوذ بصرهم ودقة حكمهم واتساع جهدهم. وكانت النزعة الثانية أغلب على المجمع»[3].

كان أصحاب النزعة الأولى يرغبون في جعل اللغة العربية أكثر مرونة وحيوية تتجاوب مع روح العصر الحديث. ونظر هذا «الاتجاه المجدد» إلى قضايا العربية بنوع من الحرية الفكرية. ومن أصحاب هذه النزعة شخصيات علمية عرفت

1- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص : 112. دار الفكر العربي، القاهرة 1947.

2-ـ سعيد الافغاني : من حاضر اللغة العربية في الشام. ص 199، وما بعدها. دار الفكر، بيروت، ط 2 / 1971.

ـ جعفر القزاز : الدراسات اللغوية في العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين، ص 174 – 176، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.

3- إبراهيم مصطفى : مجلة مجمع اللغة العربية، ص 63، عدد 10. القاهرة 1958.

بانفتاحها الفكري والسياسي أمثال أحمد لطفي السيد (1872 - 1963) وطه حسين وأحمد أمين (1886 - 1954) وأمين الخولي (1895 - 1966) وعباس محمود العقاد (1889 - 1964) وإبراهيم مصطفى (1888 - 1962) وأحمد حسن الزيات. وعرف هؤلاء بمحاولاتهم المتكررة لإصلاح اللغة العربية متناً وقواعد. لقد دعا أحمد أمين[1] إلى إصلاح متن اللغة العربية بحذف الكلمات الحوشية التي يمجها الذوق، ويكرهها السمع واستبعاد المترادفات التي لا حاجة إليها، وحذف الكلمات الأضداد. كما طالب بفتح باب الاجتهاد في اللغة على مصرعيه. ودافع أحمد حسن الزيات عن حق المحدثين في وضع الكلمات، لأنه «حق مقرر بالطبيعة لا مساغ للنزاع فيه»[2].

ومقابل هذه المواقف المتفتحة والآراء المجددة، سعى أصحاب الاتجاه الثاني إلى المحافظة على روح اللغة العربية القديمة، وسد الباب أمام كل مظاهر التجديد اللغوي خوفاً على اللغة العربية من الضياع. وركز أصحاب هذا الاتجاه أمثال أحمد العوامري (1876 - 1954) وأحمد الإسكندري (1875 - 1933) وحسين والي (1869 / 1936) وعطية الصوالحي ومحمد الخضر حسين (1877 - 1957) ومحمد علي النجار (1895 - 1965) اهتمامهم على بعض التصويبات اللغوية المعيارية التي رأوا أنها من «عثرات اللسان» و «الأقلام» التي يتعين التصدي لها لإصلاح حال اللغة. وكان هذا الاتجاه نشيطا ليس بين مجمعيي القاهرة فحسب، بل وفي المجمع العلمي العربي بدمشق[3] وغيره.

وتعكس محتويات مجلة المجمع اللغة بالقاهرة ودمشق ومحاضر الجلسات والبحوث التي ألقيت في المؤتمرات السنوية للمجمع التعارض البارز في مواقف المجمعيين إزاء سلامة أو خطأ كثير من الأساليب العربية[4].

ولم يتردد أحد المجمعيين في الإشارة إلى الأخطاء اللغوية التي ارتكبها المجمعيون

1- أحمد أمين : اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة : مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 6، صص 88 – 89،(1951)، وهو بحث ألقي سنة 1944.

2- أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، مجلة مجمع اللغة العربية عدد 8، ص 115، 1955.

3- انظر نموذجاً لهذه الكتابة المعيارية في الأعداد 1 و 2 و 3 و 4 من مجلة اللغة العربية بالقاهرة و «باب عثرات الأقلام» الذي كان يكتبه عبد القادر المغربي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

4- انظر محاضر مناقشة قرار التعريب في مجلة المجمع، عدد 5، صص 98 – 99 والمناقشة التي دارت حول اقتراح أحمد أمين «بإصلاح متن اللغة»، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، عدد 6، ص 87 وما بعدها.

أنفسهم كقول بعضهم مُتحَف «مِنْطَقة» وإنكارهم لكلمة «مُبَرّر» لأنها لم ترد بهذا المعنى»[1] ثم جاء رد معجمي آخر ليتبث أن هذه الكلمات قياسية فعلاً[2].

2.3.5- تهميش مبادئ الفكر اللساني الحديث.

لا نريد أن ننتصر لهذا الاتجاه أو ذاك. إن ما يهمنا أساسا هو المنطلقات النظرية والمنهجية لكل فريق. وبصرف النظر عن مواقف المجمعيين تجاه القضايا اللغوية المدروسة، فإن مواقفهم لم تكن قائمة على أسس نظرية ومنهجية مستمدة من علم اللغة/(اللسانيات). إن الدفاع عن هذا الرأي أو ذاك يعتمد أساسا بلاغة الإقناع والحجاج بالرجوع للنصوص اللغوية القديمة وتأويلها بما يلائم القضية المعروضة للنقاش في تجاهل شبه تام لأصول علم اللغة[3]. ومن الغريب أن المجمع ما فتئ منذ نشأته يردد أن من أهدافه الأساس دراسة العربية ولهجاتها علميا. فأي علمية يقصد المجمع ؟ وهل ثمة علمية في دراسة اللغة خارج علم اللغة (اللسانيات) وفروعه ؟ وهل تقوم الدراسة العلمية على المعيارية وتحديد درجات الصواب والخطإ ؟

لقد شغل المجمع نفسه لمدة طويلة بكثير من القضايا الهامة في العربية صرفاً ونحواً ومعجماً. وتوصل المجمعيون إلى وضع كثير من القرارات في هذه الموضوعات كان بإمكانها أن تنمي اللغة العربية وتطورها بشكل ملموس لو أن بحوث المجمعيين كانت أكثر التصاقاً بالمبادئ النظرية والمنهجية لعلم اللغة الحديث. إن كثيرا من مشاكل المعجم العربي ما تزال قائمة ويتعين حلها في إطار العلوم الإنسانية المعاصرة وليس في إطار رؤية لغوية ضيقة خاصة بعلوم العربية وآدابها وتراثها. ويعتبر وضع المعجم اليوم صناعة متطورة بالمعنى الدقيق. إن المعاجم أشياء مُصَنّعة يخضع إنتاجها في المجتمعات المتقدمة لمتطلبات إعلامية وتواصلية، وتتحكم في صناعتها معطيات علوم أخرى خصوصا العلوم الإنسانية. وفي اللسانيات «فإن مقاربة المعجم تستوجب من الدارس أن يطرح قضايا اللسانيات التي تكاد تكون كلها متجمعة فيه»[4].

---

1. محمد كامل حسين : أخطاء اللغويين، عدد 22 – 1967 ص 106 – 108.
2. محمد عطية الصوالحي : حول أخطاء اللغويين (رد) في كتاب أصول اللغة، ص 299 وما بعدها، القاهرة 1969.
3. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 19، دار الفكر العربي، القاهرة 1962.
4. محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص 169. دار الغرب الاسلامي، بيروت 1986 / ط 1، 1982.

تفيدنا اللسانيات العامة كثيرا في وضع المعجم (العربي) الحديث. إنها تمكننا مثلاً من التمييز بين «صناعة المعجم وبين علم المفردات «المعجمية»، فالأولى عريقة تعتمد مناهج مختلفة في جمع مادة اللغة ووضعها أو ترتيبها، والثانية تهدف إلى دراسة المعجم دراسة علمية نظرية وتطبيقية تتعلق بتقديم المداخل حسب وحدات معجمية وأخرى تركيبية معرفة تعريفاً ينتسب إلى إحدى النظريات الدلالية وما لها من صلة بقضية المدلول والدال»[1].

وللسانيات أيضا أهميتها النظرية والمنهجية في تحديد طبيعة التعاريف التي يقدمها المعجم للمفردات : أهي تعاريف منطقية أم اصطلاحية أم لغوية؟ كما تفيدنا اللسانيات العامة في تحليلها لبعض الظواهر المعجمية الهامة كالمشترك اللفظي والمشترك المدلولي (sens) وعلاقتهما بالمحور الاستبدالي والترادف الجملي Paraphrase والتمييز بين دلالة الكلمة ومعناها (Signification). وتزودنا اللسانيات بمعلومات نظرية ومنهجية حول دور اللغة الواصفة وأهميتها في تحديد مداخل المفردات، والفرق بين الوجهة الآنية والوجهة التعاقبية في تحديد معاني المفردات.

إن العمل المعجمي لم يعد يقتصر في عصرنا الراهن على جمع أكبر عدد من المفردات وشرحها استناداً إلى قواميس قديمة وحديثة وإعادة ترتيب كل ذلك. إن هذه العملية لا تخلف سوى تراكم في القواميس نفسها.

أما مشروع تيسير النحو العربي الذي سانده المجمع، فإنه لم يكن بعيدا في جوهره عن الأفكار النحوية العربية القديمة. إن المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار ما وصل إليه البحث اللساني من نتائج نظرية ومنهجية في دراسة الجملة، إذ ظل النحو العربي في مشروع «التيسير» «نحو» أبواب «وليس «نحو جملة»». كما لم يكن المشروع شموليا، و«إنما جاء جزئيا. والسبب في ذلك يرجع إلى أنه لم يجرؤ أحد على إصلاح النحو إصلاحا منظماً، لأن الإصلاح الشامل الذي يتناول مسألة النحو كاملة يعتبر الإصلاح الوحيد الكفيل بإبراز نتائج مثمرة علماً بأن المسائل النحوية مرتبطة»[2].

1- أحمد العايد : هل من معجم عربي وظيفي؟ ص 590، ضمن أعمال ندوة المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1987.

2- محمد رشاد الحمزاوي : مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 110.

كان بإمكان البحوث المجمعية التي حاولت رصد ما اعتبرته «أخطاء لغوية» لدى مستعملي اللغة العربية حديثا أن تكون بمثابة استقراء لبعض الاستعمالات الجديدة في العربية. إن عملاً من هذا القبيل سيشكل ـ ولا شك ـ قاعدة أساسية للكشف عن مظاهر التطور اللغوي الذي عرفته اللغة العربية وهو التطور الذي يتحدث عنه دونما تحديد. إن اطراد ما سمي «بالاستعمالات الجديدة»، أو ما اعتبر «أخطاء لغوية» هو في حد ذاته دليل على وجود قواعد ثابتة تحكم هذه الاستعمالات. ولو أن هذه الأبحاث اللغوية استهدفت الوصف الشامل والتسجيل الدقيق ـ بالرجوع لمبادئ اللسانيات في الموضوع ـ لكان ذلك أجدى وأفيد بالنسبة للدرس اللغوي العربي الحديث وللغة العربية على وجه التحديد.

إن تتبع «الأخطاء» بشكل معياري دون تحديد طبيعتها، ودون تساؤل عن الأسباب المؤدية إليها، وعلاقة الاستعمالات الجديدة بالاستعمال العربي الفصيح، نقول إن تتبعا من هذا الصنف لا يفيد أبدا. لا يكفي أن نقول إن الخطأ اللغوي ناتج عن ضعف في المستوى التعليمي والثقافي للمتكلم العربي وتعلق أبناء العربية بالثقافات الأجنبية وتغاضيهم عن العربية[1]، ولا يكفي «أن نقضي العمر في تأليف الكتب في عثرات اللسان عند العامة وعند الخاصة كما فعل الشيخ عبد القادر المغربي وغيره، دون أن يكون لها نفع ومردودية في تعليم قواعد العربية نفسها، لأنه لم يبحث عن السبب الذي جعلنا نقول الجُرْأة لا الجَرْأة والنُسْر لا النَّسر والخُطة لا الخِطَّة. فهل اللغة لقلة مستعمليها أم لغلبتهم؟ من يمثل الصواب ومن يمثل الذوق ؟ هل لنا حق فيهما وفي تطويرهما؟ »[2].

إن الأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع لم تكن لتحجب عنا كثيرا من الصعوبات المنهجية التي واجهت المجامع منذ نشأتها وما تزال تواجهها.

يتضح جليا من الأعراض التي رسمتها المجامع العربية أن دراسة العربية لغويا لم يكن أمراً مستقلاً عن الأغراض الفكرية الأخرى التي تقترب أو تبتعد من الدراسة اللغوية، سواء أتعلق الأمر بدراسة المصطلحات أم بالدراسات الأدبية، أم بإحياء التراث. ولم تهتم المجامع في دراستها اللغة العربية بما وصلت إليه الأبحاث اللسانية الحديثة

1- عباس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 67، دار المعارف، دت (والمؤلف مجمعي).
2- محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 107، منشورات المعهد القومي للتربية، تونس 1982.

(العربية والغربية) المتعلقة باللغة العربية. لقد تم التأكيد أكثر من مرة على «الدراسة العلمية» للغة العربية ولهجاتها. لكن المجامع لم توضح الهدف أو الأساس النظري والمنهجي الذي ستقام عليه هذه الدراسة العلمية للعربية ولهجاتها. إن المجمع اللغوي بالقاهرة ـ مثلا ـ ظل حتى حدود الستينيات مقتصرا على ترديد صدى المنهج التاريخي من خلال إلحاح أعضائه على ضرورة «وضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها». فهل تنحصر كل مشاكل اللغة العربية في غياب المعجم التاريخي ؟

الواقع أن اللغويين المجمعيين قلما تحدثوا بدقة وعمق عن طبيعة النظريات اللسانية الحديثة ونوعيتها، مكتفين بإحالات عامة على بعض المفاهيم اللسانية وأسماء بعض العلماء كما فعل إبراهيم أنيس[1] ومراد كامل في تقديمه لعلم الأصوات[2] ومصطلحات علم اللغة التي وردت في بعض أعداد مجلة المجمع[3]. وقد بدا تهميش مبادئ اللسانيات واضحا أثناء دراسة القضايا اللغوية (الخاصة باللغة العربية) المطروحة على المجمع.

لم تقدم المجامع أي دراسة للغة العربية في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية في إطار لساني حديث، سواء أتعلق الأمر بالمنهج المقارن أم التاريخي أم الوصفي. ولعل مرد هذا التهميش أن أغراض المجامع ـ مهما اختلفت صياغتها وتعددت أهدافها ووسائلها ـ ظلت منحصرة في اللغة العربية بجعلها لغة العلم والتعليم والحياة. ولتحقيق هذه الغايات، حصرت المجامع اهتمامها في بحث الوسائل التي تضمن تحقيق مجمل الأهداف الكفيلة بترقية اللغة العربية. وقد ندر أن خرجت المجامع اللغوية عن هذه الغاية «الحضارية» التي أنشئت من أجلها.

ويرجع السبب الثاني في عدم الاهتمام بالتحليل اللساني الحديث للغة العربية إلى طبيعة المجامع اللغوية ذاتها باعتبارها مؤسسة دورها الأساس المحافظة على اللغة العربية وتطويرها. إن المجامع حيثما وجدت أقرب إلى المحافظة والتقليد منها إلى

1- انظر كتاب أصول اللغة الذي أصدره المجمع سنة 1969 حيث يتحدث إبراهيم أنيس عن القياس الخاطئ عند هرمان بول وعن يسبرسن وكتابه : اللغة طبيعتها، تطورها ونشأتها (1922).

2- مراد كامل : علم الأصوات نشأته وتطوره، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 16 / 1983 (ص 75 ـ 79)

3- مصطلحات في علمي الأصوات واللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد 16 / 1963، ص 211 ـ 216، وعدد 18 / 1965، ص 253 ـ 256.

التجديد. «ولعل فكرة المجامع اللغوية ألصق بالماضي منها بالحاضر وأقرب إلى القرن السابع عشر منها إلى القرن العشرين»[1]. وقد دعم هذه النزعة نحو المحافظة والتقليد عدم وجود عدد كاف من اللغويين المجمعيين الأخصائيين في علم اللغة الحديث.

إلا أنه لا ينبغي ربط غياب الأسس النظرية اللسانية في الخطاب اللغوي المجمعي بغياب الأفكار اللسانية ذاتها. لقد كان من بين المجمعيين مَنْ تَعَرَّف على الفكر اللغوي بمفهومه الغربي أمثال حامد عبد القادر وعبد الحميد حسن ومراد كامل وإبراهيم أنيس اللغوي المعروف[2].

وإذا نحن تتبعنا ورود بعض الأفكار اللسانية الحديثة في رحاب المجمع بالقاهرة وجدنا أنها صدرت أساساً عن مجمعيين غير عرب أي المستشرقين. لقد تحدث مثلاً لويس ماسينيون (1883 - 1962) «عن البرامج الحديثة التي بدئ النظر فيها لجميع اللغات على مقتضى نظرية علم الصوتيات لمؤسسها N.Troubetskoy»[3]. وبَيَّن ماسينيون للمجمعيين العرب الفرق النظري والمنهجي بين علم الصوتيات Phonologie وعلم الأصوات Phonétique. فعلم الصوتيات تركيبي وعلم الأصوات تحليلي. وأهمية نظرية علم الصوتيات هي بحث الأشياء جملة كما هي في الحياة لا تفصيلا كما في علم التشريع[4]. كما عرض هذا المستشرق المجمعي لبعض المفاهيم النظرية في علم الصوتيات البنيوية، فتحدث عن مفهوم «الورود Récurrence أو Fréquence. والحروف المتقابلة Opposées ومعناها المتباعدة، «أي أن الفرق الثابت بين الحروف المتناسبة أبعد مخرجاً في النطق. مثلا هناك تباعد بين الفاء والباء والميم. وهذا التباعد ثابت يميزها ويمنع الاشتباه بغيرها»[5].

ومعلوم أن المقصود بالحروف المتباعدة أو المتقابلة هو ما أصبح يعرف بالتقابلات، وهو المفهوم الذي أرست دعائمه مدرسة براك انطلاقاً من قولة سوسور الشهيرة «ليس في اللغة إلا الاختلاف»[6]. وعبر ماسينيون عن ذلك بشكل مبسط لا يخلو من فائدة

1- إبراهيم مذكور : مجمع اللغة في ثلاثين عاما، ص 2، القاهرة 1964 (من إصدار المجمع).
2- انظر حياتهم العلمية في : محمد مهدي علام : المجمعيون، القاهرة 1966 (من إصدار مجمع اللغة).
3- ماسينيون : المعاجم الأوربية الحديثة ومدى ماتستفيده المعاجم العربية منها. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 7 / 1953، القاهرة ص 359.
4- ل. ماسينيون : المصدر المذكور والكلمات الأجنبية واردة في النص العربي.
5- ل. ماسينيون : المصدر المذكور، ص 360.
6- Saussure : ibidem, p 1

قائلا : «يقول علماء الصوتيات إنما الإنسان إذا فكر في مادة عامة كاللون، ففكرة الأسود كامنة في ضميره إذا ذكر الأبيض، لأن الفكر تركيبي، وفكرة اللون تجمع النقضين. فالقضبان هما حدان يشيران إلى منتهى التباعد، وأحدهما ملازم للآخر في التصور الذهني وفي الاصطلاح النطقي»(1).

وتحدث ماسينيون أيضاً عن مفهوم القيمة الوظيفية للحرف Valeur fonctionnelle (2) وهو أيضا مفهوم بنيوي وصفي أكد عليه أساساً مدرسة براك في شخص تروبستكوي وجاكبسون ومن جاء بعدهم أمثال مارتيني(3). وينتهي ماسينيون إلى القول إن المعجم يمكن أن يستفيد من الصوتيات. «يمكن على أساس نظرية علم الصوتيات أن ننظم ذلك في المعجم»(4) .

هذه مبادئ أساسية في البحث اللساني كان بإمكانها أن تثري أعمال المجمع والمجمعيين. إن الاكتفاء بالإحالات العامة على بعض «الأفكار» اللسانية الحديثة لم يكن كافيا لأن يقدم أي جديد على المستوى العملي. صحيح أن ماسينيون وغيره من المستشرقين ليسوا لسانيين بالمعنى الدقيق لكلمة «اللساني» «Linguiste»، وصحيح كذلك أن الأفكار اللسانية التي عبر عنها المستشرقون داخل المجامع اللغوية وخارجها - كما هو الشأن بالنسبة للآراء برجشترايسر - لم تكن دقيقة وكافية للتعريف بالمبادئ النظرية والمنهجية لعلم اللغة الناشئ. ما وقع بالفعل، أن المجمعيين العرب لم يعطوا اللسانيات العامة ما تستحقه من العناية والأهمية، رغم أنهم كانوا في أمس الحاجة لرؤية لسانية نظرية ومنهجية يمكن من خلالها تسليط أضواء جديدة على قضايا اللغة العربية.

لقد أشرنا في بداية هذا الفصل أن الحركة اللغوية المجمعية ذات طبيعة حضارية، قوامها جعل اللغة العربية لغة ملائمة للعصر الحديث ومتطلباته، لذلك فإن المجمع قلما نظر إلى اللغة العربية في «ذاتها ومن أجل ذاتها». وإذا كانت المجامع قد حققت إلى

1- ماسينيون : المصدر المذكور، ص 360.
2- ماسينيون : نفسه، ص 260.
3- انظر مثلا : N.Troubetskoy : Principes de phonologie -
4- ماسينيون : المصدر المذكور، ص 360.

حد كبير مهمتها الحضارية في النهوض باللغة العربية وتطويرها بشتى الوسائل والطرائق، فإنها لم تضف أي جديد يذكر في وصف بنيات اللغة العربية الفصحى أو تفسيرها وفق ما تقدمه النظريات اللسانية الحديثة من مفاهيم ومناهج.

لقد كان الخطاب اللغوي المجمعي معاصرا في كثير من الموضوعات والقضايا التي طرحها للبحث والتداول، لكنه كان تقليدياً محافظا في أسلوب تناولها، والحديث عنها بالرغم من كثرة الإحالات العامة على «الدرس اللغوي الحديث وعلمائه» الواردة عند المجمعيين دون تحديد أو ضبط.

الفصل السادس

وأخيرا ظهرت اللسانيات

1.6 ـ الإطار الفكري لظهور علم اللغة في الفكر العربي الحديث.

من المعروف أن عصر النهضة العربية الحديثة ساهم في إحياء كثير من كتب التراث العربي مع ما صاحب كل ذلك من تغيير في تصور قضايا الأدب العربي ومناهج دراسته. وعرفت هذه الفترة أيضاً استضافة الجامعة المصرية لكثير من المستشرقين المهتمين بدراسة الثقافة العربية بجميع مكوناتها الفكرية[1].

في هذا الإطار الفكري المفعم بالحماس العربي نحو إقلاع حضاري جديد يستدرك الزمن الضائع، تأخر ظهور علم اللغة بمفهومه الغربي الحديث. « ورغم إنشاء قسم اللغة العربية وآدابها منذ تأسيس كلية الآداب بالجامعة المصرية في بداية القرن العشرين، و لم تعرف الدراسة اللغوية العربية من نحو وصرف وبلاغة ولغة أي تغيير نظري أو منهجي. وقد كانت اللغة العربية تدرس بكلية الآداب طبقاً لما كان عليه الأمر في معاهد أخرى كالأزهر ودار العلوم التي كانت خير معهد يدرس اللغة دراسة نظرية وتطبيقية في حدود ما انتهى إليه اجتهاد السابقين»[2].

وتشكل قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب منذ نشأته من أساتذة كبار على رأسهم طه حسين ومنهم المصريون أمثال أحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعبد الوهاب عزام وأمين الخولي وأحمد الشايب وطه ابراهيم وعبد الوهاب حموده ومصطفى السقا ومحمد أحمد خلف الله»[3].

ويلاحظ المتتبع أن هؤلاء الأساتذة يغلب عليهم التكوين الأدبي. وقد انحصر اهتمام اللغويين منهم في حدود نقدهم لأصول النحو العربي العامة وقواعده ومنهج النحاة وللبلاغة القديـمة في قواعدها وقوالبها البيانية. ويتضح مما بين أيدينا من مصادر، أن قسم اللغة العربية بكلية الآداب كان يَخْلو من المدرسين والأساتذة العرب المختصين في الدراسات اللغوية بمفهومها الحديث. وانضم لهذه المجموعة من الأساتذة العرب الذين

1- مصطفى غلفان : الكتابة اللغوية الحديثة، أطروحة دكتوراه الدولة في اللسانيات كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء. وقد نشر جزء منها تحت عنوان اللسانيات العربية : دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب، عين الشق الدار البيضاء 1998.

2- أحمد الشايب : دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين، مواد، مناهج، وآثار علمية، ص 16، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1952.

3- أحمد الشايب : المصدر السابق، ص 18.

يعتبرون بحق رواد الثقافة العربية الحديثة طائفة أخرى من المستشرقين المهتمين بالبحث اللغوي العربي كانت الجامعة المصرية قد عملت على استقدامهم ليشاركوا في النهوض به بقسم اللغة العربية كل فيما تخصص أمثال: برجشترايسر صاحب كتاب «التطور النحوي» وجويدي مؤلف «علم اللغة العربية الجنوبية القديمة» وشاده (1883 - 1952) مؤلف «الدراسات السامية» وليتمان (1875 - 1958) صاحب كتاب «فقه اللغة»[1].

وقد مر بنا أنه كان لهؤلاء المستشرقين دراية تامة ودقيقة بمناهج البحث العلمي، لاسيما في مجال الفيلولوجيا والمناهج التاريخية المقارنة، وهي المناهج التي كانت سائدة نهاية القرن التاسع عشر في أوربا وبداية القرن العشرين، رغم الأفكار اللغوية الجديدة التي بدأت تباشيرها تلوح في الأفق.

ونتج عن هذا الانفتاح العربي على الثقافة اللغوية الاستشراقية اهتمام الأوساط العربية المتزايد بالدراسات اللغوية الجديدة، وأصبح ينظر إلى مباحث «فقه اللغة» كمقابل للفيلولوجيا، باعتبارها من الجوانب الخطيرة الجديدة التي تكون أحد الأصول العامة للدراسات الأدبية في هذا العصر الحديث. «ودراسة فقه اللغة على أساس الدراسات السامية والإسلامية يمكن من رد أصول الكلمات إلى مصادرها الأولى عربية أو عبرية أو سريانية أو حبشية أو فارسية أو غيرها. وبهذا تُبَيَّن المعاني اللغوية الدقيقة أولاً ثم تُفْهَم التراكيب الأدبية ثانياً. ويمكن الاستفادة من ذلك في تنمية اللغة ثالثاً» [2]. على أننا لا نعرف على وجه التحديد متى شرع قسم اللغة العربية في تدريس علم اللغة بمفهومه الحديث، ومن أسندت إليه مهمة التدريس، و طبيعة الموضوعات التي تمت دراستها.

2.6 ـ محاولة عبد الواحد وافي في علم اللغة

1.2.6 ـ السبق التاريخي

يدعم مسألة خلو القسم العربي بكلية الآداب بالجامعة المصرية (القاهرة) من المهتمين بالدراسات اللغوية الحديثة أن أول تأليف عربي في علم اللغة جاء من خارج القسم العربي، ذلك أن صاحب كتاب «علم اللغة» وهو علي عبد الواحد وافي كان يشغل

1ـ أحمد الشايب : المصدر السابق، ص 18 و ص 27.
2ـ أحمد الشايب : المصدر المذكور، ص 44 .

كرسي الفلسفة بدار العلوم، وهو أيضاً أحد المهتمين بقضايا علم الاجتماع أساساً. وقد صدرت الطبعة الأولى من كتاب «علم اللغة» حوالي سنة 1941 كما يذكر المؤلف نفسه في المقدمة .

يشير علي عبد الواحد وافي نفسه إلى ريادته في مجال التأليف اللغوي الحديث باللغة العربية قائلاً : « لم يكتب فيه باللغة العربية على ما أعرف مؤلف يعتد به»[1]. ويُذكّر المؤلف بالمستوى العلمي العالي للدرس اللغوي في أمم الغرب، وما وصل إليه من درجات النضج والكمال على عكس الوضع المتردي لعلم اللغة في البلاد العربية المتجلي في غياب مؤلف شامل يعرف القارئ بهذا العلم الجديد وبحدوده وعلاقاته المتينة بعلوم إنسانية أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع. ويشير المؤلف كذلك إلى أنه وقف قسطاً كبيراً من جهوده على هذا العلم وقام بتدريسه مدة طويلة، وقام بأول محاولة في هذا السبيل[2].

يؤكد سبق وافي التاريخي هذا أن مصادر الكتاب نفسه تخلو من أي بحث لغوي عربي حديث نسبياً عدا أبحاث جورجي زيدان المنقولة بشكل أو بآخر عن الغرب، وأعمال اليازجي و الشدياق والمرمرجي وأبحاث لغوية عربية أخرى تتعلق بقضايا بالتعريب والاشتقاق وبمشاكل المعجم العربي وهي جميعها أمور لغوية حقاً، لكنها لا تندرج مباشرة في صلب الدراسات المعروفة باللسانيات العامة.

2.2.6 ـ مصادر وافي اللغوية

إذا كان غياب المصادر اللغوية العربية الحديثة عند علي عبد الواحد وافي أمراً طبيعياً لقلتها أوانعدامها في هذه الفترة من تاريخ الثقافة العربية، فإن الأمر بالنسبة للمصادر الأجنبية الأساس في اللسانيات العامة غير ذلك. يقدم المؤلف في نهاية كتابه «علم اللغة» قائمة بالمصادر اللغوية غير العربية بلغت تسعة وسبعين مصدرا موزعة كما يلي:

-18 مصدراً كتب باللغة الإنجليزية والباقي كله باللغة الفرنسية. ونقدم جرداً تفصيلياً لهذه المصارد مقسمين إياها إلى المجالات المعرفية التي تنتمي إليها، محددين تاريخ الصدور الأصلي للدراسات اللغوية منها كلما كان ذلك ممكناً، علماً أن المؤلف لم يقم

---

1. علي عبد الواحد وافي : علم اللغة ، ص 4، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط 7 ، 1973.
2. علي عبد الواحد وافي : المصدر نفسه. صص 4 ـ 5.

بذلك بالنسبة لما تضمنته لائحة المصادر من دراسات. ويمكن تقسيم مصادر وافي إلى المجالات التالية :

- الدراسات اللغوية.
- علم النفس.
- علم الاجتماع.
- أنتروبولوجيا.
- فيلولوجيا اللغات السامية.
- مجالات أخرى : فلسفة، طبيعيات، علوم التربية.

الدراسات اللغوية	علـم النفس	علم الاجتماع
2-Bally 1913	1-Baldwin	23-Durkheim
3-Bally 1905	4-Berry	24 –Durkheim
4-Bréal 1887	5-Bloch	25-Durkheim
9-Bréal 1878	7-Branderburg	70-Tarde
13-Grammont	11-Claparède	
14-Darmesteter 1887	21-Delaroix 1920 (2éme Ed)	
15-Darmesteter	22-Dumas et autres	
17-Dauzat 1912	31-Guillaume (Paul)	
18-Dauzat 1927	36-Kohler	
19-Dauzat 1910	51-Paulhan	
20-Dauzat	52-Pawlovitch	
27-Gilliron 1927	53-Piaget	
28-Ginneken 1907	61-Roustan	
29- Grammont 1895		

الدراسات اللغوية	الانتربولوجيا	الفيلولوجيا السامية	معارف أخرى
30- Grégoire 1915/1939	6-Boas 1911	10-Brockelman	16- Darwin 1859
32-Herman Paul	39-Levy-Bruhl	13-Clood	42-Marichelle
33- Hovelacque1888	40-Malinowsky	41- Mallery	13-Clood
34- Jespersen 1922	73-Taylor	42-Marichelle	69- Taine
35- Jespersen 1894	74-Taylor	54-Renan	37-Dictionnaire Larousse
38- Leroy 1905	75-Vannier	64-Sayce 1880	
43- Meillet 1905 /1906		65-Sayce 1875	
44- Meillet 1908		71- Thomas 1902	
45- Meillet 1908		72-Thomas 1904	
46- Meillet 1928		79-Wright 1859	
47- Meillet 1921			
48- Meillet/Cohen 1924			
49- Max Muller 1864			
50- MaxMuller 1868			
55- Renan 1848			
56-Roudet 1910			
58-Rousselet			
59-Rousselet 1892			
60-Rousselet 1897			
62-Sapir 1921			
63-Saussure1916			
66-Sechehaye1908			
67-Swett 1888			
68-Swett 1900			
71-Thomas 1902			
72-Thomas 1902			
76-Vendryes			
77-Vendryes			
78-Whitney 1877			

3.2.6 ـ ملحـوظـة :

تشير الأرقام من 1 إلى79 إلى الرقم الترتيبي الذي أعطاه المؤلف لمصادره الأجنبية. وقد تم القفز ضمن اللائحة على المصدر رقم 57 الذي لم يرد ذكره في كتاب وافي. وقد حاولنا تحديد تاريخ صدور المصدر الذي أورده المؤلف.

ويمكن توزيع المصادر السابقة حسب المناهج اللغوية المعروفة في هذه الفترة كمايلي :

ـ **علم اللغة التاريخي المقارن** وضمنه مباحث الفيلولوجيا ويضم المصادر التي تحمل الأرقام التالية :

8 -13 -14 -32-19 -35 -43 -45 -47 -49 -50 -59 -64 -65 -67 -71 -77 -78

ـ **علم النفس اللغوي** ويضم المصادر الحاملة للأرقام التالية :

5-7-28-53-69

ـ **علم اجتماع اللغة والجغرافية اللسانية واللهجات** ويضم المصادر التالية :

6-18-20 -27 -44- 46 -48 -58

ـ **علم اللغة العام** وتُقَدِّم بعضَ ملامحه العامة المصادرُ ذات الأرقام التالية :

2 -3 -30 -33 -34 -38 -62 -63 -66 -76

ـ **علم الأصوات** وتندرج تحته الدراسات التالية:

29 -56 -59 -67

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصادر قد تجمع بين أكثر من منهج كما هو الحال بالنسبة لأعمال مابي وسويت H.Swett (1845 - 1912) بريال ودوزا Dauzat، (1877 ـ 1945) لذلك فإن التوزيع السابق يهدف إلى تقديم فكرة أولية وصورة تقريبية عن اتجاه و محتويات المصادر التي اعتمدها علي عبد الواحد وافي في أول كتاب عربي في علم اللغة.

4.2.6 ـ القيمة النظرية لمصادر وافي

مما لا شك فيه أن قيمة أي عمل فكري تتحدد أساساً بالقياس للمصادر المعتمدة[1].

1- أنظر الفصل الذي خصصناه لقواعد النقد اللساني في كتابنا : اللسانيات العربية ، دراسة نقدية تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء 1998.

إن الإلمام بمصادر عمل لساني معين يمكن من إدراك طبيعة القضايا والظواهر التي يتناولها هذا العمل وكيفية تناولها والوسائل المتبعة لتحقيق ذلك. كما تسمح المصادر بالوقوف على مختلف التطورات التي يعرفها البحث اللساني وما يستجد فيه من تصورات ومناهج سواء أفي مستوى تحليل الظواهر اللغوية في لسان معين أم في مستوى تصور التحليل اللساني بصفة عامة.

ماذا يمكننا أن نقول عن مصادر علي عبد الواحد وافي ؟ وما أثرها في محتويات الكتاب في ضوء الملاحظات السابقة ؟ ما طبيعة هذه المصادر من حيث سماتها النظرية والمنهجية في مجال الدرس اللساني ؟

لعل أول ما يتبادر إلى ذهن المتتبع أن مصادر مؤلف علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» تنتمي لحقبة تاريخية محددة من تاريخ الدراسات اللغوية، وهي الحقبة الواقعة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومصادر وافي المكتوبة باللغة الفرنسية تعكس بروز اتجاه معين في الدرس اللغوي هو المنهج التاريخي المتأثر بعلم الاجتماع الدوركايمي. ومعلوم أن هذا الاتجاه التاريخي الاجتماعي حمل لواءه في فرنسا اللساني أنطوان مايي(1866- 1936) أبرز اللسانيين الفرنسيين في النصف الأول من القرن العشرين بدون منازع. ولا شك أن تكوين علي عبد الواحد وافي وتخصصه في علم الاجتماع وتأثره بالمدرسة الفرنسية، كان له دور كبير في هذا الاختيار النظري للمصادر اللغوية الواردة في كتاب «علم اللغة».

ومن الطبيعي جداً أن هذا الاختيار النظري انعكس على القيمة المعرفية لمحتويات الكتاب. لقد ظل الكتاب محصوراً في التصور الذي تعطيه المصادر الفرنسية ذات المنحى التاريخي الاجتماعي لعلم اللغة لهذه الحقبة، دون أن يتجاوزها لعرض الفكر اللساني العام في شموليته مناهجه واتجاهاته النظرية المختلفة.

في نفس السياق يلاحظ غياب أي إحالة للمدرسة اللسانية الأمريكية الناشئة المتمثلة كما نعرف في مؤلف بلومفيلد (1887 ـ1949) « اللغة Langage » الصادر سنة 1933. ولا يخفى على المهتم بتاريخ البحث اللساني الحديث أهمية هذا الكتاب المصدر وقيمة الأفكار النظرية والمنهجية الجديدة الواردة فيه. فهو الرفيق الملازم للسانيين الأمريكيين. قال عنه اللساني الفرنسي بنفنست «إنه الكتاب المكتمل والناضج والمتميز

يخلوه من أي طابع فلسفي وبدقته التقنية»[1]. وليس المقام هنا للحديث عن دور هذا العمل الضخم وأثره الإيجابي في تطور اللسانيات العامة داخل أمريكا وخارجها.

وتصدق الملاحظة ذاتها على الاتجاهات اللغوية الأخرى غير الفرنسية التي لم يرد لها أي ذكر، سواء في محتوى الكتاب أو في مصادره. فالكتاب خلو من أي إشارة لمدرسة براك التي أُسّست ابتداء من 1926 ودائرة كوبنهاجن بإشراف لويس هيلمسليف Louis Hjel mslev (1965 -1899) ابتداء من 1931 . فليس ضمن قائمة المصادر إشارة لأعمال تروبتسكوي أو جاكبسون في مجال الصوتيات (Phonologie). ويلاحظ أيضاً أن المؤلف لم يتدارك هذا النقص في الطبعات اللاحقة للكتاب. ورغم تداوله المكثف من طرف فئات واسعة في حضن الثقافة العربية ظل كتاب علي عبد الواحد وافي إلى يومنا يحمل المصادر نفسها.

إن غياب المصادر الأساس في اللسانيات انعكس على محتوى الكتاب، فلا نعثر فيه على المفاهيم الأساس للتحليل اللغوي الحديث أو الكيفية التي يتعامل بها اللسانيون مع الظواهر اللغوية من خلال تقنيات ومبادئ منهجية محددة ومضبوطة، أي المفاهيم التي باتت من ألف بائيات الدرس اللساني الحديث مثل : البنية والعلاقات والتقطيع والاستبدال والتعاقب والمحور الاستبدالي والمحور السياقي وغيرها من المفاهيم التي لاغنى عنها لطالب هذا العلم.

ومجمل القول إن كتاب وافي يخلو من تقنيات التحليل اللساني الضرورية بالنسبة لكل مبتدئ في هذا العلم. ونظراً لاعتماده مصادر أصبحت متجاوزة نظرياً ومنهجياً أثناء تأليف وافي لكتابه، فإن المؤلف لا يورد بعض التحديدات المنهجية التي غدت أساسية منذ نهاية العشرينيات من القرن العشرين مع مدرسة براك كالتمييز بين علم الأصوات والفونولوجيا (التشكيل الصوتي)، مكتفياً بعرض التصورات الصوتية التي باتت قديمة عند كل من روسلو وسويت دونما حديث عن الفونولوجيا الجديدة التي ظهرت ابتداء من 1926 مع حلقة براك التي أحدثت تحديدات نظرية ومنهجية هامة في الدرس الصوتي المعاصر.

1- E. Benveniste : Problèmes de linguistique générale, tome 1, P7, Gallimard, Paris, 1966.

واتسم كتاب وافي بطابع التصنيف والعرض التاريخي العام لقضايا البحث اللغوي، بحيث يتحدث المؤلف بإسهاب عن مجمل فروع علم اللغة وعن علاقته بالعلوم الإنسانية الأخرى، مركزاً اهتمامه على مسائل كثيرة تخرج عن صميم علم اللغة مثل، نشأة اللغة عند الإنسان. ومعلوم أن مشكل نشأة اللغة ليس مشكلا ذا طبيعة لسانية على حد تعبير فندريس[1]، وأنه موضوع ليس أقل غموضاً من البحث في أصل الإنسانية[2].

لقد خصص وافي حيزاً ضافياً لعرض مسائل تتعلق بحياة اللغة وفروعها إلى لهجات ولغات (ص169 - 194) وإلى فصائل وأسر (ص 195-225) وما تعرفه اللغات واللهجات من صراع وعوامل هذا الصراع ومظاهره (ص 225 - 248) والتطور الذي تعرفه اللغات صوتياً ودلالياً ، وأثر العوامل الاجتماعية والجغرافية في هذا التطور (ص 249 - 328).

حقاً كان لهذه القضايا المعروضة أهميتها المعرفية في إطار لغويات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي تندرج بصفة عامة في إطار سوسيولوجية اللغة والجغرافية اللسانية أكثر مما هي من موضوع اللسانيات العامة.«إن موضوع اللسانيات ليس هو فلسفة اللغة أو تطور الصيغ اللغوية، ولكنه أولاً الحقيقة النابعة من داخل اللسان. كما يسعى علم اللغة (اللسانيات) إلى أن يتشكل كعلم صوري دقيق ونسقي»[3].

إن الحيز الكبير من كتاب وافي احتلته مسائل ذات طابع لغوي عام تعود في مجملها إلى أدبيات القرن التاسع عشر المختلفة كلياً عن البرنامج الجديد للسانيات العامة الذي وضعه سوسور ومن جاء بعده، وهو البرنامج الذي لخصه بنفنست في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بثلاث قضايا كبرى هي :

1- ما مهمة اللساني ؟ ماذا يصف تحت اسم اللسان ؟ ويتعلق الأمر بموضوع اللسانيات نفسها.

2- كيف نصف هذا الموضوع ؟ ما الأدوات التي تسمح لنا بتحديد سمات لسان معين ؟ إن الأمر يتعلق بتحديد التقنية اللسانية.

3- كيف تقوم اللغة بوظيفتها في إبلاغ قول شيء ما ؟ إنها معالجة مشكلة الدلالة [4].

1- J. Vendryes : le langage : introduction linguistique à l'histoire, P 17, Albin Michel, Paris, 1968/1923.

2- Marouzeau : la linguistique, P 100, Paul Goethner, Paris 1944/1916.

3- E.Benveniste : Ibidem, P 20.

4- Ibidem, P 7.

والواقع أن مؤلف وافي لا يمد القارئ العربي بما يفيده في فهم هذه القضايا الجوهرية في اللسانيات الحديثة مجملا أساسيات البحث اللساني في مسائل تتعلق بتحديد فروع علم اللغة والفصائل اللغوية ونشأة اللغة ومظاهر التطور اللغوي صوتياً ودلالياً وعوامل الصراع بين اللغة واللهجات.

وبصرف النظر عن هذه الجزئيات التقنية المتعلقة بطبيعة العمل اللساني نفسه ، فقد استقبلت الثقافة العربية الحديثة مؤلف علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» بحفاوة بالغة، إذ أطراه مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1945 «لما بذله المؤلف من جهد في البحث والدرس والاستخلاص»، وحوى من مختلف مسائل اللغة وعالج مشكلاتها ما تمس إليه حاجة الباحث المتطلع[1]. «ولأن المؤلف نهج في تأليفه هذا طريقة علمية حقيقية بالتقدير وبسط من المعلومات مايدل على غزارة مادة وحسن إحاطة»[2].

3.6- مسار اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة

بهذه الكيفية دخلت اللسانيات أو علم اللغة رحاب الثقافة العربية. وقد تبع ظهور كتاب وافي مؤلفات لغوية أخرى تتفاوت من حيث قيمتها العلمية والمنهجية وتختلف من حيث منظورها للقضايا اللغوية المعروضة بشكل عام وللغة العربية بشكل خاص .بعد كتاب وافي، صدر سنة 1947 كتاب «الأصوات اللغوية» لإبراهيم أنيس الذي عُدّ أول مؤلف باللغة العربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث»[3].

ومنذ هذا التاريخ تدرجت الكتابة اللسانية العربية الحديثة متفاوتة في قيمتها المنهجية ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللساني العام. وبلغت بعض الكتابات اللسانية العربية التي تُعَرِّفُ باللسانيات مستوى جيدا. وتعكس هذه الكتابات اللسانية العربية مهما اختلفت مشاربها الفكرية وطبيعتها النظرية وتنوعت درجاتها العلمية والمعرفية الاهتمام البالغ الذي توليه الثقافة العربية الحديثة للسانيات[4].

1- من رسالة أحمد لطفي السيد رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة منشورة في مقدمة كتاب علم اللغة عبد الواحد وافي ص 3.

2- المصدر نفسه.

3- محمود السعران : علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي.ص 42، دار الفكر العربي.القاهرة 1962.

4- للوقوف على سمات هذا النوع من الكتابة ينظر في كتابي اللسانيات العربية. الدار البيضاء 1998.

غير أن استقبال الثقافة العربية للسانيات والتعامل معها باعتبارها منهجا علميا في دراسة اللغة لم يتم دفعة واحدة و لم يكن مقصوراً على اللغويين .لقد ساهم بعض المهتمين بالأدب والنقد في إرساء دعائم الفكر اللساني الحديث وترسيخ مناهجه في الثقافة العربية.

1.3.6 ـ نظرة بعض الأدباء العرب للسانيات

بالرغم من هذا الاهتمام الواسع باللسانيات، فقد كانت الثقافة العربية في حاجة إلى وقت غير قصير لإدراك أهمية هذه المعرفة الجديدة وجدواها، ولخلق نوع من الاستئناس بالفكر اللساني الناشيء والمتابعة المستمرة لما يطرأ فيه من جديد وتطورا. إن الاهتمام باللسانيات ومناهجها ونظرياتها المختلفة لم يبدأ في الثقافة العربية فعلياً إلا في بداية السبعينيات من القرن العشرين. فقبل هذا التاريخ سَجّل أكثر من باحث لساني عربي البداية المتعثرة للسانيات داخل الأوساط الجامعية العربية وخارجها. يقول أنيس فريحة : «ما يؤسف له، أن يظل هذا العلم الحديث مجهولاً عند عامة المتأدبين وموضع استهزاء عند عامة الناس الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها، أنها من الدراسات الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الناس، أو أنها من جملة هذه الكماليات التي تتلهى بها العقول الخاملة»(1).

واعتبار اللسانيات علما كمالياً أو ترفا فكرياً من قبل المتأدبين العرب المحدثين هو ما يشير إليه أيضاً محمود السعران في الستينيات من القرن العشرين. يقول السعران : « وخيرهم ظناً بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية، يَعُدُّ علم اللغة أو بعض فروعه كعلم الأصوات اللغوية ترفاً علمياً لم يؤن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطلع إليه» (2).

هذه الصورة التي رسمها فريحة والسعران لواقع علم اللغة يؤكدها تمام حسان مستعيداً صورة الوضع الفكري العربي الحديث منتصف القرن العشرين حيال دراسة اللغة العربية من وجهة نظر لسانية. يقول تمام حسان : «حين كنت أتولى تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة فيما بين 1953 و1959 كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة، ولاسيما عند تطبيق منهجها وأفكارها على دراسة اللغة العربية، لأن الأول ما

1- أنيس فريحة : نحو عربية ميسرة، ص 58، دار الثقافة، بيروت 1955.

2- محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي، ص 18. دار الفكر العربي، القاهرة 1962.

ترك للآخر شيئاً، حتى إن النحو قد نضج حتى احترق»[1].

أما خارج الجامعات، فإننا نجد نظرة اللامبالاة إزاء علم اللغة الحديث لدى كبار الأدباء والمفكرين العرب المحدثين. لقد وقف عباس محمود العقاد موقف المتشكك من قيمة الأعمال الدلالية التي قام بها في النصف الأول من القرن العشرين أوكـدن و ريـشارد و أولمان. في نظر العقاد، إنه مهما يتوسع القـارئ في الاطـلاع عـلى آراء السيميين، (يقصد علماء الدلالة)، لا يخرج منها بمذهب مفصل أو بعرض محدد. وغاية ما في أمرهم، أنهم يعبرون اليوم المرحلة التي لا بد منها قبل وضع المذاهب. ويعلن العقاد صراحة أن السيمية Sémantique لا تصلح مذهباً و لا تأتي بفتح جديد[2].

إنها شهادات تنطق بحال الفكر اللغوي العربي في الثقافة العربية الحديثة وبموقفها منه حتى بعد أن أنشئت له الكراسي في جامعاتنا وألفت فيه الكتب وأنجزت فيه بعض الدراسات والأبحاث. ويمكن القول بأن المجهودات التي قام بها الرواد الأوائل بكل حماس أمثال زيدان والكرملي وضومط والمرمرجي وعامة اللغويين اللبنانيين دخلت طي النسيان والإهمال. كما أن الأفكار الجديدة التي عرضها اللغويون المستشرقون ذهبت من حيث أتت وعادت دار لقمان إلى سالف عهدها. ومهما يكن فإن هذا هو حال كل معرفة جديدة تحاول أن تعلن استقلالها عن نظيرتها التقليدية.

غير أن الوضعية التي وصفنا بعض ملامحها قد دخلت مرحلة جديدة تغيرت معها كثير من الأشياء لا سيما منذ بداية السبعينيات. «إن الدراسات العربية اليوم قد أخذت حظاً وافراً وملحوظاً من ثمار الألسنية»[3]. وعرفت الثقافة العربية صحوة لغوية جديدة ظهرت في أقطار أخرى خارج ما كان يعتبرمركز الثقافة العربية أي الشرق العربي عامة ومصر بصفة خاصة. ومنذ منتصف السبعينيات أصبحت دول المغرب العربي لا سيما المغرب وتونس تحمل مشعل ريادة اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. فما هي المراحل التي قطعها الدرس اللساني العربي ليصل إلى ما هو عليه اليوم من تطور نظري ومنهجي وتطبيقي ملحوظ؟.

1- تمام حسان : العربية معناها ومبناها، ص 7 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973.

2- عباس محمود العقاد السيمية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ص 18، عدد 9/ 1957 وهو بحث ألقي أصلا في إحدى جلسات لجن المجمع بتاريخ 26 -5- 1952.

3- عبد السلام المسدي والطرابلسي : الشرط في القرآن، ص 7، الدار العربية، تونس 1980.

2.3.6 ـ مراحل دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة

قطعت الدراسات اللغوية العربية الحديثة أشواطاً هامة نحو الضبط والدقة وقد تم بلوغ هذه المرحلة بعد مراحل عديدة من المخاض والنمو نجملها فيما يلي:

أ. **إرسال البعثات العربية إلى الجامعات الغربية** : بعض الجامعات العربية ونخص بالذكر منها المصرية بدأت تنشئ له الدوائر وترسل البعثات إلى الغرب للتخصص في هذه الدراسات[1]. ويزيد باحث آخر هذه المسألة توضيحاً مشيراً إلى أن إبراهيم مصطفى صاحب «إحياء النحو» أرسل حين كان رئيساً لقسم اللغة العربية بجامعة الإسكندرية بعثتين إلى إنجلترا لدراسة اللهجات واللغويات على طريقة الغربيين، ثم توسع في هذا الاتجاه حين أصبح عميداً لدار العلوم في أواخر الأربعينيات من هذا القرن (القرن العشرين)، فأرسل عدداً ضخماً من البعثات في هذا التخصص[2].

ب ـ **القيام بدراسات جامعية و أطروحات** من قبل طلاب عرب في جامعات أوروبا وأمريكا بالخصوص وتناولت وصف الواقع اللغوي العربي من وجهة نظر مختلف المدارس اللسانية الغربية[3]، ومازالت هذه العملية قائمة إلى اليوم.

ج ـ **إنشاء كراسي خاصة بعلم اللغة** كما هو الشأن في الجامعات المصرية، وقد تم تدريس علم اللغة في جامعات عربية أخرى كسوريا والعرق تحت اسم فقه اللغة.

د ـ **ظهور كتابات لغوية تعرف بالعلم اللغة الحديث** وتشمل مؤلفات وكتباً صنفها أصحابها بالعربية رأسا وتناولت مفاهيم ألسنية بالتبسيط والتقديم التعميمي[4]. نذكر منها على سبيل التمثيل كتاب وافي «علم اللغة» 1941 و«تمام حسان» في «مناهج البحث في اللغة» الصادر سنة 1955 و«اللغة بين المعيارية والوصفية» الصادر سنة 1957 و«علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي» لمحمود السعران الصادر سنة 1962.

هـ ـ **ظهور ترجمة عربية لبعض المقالات اللسانية** وتلاها عدد ضئيل من التراجم العربية

1- أنيس فريحة : نحو عربية ميسرة، ص 53.
2- محمد محمد حسين : مقالات في الأدب واللغة، ص 53، مؤسسة الرسالة، بيروت.
3- صالح القرمادي : تقديم ترجمة الطيب البكوش لكتاب : مفاتيح الألسنة لجورج مونان، الدار العربية، تونس 1981.
4- صالح القرمادي، المصدر السابق.

لأهم المؤلفات الغربية المتعلقة بالألسنية العامة[1]. في هذا السياق كانت ترجمة مندور لمقال ماي «علم اللغة» 1946 وترجمة كتاب «اللغة» لفندريس سنة 1950 وإنشاء مراكز علمية خاصة بالبحث اللساني كما هو الحال في تونس سنة 1964 والجزائر سنة 1971.

ز- **تنظيم ندوات ولقاءات علمية محلية و جهوية ودولية في مجال اللسانيات** وكان للسانيي تونس والمغرب دور بارز ومشكور في تنظيم مثل هذه الندوات.

ح- **إنشاء تخصصات قائمة الذات في اللسانيات العامة** بكليات الآداب بالجامعات العربية، لاسيما في تونس والمغرب اللذين يتميزان عن غيرهما من دول العالم العربي في هذا المجال[2].

3.3.6- أهمية الترجمة في التعريف باللسانيات

لعبت الترجمة دوراً هاماً في التعريف باللسانيات وإدخالها إلى الثقافة العربية. وقد أشاد جل مترجمي الكتب اللسانية الغربية إلى العربية بأهمية اللسانيات وقيمتها في الغرب وحاجة العرب إليها. يقول مترجما كتاب اللغة لفندريس :« هذا كتاب في اللغة نقدمه لقراء العربية ليروا فيه منهجاً جديداً في البحوث اللغوية نعتقد لو أنه طبق على اللغة العربية لأفادت منه كثيرا»[3]. ويدعو المترجمان إلى مسايرة الطرق العلمية الحديثة في البحوث اللغوية، بل إن احتلال العربية المكانة اللائقة بها حضارياً لن يكون قريباً إلا إذا اقتنع أبناؤها تمامابضرورة الأخذ بالطرق الحديثة في الدراسات اللغوية»[4].

ويذكر أحد المترجمين أهمية الكتاب الذي قام بترجمته بالنسبة للقارئ العربي الذي لم يتعرف بعد تعرفاً كاملاً على هذا الضرب من البحث. فعلم المعنى أو علم الدلالة كما يسميه بعض الباحثين لم يحظ بعد بالشيوع الذي أصابه في بلاد العالم الأخرى[5]. ويبين مترجم آخر ما وصل إليه البحث اللغوي في أوروبا من تقدم، وما يعرفه واقع البحث اللغوي العربي من جمود.«لقد تَقدمت الدراسات اللغوية في الغرب، أما نحن فلا نزال جامدين، ولا تزال أبحاثنا تقوم على المنطق المجرد أو التأكيدات المسرفة، ولا

1- صالح القرمادي، نفسه.

2- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 380، دار طلاس للنشر، دمشق 1988.

3- محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي، تقديم كتاب « اللغة» لفندريس.

4- المصدر نفسه .

5- كمال محمد بشر في مقدمة ترجمة كتاب أولمان، «دور الكلمة في اللغة»، ص 6 ، مكتبة الشباب، القاهرة 1962.

تزال مسألة الصحة والخطأ محور مجادلاتنا اللغوية. والمنهج الذي يقدمه لنا مايي Meillet خليق بأن يبدد من العقول كل الأوهام وأن يفتح للدراسات مجالات لم تكن تخطر ببال»[1].

وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها المترجمون بسبب كثرة المصطلحات اللسانية الجديدة التي لاعهد للغة العربية بها، والصعوبة البالغة في إيجاد الأمثلة اللغوية العربية المناسبة، فقد تمت ترجمة نسبة هامة من الدراسات اللسانية الغربية الرائدة في مجالها وإن لم يكن هذا العدد المترجم كافيا[2]. فمن سوسور إلى شومسكي مرورا بجاكبسون ومارتيني وتروبتسكوي وغيرهم تعرف القارئ باللغة العربية على جملة من الأعمال والأسماء اللسانية الأوروبية والأمريكية البارزة، وبالتالي فإن للثقافة العربية المعاصرة صورة ما عن وضع اللسانيات وما وصلت إليه من مستوى علمي في الأقطار الأخرى.

4.6 - إشكالية تسمية اللسانيات : المفهوم والمصطلح

حاولنا فيما مضى رسم ملامح تبلور الفكر اللغوي الحديث عبر مراحل متعددة والكيفية التي تم بها التعرف على اللسانيات الغربية. في ختام هذا المسح، نود الإشارة إلى مسألة لغوية من طبيعة أخرى تتعلق بتسمية العلم الذي نحن بصدده. لقد أدرك القارئ ولا شك أننا كنا نستعمل لفظة اللسانيات تارة وعبارة علم اللغة تارة أخرى، وأحياناً أخرى عبارة الدراسات اللغوية الحديثة قاصدين بها في جميع الحالات الدراسة العلمية للغة بالمعنى الحديث وتحديدا ما يسمى اليوم باللسانيات.

والواقع أن الأدبيات اللغوية العربية الحديثة تتميز بتعدد المصطلح اللساني عامة، وتسمية هذا العلم بصفة خاصة. ويخلق هذا الأمر لدى القارئ إحساساً بالخلط والارتباك المتبوعين بالتساؤل والحيرة عن أي المصطلحات أجدر بالاستعمال. وتبدأ الحيرة والتساؤل بتسمية العلم ومصطلحه، بحيث غدا متعيناً أن نتناول بالدرس مصطلح

1- محمد مندور في تقديمه لترجمته علم اللسان لمايي، منهج البحث في الأدب واللغة، ص 16، دار العلم للملايين، بيروت 1946.

2- رغم تعدد العناوين اللسانية المترجمة للعربية وتنوعها، فإن الثقافة العربية في اعتقادنا لم تواكب دائما ترجمة كل الإصدارات اللسانية الحديثة خاصة منها تلك التي تشكل نقط تحول كبرى في الدرس اللساني العام أو التي لها طابع تطبيقي صرف وتتطلب من القارئ العربي مهارات إضافية.

العلم وعلم مصطلحاته فيما يشبه باباً برأسه[1].

إن أسباب هذه الوضعية ودوافعها كثيرة ومتعددة، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي. وقد عرض لهذه الإشكالية ذاتها أكثر من باحث عربي وعقدت بشأنها أكثر من ندوة علمية في جميع الأقطار العربية، دون أن يشعر المتتبع لهذه المسألة بتحسن وضع المصطلح اللساني في الثقافة العربية المعاصرة وسنقصر حديثنا هنا على الالتباس المفهومي والمصطلحي الذي أحيط بتسمية المجال الذي يدرس اللغة دراسة علمية.

يمكن القول بأن تسمية الدراسات اللغوية الحديثة بعلم اللغة لم تصبح متداولة بشكل عام إلا مع ظهور كتاب علي عبد الواحد وافي الذي سبقت الإشارة إليه. إن مصطلح علم اللغة بالمعنى الغربي الحديث يكاد يكون وليد القرن العشرين في اللغة العربية.«إن مفهوم علم اللغة Linguistique أو Science du langage و ما له من شحنات لم يعرف بهذا السياق في العربية في القرن التاسع عشر، ولذلك لم يوضع مصطلح جديد في ذلك العهد»[2].

ويؤكد بعض الباحثين أن أول من استعمل لفظ «الألسنية» هو الأب مرمرجي الدومينيكي في مقالة نشرها بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ثم بمجلة اللغة العربية بالقاهرة تحت عنوان : الثنائية المعجمية في الألسنية السامية[3]. وأورد صالح القرمادي في قائمة المصطلحات التي ذيل بها ترجمته لكتاب كانتينو Cantineau «دروس في علم أصوات العربية» الصادرسنة 1966 لفظة «الألسنية» ليقابلها باللفظ الفرنسي Dialectologie أو ما يعرف عادة ب «علم اللهجات» . كما قابل القرمادي

1- ع المسدي : قاموس اللسانيات ، ص 56، الدار العربية للكتاب، تونس 1984. ومن المؤلفات اللغوية العربية الحديثة التي عالجت هذا الإشكال نشير إلى :
- عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية القديمة، دار النهضة، بيروت 1973.
- محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية، ص 13-27 ، وكالة المطبوعات فهد، الكويت 1973.
- محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 218 ومابعدها، المعهد القومي للتربية تونس 1982.
- محمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة، بيروت 1966.
- عبد العزيز مطر : فقه اللغة وعلم اللغة : تحديد وتوضيح، دار قطري بن فجاءة ، قطر 1985.
- تمام حسان : الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981 .

2- محمد رشاد الحمزاوي : المصدر السابق، ص 218.

3- المصدر السابق، ص 218.

عبارة «عالم في الألسنية» Dialectologue [1]. والواقع أننا لا نَدْري على أي أساس نظري أو منهجي تمت هذه المقابلة بين اللفظتين.

ويزداد الخلط في ذهن القارئ العربي وهو يجد من يقابل مصطلح «الألسنية» عند المرمرجي بالعبارة الأجنبية Philologie sémitique comparée أي «علم مقابلة الألسن السامية» بعضها ببعض[2]. وهي ترجمة خاصة بالأب المرمرجي، وإن اصطلح الآن على ترجمة هذا التعبير بعبارة « فقه اللغة السامي»[3]. وجرت العادة بين الباحثين اللسانيين العرب أن ينسبوا لريمون طحان وأنيس فريحة إحياء لفظ « الألسنية» واستعمالهما إياه من جديد بعد الأب المرمرجي الدومينيكي.

ودون الرغبة في التحقيق بشأن استعمال لفظ «الألسنية» من جديد في منتصف القرن العشرين، نشير إلى أن اللفظ نفسه استعمل من قبل مهتمين آخرين لغويين وأدباء قبل أنيس فريحة وريمون طحان. لقد استعمل الدارس اللغوي خليل ابراهيم سعفان[4] المصطلح نفسه قبل سنة 1972 أي تاريخ صدور سلسلة «الألسنية العربية » بإشراف طحان وأنيس فريحة.

وتناول اللفظ أيضاً عباس محمود العقاد في كتيبه «اللغة الشاعرة» الصادر سنة 1960، وهو عبارة عن مقالة نشرت قبل هذا التاريخ مستعملاً عبارة «علم الألسنية الحديث»، قاصداً به العلم الذي يبحث في تطور اللغة من حيث هي كيان حي نام، صالح لأداء وظيفته ومجاراة أمثاله في معترك البقاء[5]. ويمكن القول إن المقصود بالألسنية عند العقاد كما يتضح هو المنهج التاريخي المقارن.

ثم استعمل اللفظ في السبعينيات من قبل ريمون طحان و أنيس فريحة مقابل اللفظ الفرنسي Linguistique، وتبعهم في ذلك عدد غير قليل من اللسانيين اللبنانيين

1- صالح القرمادي في ترجمة كتاب كانتينو : دروس علم الأصوات العربية، ص 210، تونس 1966.
2- عبد الصبور شاهين : التطور اللغوي، ص 104. مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 2 ، 1985، ط 1975.
3- عبد الصبور شاهين : التطور اللغوي، ص 104. مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 2 ، 1985، ط 1975.
4- خليل ابراهيم سعفان : دراسات في العربية والألسنية، مجلة مجمع العربية دمشق، عدد 44/ 1969. (ص 846 ومابعدها)
5- عباس محمود العقاد : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 11، دار المعارف ، القاهرة 1970

والتونسيين. وفي الفترة نفسها أي بداية السبعينيات تداول بعض اللغويين في المغرب العربي أيضاً مصطلحي اللسانيات و اللّسنيات. استعمل الأول في الجزائر حين أصدر معهد الدراسات الصوتية واللسانية بمدينة الجزائر مجلة «اللسانيات»، بينما استعمل الأخضر غزال المصطلح الثاني في المغرب، حسب رواية بعض المشتغلين بالحقل اللغوي في فترة السبعينيات. ومايزال بعض الدارسين والمترجمين متشبثا به[1].

وتم الاتفاق في الدورة الرابعة للسانيات سنة 1978 على استعمال مصطلح اللسانيات والتخلي عن غيره من المصطلحات التي تثير كثيراً من الغموض والالتباس. وعلى الرغم من إجماع الدارسين اللسانيين العرب أنفسهم حول ضرورة تداول مصطلح اللسانيات، ما فتئ عدد غير قليل، لاسيما في مصر وسوريا والعراق يلجأ لمصطلح «فقه اللغة» و«علم اللغة» دون مراعاة للعواقب النظرية والمنهجية المترتبة عن استعمال المصطلح القديم في سياق حديث، وما يثيره من التباس وغموض.

واستمرت مجموعة أخرى من اللسانيين تتداول مصطلح «الألسنية» كما هو الحال في لبنان. ولا يتردد آخرون في زيادة مشاكل القارئ العربي الاصطلاحية من خلال اقتراح مصطلح جديد على نحو ما فعل عادل فاخوري حين اختار مصطلح «اللسانية»[2]، وتبعه في اصطلاحه بعض المهتمين اللبنانيين[3]. ويستعمل آخرون عبارة علم اللسانيات[4].

إلى أي شئ يمكن رد هذا التعدد في تسمية دراسات اللغوية الحديثة ؟

يبدو أن ثمة عوامل كثيرة تساهم في هذه الوضعية. أولها يرجع لطبيعة الدرس اللساني العربي ذاته، باعتماده من جهة أولى التراث اللغوي القديم المليء بالمصطلحات اللغوية التي تستعمل اليوم في لباس جديد مثل «فقه اللغة» و«علم اللغة» و «علم

1- أشير هنا إلى محمد البكري في العديد من ترجماته المنشورة في مجلة « الثقافة الجديدة» نهاية السبعينيات. وفي ترجمته لكتاب رولان بارت : مبادئ في علم الأدلة، اللاذقية 1985، وكذلك ترجمة كتاب باختين : الماركسية وفلسفة اللغة، دار توبقال، الدار البيضاء 1986.

2- عادل فاخوري : اللسانية التوليدية التحويلية، منشورات لبنان الجديد، بيروت 1980.

3- أنظر مجلة الفكر العربي المعاصر، من منشورات معهد الإنماء القومي العربي، بيروت ابتداء من سنة 1982.

4- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للنشر، دمشق 1988.

اللسان» و «علوم اللغة»، ومن جهة ثانية رجوع الدرس اللساني العربي المعاصر للفكر اللساني الغربي بمختلف مصادره اللاتينية والسكسونية وغيرها. فلا غرابة إذن إذا ما تعدد المصطلح اللساني الحديث أو غيره بهذه الكيفية في الثقافة العربية المعاصرة.

ورب قائل بأن مسألة تعدد المصطلح الواحد لا تطرح في حد ذاتها أي عقبة أمام البحث اللساني العربي، انطلاقاً من أن المصطلح الواحد يمكن أن يتعدد بتعدد الباحثين، وأن أصل المصطلح «الاصطلاح» ليس غير. إلا أن هذا الموقف السليم من حيث المبدإ، سيخلف ولا شك ارتباكاً كبيراً في ذهن المهتم باللسانيات، نظراً للدور الذي يلعبه المصطلح في حقل المعرفة العلمية أياً كانت طبيعتها. «فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيقة الأقوال» [1].

ومن عوامل تعدد المصطلح أيضاً ارتباط وضع المصطلح اللساني بالاجتهادات الفردية مما يجعلها عرضة لكثير من المنافسة الذاتية بين العاملين في الحقل اللساني. فالمصطلح اللساني بصفة عامة مرتبط بأسماء اللسانيين العرب، كلما ذكر هذا المصطلح ذكر واضعه. وهي ظاهرة تكاد تنفرد بها الثقافة العربية الحديثة. ونتيجة لهذه الاجتهادات الفردية الهادفة إلى التفرد بالمصطلحات، اتسمت عملية وضع المصطلح بكثير من العفوية التي لا تقترن بمبادئ منهجية ولا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل الاصطلاحي[2].

1.4.6- التباس المصطلح : الخلفية الحضارية

رغم تعدد المصطلحات المتعلقة بتسمية مجال البحث اللغوي الحديث، فإن معظم التسميات الجديدة تُطلَق على الحركة اللغوية الجديدة التي بدأت في أوربا وأمريكا منذ بداية القرن العشرين. و لا يتردد بعض الدارسين العرب في إدراج أعمال اللغويين العرب القدامى تحت اسم «اللسانيات» رغم دلالة هذه التسمية ووضوحها على الأقل مقابل

1- ع. المسدي : قاموس اللسانيات، ص 11.

2- ع. الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، الكتاب 2، ص 226، دار توبقال، الدار البيضاء 1985.

اللفظ الفرنسي Linguistique . يقول أحد هؤلاء « فمنذ المنطلق مع إمام اللسانيات العربية سيبويه»[1]. وتستعمل نفس التسمية الحديثة أي «اللسانيات» للإحالة على أعمال اللغويين العرب أمثال ابن جني والفارسي والجرجاني[2].

هل يتعلق الأمر بالتباس مصطلحي صرف أم بقصور في إدراك المعاني الدقيقة لمفهوم اللسانيات ؟ إن مستوى اطلاع الباحثين العرب على الفكر اللساني الغربي كفيل بأن يُبعد عنهم كل نعت بالتقصير المعرفي أو الجهل بمصادر اللسانيات الحديثة وأسسها النظرية والمنهجية. ونعتقد أن الغاية الأساس من وراء تداول هذه التسميات بهذه الكيفية والاستعمالات الملتبسة هي الموقف الحضاري الهادف إلى تبيان أسبقية الفكر اللغوي العربي القديم على نظيره الغربي في مجال اللسانيات، أو أن اللسانيات ما هي إلا استمرار للدرس اللغوي القديم. ويستنتج من الفهم الأول «أن للعرب باعاً طويلاً في علم اللسانيات كما نفهم اليوم، وينبغي أن يؤرخ له كما يؤرخ لغيره ضمن حضيرة التفكير اللغوي الإنساني لا سيما الفكر اللغوي الهندي والفكراللغوي اليوناني، وأن يعطى مكانه الصحيح واللائق به **في ركب الحضارة الإنسانية وبخاصة في جانبها اللغوي بل نذهب أبعد من هذا لنقول بأن العرب قد سبقوا الغرب إلى بعض النظرات اللسانية، ولن يصل الغربيون إلى بعضها الآخر إلا بعد أمد طويل**[3]. وإلى نفس الغاية يذهب باحث آخر قائلاً : «إن الباحثين **العرب القدماء عندما اهتموا باللسانيات سبقوا غيرهم**»[4].

إن هذا الضرب من البحث اللساني العربي لا يقتصر على القضايا المنهجية المتعلقة بالمصطلحات، وإنما يتعداها ليشمل المسائل الجوهرية في البحث اللغوي حيث يتحول النظر اللغوي عن موضوعه الأساس ليبحث في من عالج هذه القضية أو تلك قبل غيره[5].

1- المنصف عاشور : المعاني النحوية في اللسانيات العربية، ص 95، الموقف الأدبي، عددان 135 و 136 دمشق 1982.

2- جعفردك الباب: مدخل للسانيات العامة والعربية، ص 45، الموقف الأدبي، عدد 135 و 136 دمشق 1982.

3- عبد الفتاح المصري: التفكير اللساني في الحضارة العربية، مراجعة لكتاب المسدي، الموقف الأدبي ، عدد 135 و 136، دمشق 1982.

4- أكرم عثمان يوسف: دراسة في المنهج الصوتي عند العرب، ص 198، ضمن أعمال اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس 1983.

5- تعرضت للأسس الفكرية لهذا النوع من الخطاب اللساني في كتابي اللسانيات العربية.

2.4.6 ـ سلبيات تعدد التسمية

يستمر كثير من الدارسين اللغويين العرب في تسمية الدراسات اللغوية الحديثة بأسماء قديمة مثل «فقه اللغة» لمجرد أن كل فقه هو علم [1] غير عابئ بما ينجم عن هذا الاختيار الاصطلاحي من خلط منهجي ونظري بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث. وبالفعل أدى استعمال بعض المحدثين عرب ومستشرقين لبعض المصطلحات مثل «فقه اللغة» الواردة عند ابن فارس و الثعالبي إلى التباس حقيقي في طبيعة العمل اللغوي الحديث نفسه. فهذا يستعمل فقه اللغة وهو يريد به علم اللغة الحديث[2]. ويؤلف عبد الواحد كتابين حديثين في اللغة يطلق على أحدهما «علم اللغة» وكان يود لو يستعمل عبارة «فقه اللغة» [3]، دون أن يقيم أي تمييز منهجي أو نظري بينهما. كل ما في الأمر من اختلاف أن «علم اللغة» عام و«فقه اللغة» خاص بالبحث اللغوي العربي. يقول وافي: « وقد كنا نود أن نسمي كتابنا هذا باسم «فقه اللغة» لولا أن هذا الاسم قد خصص مدلوله في الاستعمال المألوف، فأصبح لا يفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه اللغة العربية وحدها»[4]. إن التسميتين تصلحان معاً وليس هناك ما يفرق بينهما في عرف عبد الواحد وافي إلا ما هو مألوف في استعمال هذا المصطلح أو ذاك. لكن على أي أساس منهجي يقوم هذا المألوف؟ وبالنسبة لمن؟ هل يكفي أن نعود إلى المعنى المعجمي لكلمتي «علم» و«فقه» لنقول نقلا عن ابن فارس كما فعل وافي إن كل علم هو فقه ثم نختار المصطلح؟.

على نفس النهج سار صاحب «دراسات في فقه اللغة»، حيث درس أموراً تتعلق في مجملها باللغة العربية دون تمييز بين «علم اللغة» و«فقه اللغة» لأن «من العسير في نظره تحديد الفروق الدقيقة بينهما لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب قديماً وحديثاً».

1- نذكر من هؤلاء علي عبد الواحد وافي المصدر السابق، ص 7.
صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 9 ، دار العلم للملايين، بيروت 1960 .
محمد الأنطاكي : الوجيز في فقه اللغة، دار الشروق، بيروت 2 ط ، 1969.
2- الأنطاكي : المصدر السابق ، ص 7 و 12.
3- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 16.1ـ المصدر المذكور.
4- علي عبد الواحد وافي، نفسه.

وقد سمح هذا التداخل بإطلاق التسميتين»[1]. فَهَلْ تتداخل فعلا بحوث علم اللغة وفقه اللغة لدرجة عدم التمييز بينها؟ من هم العلماء في الشرق والغرب الذين يمكن اعتبارهم نموذجاً علميا في عدم التمييز بين هذين العلمين؟ إن كتابات بعض اللغويين على الأقل، في الغرب تدحض هذا الزعم[2].

صبحي الصالح علل اختياره لعبارة «فقه اللغة» قائلاً: «إذا نحن التمسنا الفرق بين هذين الضربين من الدراسة اللغوية من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليها وجدناها تافهة لاوزن لها»[3]. فهل يكون الفرق بين دراسة اللغة في حد ذاتها ومن أجل ذاتها وهو هدف علم اللغة، ودراسة اللغة باعتبارها وسيلة لغايات أخرى وهو هدف فقه اللغة، فرقاً تافهاً لا وزن له؟ ذلك ما نعلم عكسه في أمهات الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب[4].

ولأسباب دلالية كما عند وافي يفضل صبحي الصالح التسمية القديمة، لأن كل علم للشئ هو «فقه» مقترحاً الاقتداء باختياره. «إنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين أن لا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئاً وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية، لأن كل علم لشئ فهو فقه. فما أجدر هذه الدراسات جميعها أن تسمى فقهاً»[5]. فهل تكون مسألة وضع المصطلح مسألة ذاتية فحسب؟.

إن توظيف مصطلح قديم لمفهوم حديث عملية تحتوي على كثير من الصعوبات النظرية والمنهجية. ويزداد الغموض عند دارسين آخرين نتيجة عدم التمييز النظري والمنهجي بين البحث اللغوي في صورته القديمة والبحث اللغوي الحديث. يقول أحد الباحثين: «وقد بدأ علم اللغة عند العرب بتدوين مفردات اللغة»[6]. ثم نجده يطلق عبارة «فقه اللغة» على الدراسات اللغوية الحديثة قائلاً: «يعتبر فقه اللغة من العلوم الحديثة في

1- صبحي الصالح: المصدر السابق، صص 19 - 20.

2 - Marouzeau : la linguistique, P 103 et Otto Jespersen : Nature, évolution et origines du langage, P 67, Payot, Paris, 1976/1923.

3- صبحي الصالح: المصدر السابق، صص 19 - 20.

4- A.Jacob: Genése de la pensée linguistique, P 109, A. Colin, Paris, 1973.

5- صبحي الصالح: المصدر نفسه ص 20.

6- محمد المبارك: فقه اللغة العربية، ص 24، دار الفكر بيروت، ط 1972/5، ط 1 / 1960.

هذا العصر» مضيفاً «بأن العرب كانوا في هذا العلم «فقه اللغة» أسبق من غيرهم للسير به خطوات كبيرة وبلوغ المرحلة التي أصبح فيها علماً قائماً بذاته»[1].

كيف يكون فقه اللغة من العلوم الحديثة في العصر الحديث وهو فيمانعلم عربي النشأة وعلم قائم الذات على حد تعبير هذا الباحث نفسه ؟ لماذا يتحدث تارة عن «علم اللغة» وتارة أخرى عن «فقه اللغة» دون أي ضبط أو تحديد أولي ؟ ينتهي هذا الباحث أيضا إلى القول بأن نطلق عليه (أي البحث اللغوي الحديث) أحد الاسمين «علم اللغة» أو« فقه اللغة» وكلاهما يفيد المقصود وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة[2]. وليس لهذا الاختيار الاصطلاحي من سند منهجي أو نظري سوى تقليد القدامى ومجاراتهم، ذلك أننا باستعمالنا لهذه التسمية وإطلاقنا على هذا العلم أحد الاسمين نكون قد جارينا قدماءنا الذين استعملوها كليهما وأصابوا كل الإصابة في ذلك[3].

إن اللجوء إلى هذه التسمية المزدوجة «علم اللغة» و«فقه اللغة» خَلَقَ وضعاً غير واضح إزاء البحث اللغوي العربي القديم والبحث اللغوي الحديث على حد سواء ، من خلال عدم رسم الحدود الفاصلة بين الطبيعة النظرية والمنهجية للممارستين القديمة والحديثة. ويصور هذا الوضع الاصطلاحي و المفهومي في الثقافة العربية الحديثة أحد الباحثين قائلاً : «عندما حاولت جامعاتنا تدريس النقوش السامية القديمة ولغاتها والمقارنات المعينة توسلت بالمصطلح العربي القديم «فقه اللغة» لتعبر عن شيء من الفيلولوجيا وشيء من علم اللغة الحديث. لقد ألف البعض في فقه اللغة متحدثاً في علم اللغة ثم (ألف) في علم اللغة وكان يعني علم اللغة العام. وزاد البعض من تعقيد الأمر تعقيداً عندما سمى «علم اللغة العام» باسم ثان هو علم اللسان العام[4].

إن تجنب هذه الفوضى في التسميات يستوجب ضرورة العمل على استعمال موحد لمصطلح اللسانيات باعتباره مصطلحا يُحدِّد معالم المعرفة اللغوية التي تندرج فيه أو

1- محمد المبارك، ص 28.

2- نفسه، ص 39.

3- نفسه، ص 40.

4- محمود فهمي حجازي : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص 20، المكتبة الثقافية، عدد 249 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1970.

تحيل عليه دون ما التباس أو غموض. إن توحيد المصطلح وضبطه يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الدقة المنهجية في الكتابة اللسانية العربية الحديثة حتى يتسنى للجميع معرفة المرجعية اللغوية التي نتحدث عنها. إن الممارسة العلمية الجادة تتطلب مصطلحية مضبوطة بدءا من تسمية العلم وانتهاء بتحديد مصطلحاته الأخرى.

الفصل السابع

اللسانيات العربية الحديثة :
حفريات النشأة والتكوين

1.7 - معالم تاريخية

تناولت العديد من الدراسات مسألة واقع البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية. ولئن تفاوتت هذه الدراسات من حيث قيمتها ومدى قدرتها على سبر أغوار هذا الواقع، فإن ما يوحد بينها على اختلاف مشاربها الفكرية ومواقفها النظرية، أنها عالجت هذه المسألة من منظور آني سانكروني محض مبعدة بذلك جملة من الوقائع التاريخية الهامة في الموضوع المطروح.

بيد أن إثارة المنظور التاريخي لايعني البتة الرغبة في العودة إلى الوراء، أو البكاء على الماضي وتمجيده والتعلق به. كما أن هذا لايعني كذلك تبرير مشاكل الحاضر وهمومه بردها إلى الماضي في أشكاله المختلفة ومواقفه المتباينة. إن تناول أزمة اللسانيات العربية الحديثة في بعدها التاريخي يساعدنا على فهم ماجرى ومايجري الآن، وبالتالي استنطاق أدق وأوضح للمسألة واستكشاف أبعد وأعمق لها.

لقد كان أمام الثقافة العربية الحديثة كما مر بنا في الفصول السابقة ثلاث فرص تاريخية لتعامل أكثر ايجابية مع اللسانيات. وتتجلى هذه الفرص في معالم تاريخية كبرى في الفكر العربي الحديث وهي :

* **أولا** : النهضة الفكرية العربية الحديثة،

* **ثانيا**: إنشاء الجامعات العربية،

* **ثالثا** : اهتمام الباحثين المستشرقين المتزايد باللغة العربية.

لا ننكر تداخل هذه الفرص من الناحية التاريخية والمعرفية. ما يجمع بينها أنها أعطت للثقافة اللغوية العربية فرصة الانفتاح على الغير والاستفادة من تطور المعرفة اللسانية عالمياً، لاسيما وأن هذه الفرص جاءت في وقت كانت فيه الثقافة العربية الحديثة تبحث عن الوسائل الكفيلة بالإقلاع السياسي والفكري والإجتماعي، في وقت لم تكن كثير من المعوقات والحواجز والإشكالات الزائفة والخاطئة قد ظهرت بعد في سلوكنا الفكري. لقد كانت الثقافة العربية في خضم تحولات كبرى تحبل بمختلف القفزات النوعية الممكنة الطامحة إلى تجاوز القديم والتقليد.

ولا داعي مثلا للتذكير بالقفزة النوعية التي أحدثها البحث الاستشراقي في تناوله

لقضايا اللغة العربية ومشاكلها القديمة والحديثة على حد سواء و لم يكن الباحثون المستشرقون المهتمون باللغة العربية بعيدين عن المحيط الثقافي العربي، بل إنهم تواجدوا في رحاب الجامعات العربية حين عملت الجامعة المصرية منذ نشأتها على استقدامهم.

2.7- حصيلة الفرص الضائعة

كان بإمكان الفكر اللساني أن يعرف وضعية مغايرة لما هو عليه الآن في الثقافة العربية الحديثة لو تم استغلال هذه الفرص استغلالاً مناسباً. لكن أين يتجلى عمليا ضياع الفرص التاريخية المشار اليها سابقا ؟ لماذا ضاعت هذه الفرص التاريخية ؟ كيف حصل ذلك ؟ ولماذا تم السكوت عن هذا الجانب المشرق في نظرنا من تاريخ الفكر اللساني العربي الحديث ؟.

إن ثمة عديدا من الأسئلة التي لم ينتبه اليها المهتمون بتاريخ الفكر اللغوي العربي بالرغم من أهميتها التاريخية، ولهذا الاعتبار اعتمدنا كما ذكرنا في بداية هذه الدراسة، منظورا تاريخياً قصد سبر أغوار الإطار المعرفي والفكري والتاريخي الذي تبلور فيه علم اللغة الحديث باحثاً لنفسه عن المكانة اللائقة به في حضن الثقافة العربية الحديثة.

لا يمكن لمتتبع تاريخ اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة إلا أن يلاحظ أن الفرص التاريخية السالفة كانت تحمل في طياتها إمكانية تطور حقيقي للبحث اللغوي العربي، والثقافة العربية وخلق بدائل نظرية ومنهجية للدرس اللغوي القديم. إن الفرصة الأولى مكنت الثقافة العربية من الاستفادة مما اطلع عليه رجل مثل رفاعة الطهطاوي الذي أنشأ مدرسة الألسن بالقاهرة مستحضراً أمامه نموذج مدرسة الألسن الشرقية بباريس. إن أهمية رفاعة الطهطاوي لاتقف عند هذا الحد، إنه شكل بمفرده فرصة تاريخية قائمة الذات.

وقد بينا في الفصل الأول من هذا الكتاب مدى مساهمة هذا الفقيه في نقل كثيرمن مظاهر الفكر الأوربي الذي استهواه، وهو ماعكسته مذكراته المعروفة «تخليص الإبريز في تلخيص باريس». وتجسد أفكار الطهطاوي اللغوية أول مظهر من مظاهر التلاقح بين ثقافتين لغويتين مختلفتين. ويقدم الطهطاوي في المذكرات السالفة وفي كتابه «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» الصادر سنة 1869 فكرة جديدة عما وصل اليه البحث اللغوي في فرنسا، سواء أتعلق الأمر بدراسة اللغة الفرنسية أم باللغة العربية على يد المستشرقين أمثال دي ساسي وبرسفال.

ومجمل القول أن أفكار الطهطاوي الجديدة كان بإمكانها أن تخلق فكراً لغوياً مغايراً لما كان سائداً ولما سيسود لاحقاً لو توفر المناخ الفكري المطلوب، وعمل الذين جاؤوا بعده على تطوير ملاحظاته وانطباعاته اللغوية واستثمارها في تحليل اللغة العربية وفي تبسيط تدريس النحو العربي وتيسيره وإعادة وصف اللغة العربية واعتبار مظاهر تطورها، وهي أمور لم تغب عن بال الطهطاوي.

غير أن شيئاً من هذا لم يحدث ليضيع الفكر اللغوي العربي الحديث هذه الفرصة التاريخية. وكما ضاعت الفرصة الأولى ستضيع الفرصة الثانية. فلم تحقق الجامعة المصرية تلك القفزة النوعية المنتظرة منها في مجال البحث اللغوي المتعلق باللغة العربية. ورغم إنشاء قسم اللغة العربية وآدابها منذ تأسيس كلية الآداب بالجامعة المصرية، لم تعرف الدراسات اللغوية العربية فيما يبدو أي تغيير نظري أو منهجي يذكر .ظلت المواد اللغوية من نحو وصرف وبلاغة ولغة تدرس بكلية الآداب طبقا لما كان عليه الأمر في معاهد أخرى كالأزهر ودارالعلوم التي كانت خير معهد يدرس علوم اللغة دراسة نظرية وتطبيقية. أما اللغويون «الجامعيون» فقد انحصر اهتماماتهم في حدود نقد أصول النحو العربي العامة وقواعده ومناهج النحاة العرب، والبلاغة العربية القديمة في قوالبها وقواعدها البيانية. ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد كتاب إبراهيم مصطفى «إحياء النحو» الذي أثار ضجة في الأوساط الفكرية عامة.

ويُعد ابراهيم أنيس من أول الدارسين العرب المختصين في مجال البحث اللغوي وكتابه «الأصوات اللغوية» الصادر سنة 1947 أول كتاب مؤلف بالعربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث.

ومهما يكن من أمر الوقائع التاريخية التي تجسد بوضوح الارتباك الحاصل في تعامل الثقافة اللغوية العربية في محيطها الجامعي والفكري العام مع علم اللغة الحديث، فالمؤكد أن الجامعة المصرية الناشئة لم تتمكن لأسباب متعددة ومتنوعة من تغيير واقع البحث اللغوي العربي إلا قليلاً أو لربما بشكل لايمكن الاعتداد به أو اعتباره تحولاً جديرا بالتسجيل قياساً لِمَا حصل في مجلات أخرى مثل الأدب والنقد والفكر الإسلامي. وبذلك ظلت صورة الدرس اللغوي العربي القديم نحوا وصرفا وبلاغة ولغة قائمة في المخيلة الفكرية العربية، ليس لدى ذوي الثقافة العامة فحسب، بل أيضا لدى جل

الباحثين وحتى المختصين أنفسهم في كثير من الأحيان.

ويمكن اعتبار الاهتمام الذي أبداه الغرب بالثقافة العربية عامة وباللغة العربية خاصة في إطار ماعرف بالاستشراق، لحظة تاريخية أخرى جديرة بالذكر، بالنظر إلى الدور الرائد الذي لعبه الاستشراق عامة و اللغوي منه خاصة في تنمية البحث اللغوي العربي، وتطعيمه بأحدث المناهج والأدوات النظرية وفق أحدث المستجدات العلمية. و لم تكن هذه الفرصة الثالثة بدورها كافية لتدارك الموقف، إذ لم تنفع أبحاث المستشرقين حتى الصادقين والمخلصين منهم لقضايا اللغة العربية في تغيير موقف الثقافة اللغوية العربية للاقتراب أكثر من اللسانيات والتعامل معها بإيجابية، دون أية خلفية حضارية. لقد كانت أداة الاتصال اللغوية في معظم الحالات مباشرة، حيث كان المستشرقون يكتبون باللغة العربية ويحاضرون بها، لاسيما أولئك الذين استقدمتهم الجامعة المصرية والمجامع العربية في دمشق والقاهرة للتعريف بالبحث اللغوي الجديد المعتمد في دراسة اللغة العربية.

وبالفعل دعا جل المستشرقين والمثقفين العرب والمهتمين باللغة العربية إلى ضرورة الاطلاع على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد عند الدارسين الغربيين. ولا نحتاج إلى تقديم الدليل على دعوتهم المتكررة إلى تبني المناهج الجديدة في دراسة اللغة العربية. وقد قدمنا في هذه الدراسة أمثلة «تاريخية» لهذه الروح العلمية الجديدة التي نقلها هؤلاء المستشرقون، سواء بين الأوساط الجامعية، أو في حضن المؤسسات اللغوية الرسمية مثل مجمع اللغة بالقاهرة والمجمع العلمي العربي بدمشق.

ما الذي يمكن استنتاجه مما سبق عرضه من فرص فكرية تاريخية؟ إن المرء ليستغرب لوجود أفكار لغوية متقدمة جداً مطبقة على اللغة العربية دون أن تتمكن هذه الأفكار الجديدة من خلق أي تأثير مباشر على بنية الفكر اللغوي العربي الناشئ بصفة عامة. ولم يكن من الممكن نشر مثل هذه الأفكار اللغوية الجديدة على نطاق واسع أو تلقينها وتعليمها إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين وبكيفية خجولة تكاد لاتظهر ولاتتجاوز قاعات المحاضرات وكراسات البحث الجامعي المتقدم. لقد كان علينا أن ننتظر مثلا ظهور مؤلف تمام حسان «مناهج البحث في اللغة» (1955) لنجد كلاما بالعربية عن قضايا لسانية أشير اليها بصريح العبارة في بداية القرن العشرين. هل كان فهمنا واستيعابنا بطيئاً كل هذا البطء حتى نتمكن من الكتابة بالعربية عن الموضوع ذاته بعد

مروركل هذا الوقت؟ أما التطبيق الحقيقي للمناهج اللسانية المتحدث عنها من تاريخية ومقارنة ووصفية فقد لايرى النور إطلاقاً.

3.7- تـأويل الفـرص الضائـعة

ساهم جو النهضة العربية الذي ساد العالم العربي عامة ومصر وبلاد الشام خاصة في إحياء كثير من كتب الثرات اللغوية والأدبية والدينية والتاريخية وماصاحب ذلك من تغيير في تصور قضايا الأدب العربي ومناهج التحليل. غير أن هذه الصحوة الفكرية لم تعط أي نتيجة تذكر في مجال الدرس اللغوي العربي الذي مافتئ يعيد استهلاك وإنتاج ماكتبه اللغويون القدامى في شكل شروح وتعاليق وتهذيب واختصار للإنتاج القديم. ولم تتجاوز بعض نقود النحو العربي محاولات القدامى أنفسهم مثل ابن مضاء القرطبي. كما لم تتمكن الجامعة المصرية من نشر الفكر اللساني الجديد سوى بشكل محدود في الزمان والمكان. ورغم أن ماقام به المستشرقون من نشاط فيلولوجي يختلف كليا عما دُرج القيام به في الثقافة العربية، لم يكن لأعمالهم أي أثر بعيد في تحليل أنساق اللغة العربية وتغيير واقع دراستها أو نظرة الثقافة العربية إلى قضايا اللغة العربية إجمالا. وطبيعي أن هذا التباطؤ في التطبيق العملي لم يمنع الثقافة العربية الحديثة من الإطراء والإشادة بإيجابيات علم اللغة الجديد من حيث هو علم ومناهج جديدة فحسب، لكن التطبيق والتعامل المباشر مع اللسانيات ظل محصورا في أوليات وعموميات لم يكن لها أي قيمة نظرية أو منهجية بالنسبة للغة العربية في حد ذاتها.

لم ينتج عن توافد المستشرقين على رحاب الجامعات العربية والمجامع العربية بحوث عربية مقارنة أو تاريخية في مستوى بحوث المستشرقين التي نتوفر عليها. «ليس لدينا دراسة قيمة لتطور اللغة العربية والتماس دلائل ذلك من البقايا التي خلفها التطور في كيان العربية نفسها أو الجرأة على فرض خطوات التطور فرضا وتكميل فهمها بظواهر وشواهد من حياة أخواتها السامية الأخرى» [1] وبالجملة فإن مناهج البحث اللغوي التاريخي والمقارن التي تحدث عنها المستشرقون مباشرة في أوساط الجامعات العربية لم تثمر أي عمل لغوي عربي يقارب في مستواه العلمي أبحاث المستشرقين[2]. فما هي

1- أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية، ص 96.

2- رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة، ص 220، المعهد القومي للتربية، تونس 1982.

ياترى عوامل ضياع هذه الفرص التاريخية؟.

لتفسير ذلك يمكننا أن نذكر مايلي:

* التعامل الظرفي مع اللسانيات. لقد كانت بداية الاطلاع على ماوصلت اليه أوربا في مجال اللسانيات على يد مهتمين بالعربية ثقافتهم تقليدية كليا أوجزئيا كما الشأن بالنسبة لرفاعة الطهطاوي مثلا.

* النظرة العربية المتشككة في أعمال المستشرقين اللغوية والتحفظ إزاء القضايا التي تناولوها بالدرس والتمحيص والنتائج العلمية التي توصلوا اليها رغم ما قد يكون لها من قيمة علمية وأهمية منهجية.

* عدم الاهتمام بأبحاث اللغويين العرب المسيحيين. فمثلاً أهملت أبحاث لغوية جديدة في ثقافتنا العربية الحديثة كأعمال زيدان والكرملي والمرمرجي وغيرهم.

* الصراع الفكري والسياسي حول اللغة العربية الفصحى في علاقتها بالعاميات العربية، مما قاد الى نوع من التعصب الفكرى القومي والانغلاق والتشبث بالقديم والتقليد مخافة على العربية من المصادر الأجنبية وآراءها حول اللغة العربية. لنُذَكّر مثلاً بالصراع الفكري والسياسي الذي عرفته مصر في بداية هذا القرن بين الإنجليز ومن تبعهم والوطنيين المصريين حول إحلال اللهجة المصرية مكان اللغة العربية في دواليب الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية. والوضع نفسه عاشه لبنان.

لنعط مزيدا من التوضيحات حول العوامل السالفة الذكر حتى تتضح الصورة ويكون تأويلنا لضياع الفرص التاريخية تأويلاً يدعمه تاريخ الفكر العربي الحديث نفسه.

لقد بدأت الأفكار اللسانية الجديدة تعرف طريقها إلى الثقافة العربية الحديثة من خلال كتابات زيدان والكرملي وجبر ضومط والمرمرجي والمستشرقين أمثال ولفنسون وبرجشترايسر وشاده و جويدي وغيرهم. ومن الملاحظ أن مثل هذه الأسماء تثير في أذهان المثقفين العرب خاصة ذوي الثقافة التقليدية منهم نوعاً من الحساسية الفكرية بسبب أصولها العرقية أو الدينية، ومن ثمة كان الإهمال واللامبالاة اللذين لاقتهما هذه الأعمال رغم قيمتها العلمية المتقدمة. وقد يكون التحفظ على النتائج العلمية التي توصلت إليها خير موقف منها في أحسن الأحوال. إن لغوياً عربياً معاصراً ليس له ما

يأخذه على اللغوي المرمرجي الدومينيكي من حيث المنهج سوى «إنه بدأ في بعض ما ذكره قسيساً يردد مقالات بعض المستشرقين المبشرين في شأن القرآن وكلماته وتدل على سقم تصوراته الدينية. ولعل هذا هو الذي حال بين الكتاب والإفادة منه على مستوى عام» (1).

لقد كان من الأجدى والأحرى أن يُنْظَرَ إلى تصورات الباحثين اللغوية في علاقتها بوقائع اللغة العربية أولاً، وبالنظر إلى الأسس النظرية والمنهجية التي يقوم عليها تصور هذا الباحث أوذاك، وليس قطعاً وفي جميع الحالات، بالرجوع إلى أصولهم العرقية. ومن الإنصاف والموضوعية أن نُقِرَّ أن مواقف كثير من اللغويين غير العرب وغير المسلمين كانت مواقف شجاعة وإيجابية إزاء كثير من القضايا الفكرية التي عرفتها العربية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين. هل نحتاج إلى التذكير بأن جورجي زيدان الذي لم يلتفت لكتاباته اللغوية لأسباب عرقية ودينية(2) رفض كل دعوة الى إحلال العامية محل الفصحى، وكانت مجلته الهلال منبرا للدفاع عن العربية الفصحى في الوقت الذي كانت فيه بعض الأصوات التي عُدَّت على التحرر والوطنية تدافع عن ثقافة عربية شعبية مصرية قوامها العامية المحلية (3)؟ ومعروف تاريخياً رفض الكرملي كل دعوة لكتابة اللغة العربية بالأبجدية اللاتينية. وكان يرى أن العربية أسمى اللغات وأفضلها (4). أما بالنسبة لجبر ضومط، فإن اللغة العربية أشرف اللغات القديمة والحديثة (5).

إن هذه الأسماء وغيرها ممن لم تهتم الثقافة العربية الحديثة بأعمالها ونسيتها بسرعة، عُرِفَت بتبحرها العلمي وثقافتها وباطلاعها الواسع على الأدبيات اللغوية قديمها وحديثها. كما عُرفت بجرأتها العلمية في الإعلان عن آراءها ومواقفها المتميزة الداعية إلى تطوير اللغة العربية وتنميتها وتجديد البحث اللغوي فيها لمواكبة التطور الحضاري،

---

1. عبد الصبور شاهين : في التطور اللغوي، ص 105، ط 2 مؤسسة الرسالة، بيروت 1985 والكتاب المقصود هو المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية الذي طبع بالقدس والقاهرة سنة 1937.
2. أنظر موقف صبحي الصالح منه في دراسات في فقه اللغة بيروت 1960.
3. أنوار الجندي : العربية بين حماتها وخصومها، ص 227، القاهرة د ت.
4. المصدر المذكور ص 200.
5. المصدر المذكور ص 120.

ولكن في الوقت ذاته بالمحافظة على خصوصيتها الخطية. وكان ولعهم بلغة عربية فصحى في المستوى العالمي العامل الأساس وراء جهرهم بآراءهم الصادقة رغبة في البحث عن الحلول المناسبة لسد كل النقص الذي تشكو منه اللغة العربية.

هل كان العقل العربي غير قادر على التمييز بين من يخدم لغته ومن يسعى إلى القضاء عليها ؟ أم إن كل الآراء والأفكار والتصورات الصادرة عن «غير العربي» مردودة لاينبغي الالتفات إليها ولو كانت صائبة وتتوافر فيها شروط العلمية من موضوعية وجدة وابتكار معرفي؟ هل يمكن القول إن الاهتمام المتزايد سياسيا بقضايا اللغة العربية والمناقشات التي دارت بشأنها آنذاك أدى الى ما يمكن تسميته بعقدة مقاربة العربية ؟ أم إن سلطة الآراء اللغوية القديمة والتصورات التقليدية قد ترسخت في وعي العقل العربي وبنيته الفكرية بشكل أصبح معه كل تفكير أو مقاربة بديلة للقديم أمرا مستحيلا ؟ أم أن العهد الذي ضاعت فيه هذه الفرص التاريخية - وهو عهد النهضة - اهتم أساسا بمسألة الانعتاق والتحرر من رقبة التخلف والانحطاط الموروثين عن العهد العثماني والاستعمار الإنجليزي والفرنسي ؟ بعبارة أخرى، هل الظروف التاريخية التي أفرزت هذه الكتابات اللغوية اقتضت حتما هذا النوع من المواقف ؟ أي بعث الحياة والاجتماعية والسياسية والفكرية مع مايتطلبه ذلك من استقلال عن الآخر وإحياء للتراث الهوية التاريخية فقط؟

إن احتجاب فكر لساني عربي حديث وعدم ظهوره في خضم هذه الحركة الفكرية النهضوية يمكن ربطه في اعتقادنا بعاملين اثنين نضيفهما لما سبقت الإشارة إليه.

1.3.7 - هيمنة النزعة الأدبية في فترة النهضة ومابعدها

إن الفكر العربي في هذه الفترة قد عرف ازدهارا أدبيا ليس له ما يوازيه في الثقافة العربية إلا ماكان في أزهى الفترات الأدبية العربية القديمة. إن ريح التجديد التي هبَّت على الشرق العربي عامة، ومصر خاصة ريح أدبية. «إن حركة التنوير العربية التي بدأت بالعودة للتراث العربي القديم كان لها الأثر الفعال في ظهور الرواد أمثال الشيخ حسن المرصفي ومحمود سامي البارودي وعبدالله فكري الذين أعادوا للأدب العربي شعراً ونثراً ونقداً ملامحه القديمة معتمدين بعث اللغة العربية وطرق النقد العتيقة. وعلى هذا النهج كان شوقي وحافظ والمنفلوطي ثم العقاد والمازني وطه حسين.«وقد كرس هذا المناخ الأدبي أن رواد الأدب هؤلاء قاموا بأدوار سياسية طليعية، حيث كان الجمع بين

الأدب والسياسة سمة غالبة لدى معظمهم. .

إن أعلام الأدب من جيل ثورة 1919 وبخاصة طه حسين والعقاد وسلامة موسى والمازني فضلا عن الزيات وتيمور وأبوحديد و الصاوي ومحمد عوض محمد كانوا جميعاً قد استنفدوا طاقاتهم الثورية الخلاقة على امتداد الفترة الواقعة بين قيام الثورة وتوقيع المعاهدة» [1]. كما تحمّل جلهم مهام سياسية سامية في مصر وقاموا بتنشيط الحركة الأدبية العربية شعراً ونثراً ونقداً داخل مصر وخارجها، مغيبين عن وعي أو دونه كل اهتمام لغوي انطلاقا من مكانتهم وهيمنتهم الأدبية على الحياة الثقافية أولاً والسياسية ثانياً. «لقد أصبح عدد منهم كالعقاد وطه حسين وأحمد أمين والمازني وتوفيق الحكيم وأبو حديد و الزيات وتيمور أعضاء في مجمع اللغة بالقاهرة. كان هؤلاء المتربون تربية أوربية إنجليزية أو فرنسية والمتضلعون في الثقافة التقليدية رجال أدب قبل كل شي» [2]. هل كان من الممكن أن ننتظر منهم شيئاً آخر غير ما قاموا به ؟ أم إن لعبة السياسة التي مارسوها علانية اقتضت السكوت عن الأمور اللغوية الشائكة التي من شأنها أن تثير العديد من الأوساط الفكرية المحافظة وفي مقدمتها المؤسسات اللغوية مثل المجامع وعلماء الأزهر وكل من يعتبر نفسه وصياً على اللغة العربية ؟.

2.3.7 ـ دور الإنجليزية لغة المستعمر

إذا كانت السياسة قد دعمت دور الأدب في الفكر العربي الحديث وأعطته مكانة عالية لدى العام والخاص، فإنها أيضا ساعدت على تطوير نوعيته وتقدم مجالات البحث فيه. يتعلق الأمر بلغة المستعمر أي اللغة الإنجليزية التي سمحت للمصريين بالاطلاع مباشرة على الأدب العالمي الإنجليزي المعروف بشعره ونثره الرائدين وعلى الحركة النقدية والفنية التي صاحبته. إن نفوذ اللغة الإنجليزية في الشرق العربي عامة ومصر خاصة لايحتاج الى برهان. «فمنذ منتصف القرن التاسع عشر تقوى نفوذ الثقافة الإنجليزية ولغتها بفضل المؤسسات الثقافية العديدة إنجليزية وأمريكية. لقد نمت المؤسسات الأمريكية نموا متزايدا حتى أصبح لأمريكا جامعة بمصر وأخرى ببيروت،

1ـ جلال العشري : ثقافتنا بين الأصالة والمعاصرة ص 98، القاهرة 1971.

2ـ البير حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة، ص 388، دار النهار بيروت.

وصارت الإنجليزية هي اللغة الأوربية الأولى بالمدارس المصرية بمقتضى المعاهدات المختلفة ونفوذ الإنجليز السياسي، وصار الطالب المصري يعرف الكثير من الأدب الإنجليزي، وأفادوا في نقل بعض عيون الأدب الإنجليزي إلى اللغة العربية بأقلام قوية وأسلوب طيب»[1].

وإذا كان معروفا ومقبولاً أن لغة المستعمر تلعب دوراً أساسياً في توجيه انفتاح المستعمَر على ثقافة مستعمِره، نخلص إلى أن اللغة الإنجليزية مكنت الثقافة العربية في مصر من الاطلاع أساساً على روائع الأدب الإنجليزي وما يتبعه من ادبيات النقد والمناهج الأدبية. وبهذه الوسيلة تمكن الأدباء العرب من التعرف مباشرة على جل التيارات الأدبية والنقدية، الأمر الذي يفسر ظهور نزعات الرومانسية والواقعية والرمزية في الأدب العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، لتتقوى المعرفة بها بازدياد الوافدين من العرب على الثقافة الإنجليزية واهتمامهم بها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومقابل هذا الاكتساح الأدبي لم تمكن اللغة الإنجليزية الثقافة العربية الحديثة من الاطلاع على الفكر اللغوي الحديث إلا في حالات نادرة جدا، إذ لم يكن للخطاب اللساني المكتوب بالإنجليزية على الأقل في أنجلترا قبل الأربعينيات من القرن العشرين أي دور متميز عالميا. إن الحركة اللسانية الجديدة المتمثلة في المنهجين التاريخي والمقارن تمركزت أساسا في ألمانيا طوال القرن التاسع عشر حول أعمال شليجل وبوب وكريم وشلايشر والنحاة الجدد، ليتحول الاهتمام بعد ذلك إلى فرنسا مع دراسات وأبحاث بريال ودار مستتر و سوسور ودوزاو ماروزو ومايي.

ولم يكن للثقافة اللغوية الإنجليزية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إذا نحن استثنينا أعمال ماكس مولر وويتني التي كتب عنها، أو على الأصح نقل عنها جورجي زيدان في فلسفته اللغوية، أي دور تاريخي يذكر داخل الحركة اللسانية الناهضة في أوربا.

أما في أمريكا، فمن المعروف أن اللسانيات البنيوية الأمريكية لم تكن سوى في بداياتها الأولى مع سابير(1884 - 1939) Edward Sapir وبلومفيلد (1887- 1949) ويؤكد عدم اهتمام اللغويين العرب المحدثين بالثقافة اللغوية الإنجليزية لهذه الفترة، أن أولى

1ـ عمر الدسوقي : المصدر السابق ج 2، ص 51 و 52.

الكتابات العربية التي عَرَّفت القارئ العربي بعلم اللغة الحديث ويتعلق الأمر كما هو معروف بكتاب وافي «علم اللغة» 1941/1940 الذي سبقت الإشارة اليه، اعتمدت أساساً مصادر لغوية فرنسية الأصل، كما بينا ذلك في تحليلنا لمصادر مؤلف وافي. والترجمات الأولى التي تمت إلى اللغة العربية في مجال البحث اللغوي الحديث كانت من اللغة الفرنسية. فقد ترجم محمد مندور مقالاً لمابي سنة 1946 بعنوان «منهج البحث في الأدب واللغة» . و نقل الدواخلي والقصاص سنة 1950 كتاب فندريس الشهير «اللغة» الصادر سنة 1923.

و لم يبدأ الاتصال الحقيقي بالفكر اللغوي المكتوب بالإنجليزية إلا في الأربعينيات من القرن العشرين حين أرسلت أولى البعثات المصرية إلى الجامعات الإنجليزية.

إن العوامل المشار إليها سابقا ساهمت مجتمعة في ضياع الفرص التاريخية التي كان بإمكانها أن تخلق مناخا مغايرا لفكر لغوي عربي مغاير لايكرس التقليد ويتجاوز القديم منهجاً وطرقاً وتصورات. وكان من بين النتائج السلبية للإطار الفكري العام الذي حاولنا تلمس بعض ملامحه ووصف شئ من سماته، أن الثقافة العربية الحديثة لم تستفد من اللسانيات في دراسة اللغة العربية عكس ماحصل في ثقافات أخرى. ومن المفارقات التي تجدر الإشارة اليها أن ماعجزت اللسانيات عن استثماره في الميدان اللغوي الصرف المتعلق باللغة العربية ،استطاعت القيام به وبكثير من النجاح في مجال الدراسات الأدبية والنقدية العربية المعاصرة، وتلك فرصة تاريخية أخرى سنعود اليها لاحقا.

الخــاتمــة

ليس عسيرا أن يدرك القارئ الصعوبات المتعددة المظاهر والأسباب التي اعترضت اللسانيات وهي تلج حضن الثقافة العربية الحديثة، أشرنا إلى بعضها ضمنيا أو صراحة، والتي يتعين تجاوزها لإرساء دعائم فكر لساني حديث بكل معاني الكلمة. ثقافتنا اللغوية الحديثة لم تراوح مكانها، وأدبيات القرن التاسع عشر و بداية العشرين ما تزال حاضرة في الذهنية الفكرية العربية وفي الكراسات الجامعية، تعيد علينا كلاما تجاوزه العصر والعلم. مازلنا لم نبدأ بعد. لا نتكلم عن الحالات الخاصة من البحوث اللسانية العربية المتميزة التي نصادفها هنا وهناك. نحن نتحدث عن المناخ الفكري العام الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية تطبيقاً وعملياً. لقد ظلت الآراء والأفكار الجادة حبيسة صفحات الكتب ولم تتعداها، بينما الواقع اللغوي العربي تلقيناً وتعليماً واستعمالاً ينزلق نحو الأسوء.

نريد لسانيات وثقافة لسانية تفيدان الثقافة العربية بكاملها. لسانيات تفسح المجال أولاً للغة العربية الفصحى ودوارجها وللثقافة العربية ثانياً لتتنفسا ريح الحداثة والتجديد، ولتعبرا عن المعاصرة والتقدم. كفى من المشكلات الزائفة التي لن تجدي أحداً. أزمتنا في ذواتنا قبل أن تكون مع غيرنا. ليست اللسانيات بديلاً للنحو. وأصالة النحو العربي ليست رهينة باللسانيات. اللسانيات يمكنها أن تفتح آفاق جديدة للغة العربية ولنحوها من خلال وسائل نظرية ومنهجية أفضل وتقنيات أدق ذات مردودية.

هذا هو الرهان في عصر لم يعد فيه مكان للتقاعس أو التردد.

نكون أو لانكون. نكون بالحداثة والمعاصرة والانفتاح دون التنكر لذواتنا ولخصوصياتنا الحضارية إذا كانت تسمح لنا بالتطور ولا تسجننا. الحداثة والمعاصرة لا تكونان بِخَلْقِ البلبلة في الأفكار ودغدغة المشاعر بدلا من مواجهة الواقع، وبتلويث الثقافة بالأفكار الملغومة حول كل جديد وحديث. نكون بالعلم وبالعقلانية، وإلا فقد تستيقظ الثقافة العربية غداً على كارثة معرفية في شتى العلوم وليس في اللسانيات وحدها.

المصادر

أ ـ المقالات :

ابراهيم مصطفى:

هذا النحو!. مجلة مجمع اللغة العربية. عدد 1955/8 القاهرة.

ماسينيون لويس :

المعاجم الأوربية الحديثة ومدى ما تستفيده المعاجم العربية منها. مجلة مجمع اللغة العربية عدد 7 ، 1953، القاهرة (ص: 359 ـ 360) .

المرمرجي الدومينيكي :

المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية مجلة المجمع العلمي العربي. دمشق عدد 14 و15 / 1935-1934 .

الثنائية العجمية والألسنية السامية. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8 ـ 1952 القاهرة.

المصري عبد الفتاح :

التفكير اللساني في الحضارة العربية. (مراجعة كتاب المسدي) الموقف الأدبي.عدد 135 ـ 136 دمشق 1982 .

مندور محمد :

تقديم ترجمة لانسون ومايي: منهج البحث في الأدب واللغة. دار العلم للملايين. بيروت ط 1/ 1946.

الوحدة مقدمة : شروط إمكان علوم اجتماعية عربية تحرير عدد 1980/50 بالرباط.

اليازجي ابراهيم :

أصل اللغات السامية. المقتطف سنة 1987/6 عن رياض قاسم اتجاهات : البحث اللغوي الحديث في العالم العربي .

ب ـ الكتب:

أبو الفرج محمد :

مقدمة لدراسة فقه اللغة. دار النهضة العربية، بيروت 1966 .

المعاجم العربية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية. بيروت.

أبو المكارم علي :

تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة. بيروت 1975 .

الادريسي أحمد :

أصول النحو العربي من خلال كتاب السيوطي الاقتراح في أصول علم النحو في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (أطروحة سلك ثالث) كلية الآداب. الرباط. 1977 .

أسعد أحمد علي :

تهذيب المقدمة للعلايلي. دار السؤال للطباعة والنشر. دمشق ط/ 3 ـ 1985 .

الأفغاني سعيد :

من حاضر اللغة العربية في الشام، دار الفكر بيروت ط 1971/2 ط1961/1.

الأنطاكي محمد :

الوجيز في فقه اللغة. دار الشروق. بيروت ط 1969/2 .

أولمان ستيفن :
دور الكلمة في اللغة (ترجمةُ وقدم له وعلق عليه كمال محمد بشر). مكتبة الشباب، القاهرة 1962 .
بدراوي زهران :
رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة مقدمة كتاب رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية. دار المعارف. القاهرة 1983 .
برجشتر ايسر :
التطور النحوي للغة العربية. المركز العربي للبحث والنشر. القاهرة 1981 مصورة عن ط 1929/1).
بروكلمان كارل :
فقه اللغات السامية. ترجمةُ رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض 1977 . (تاريخ النشر الاصلي بالألمانية 1906).
بشر كمال محمد :
علم اللغة العام: الأصوات، دار المعارف القاهرة 1973.
بكوش الطيب :
ترجمة مفاتح الألسنية (لجورج مونان). الدار العربية للكتاب. تونس 1981 .
بكوش الطيب :
التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. (تمهيد صالح القرمادي). نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس ط 1987/2 ط 1973/1 .
ابن جني: ابو الفتح عثمان :
الخصائص. تحقيق محمد على النجار، دار الهدى. بيروت (دون تاريخ).
بن فارس أحمد :
الصاحبي في فقه اللغة العربية وسننها. تحقيق السيد أحمد صقر. مطبعة الحلبي القاهرة 1977 .
تيمور محمود :
مشكلات اللغة العربية. المكتبة العصرية صيد/بيروت . د.ت. ط 1957/1 .
تمام حسان :
- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة. الدار البيضاء 1974 (ط 1/ 1955) .
- اللغة بين المعيارية والوصفية. دار الثقافة البيضاء 1980 (ط 1958/1).
- العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1973 .
- الأصول : دراسة في الأسس الابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، دار الثقافة . البيضاء.1981 .
الجنابي أحمد نصيف :
ملامح من تطور اللغة العربية. دار الرشيد للنشر بغداد 1891.
الجنيدي خليفة :
نحو عربية أفضل. دار الحياة . بيروت 1974.

الجندي أنور :
العربية بين حماتها وخصومها .مكتبة المعارف والأنجلو مصرية ودار المعرفة . القاهرة، بيروت . (دون تاريخ) .
حجازي محمود فهمي :
ـ اللغة العربية عبر القرون المكتبة الثقافية، عدد 197 القاهرة 1968.
ـ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. المكتبة الثقافية عدد 249 القاهرة 1970.
ـ مدخل الى علم اللغة. دار الثقافة القاهرة ط 1978/2 ط 1975/1.
ـ علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية. وكالة فهد للمطبوعات الكويت 1979.
حسين محمد محمد:
مقالات في الأدب واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986.
حماد أحمد عبد الرحمان:
عوامل التطور اللغوي: دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية، دار الاندلس، بيروت 1983.
الحمزاوي محمد رشاد:
ـ العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية . تونس 1982.
ـ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا. دار الغرب الاسلامي . بيروت 1986.
ـ مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية. دار التركي للنشر، تونس 1988.
حنون مبارك:
مدخل للسانيات سوسور، توبقال، الدار البيضاء، 1987.
حوراني البرت:
الفكر العربي في عصر النهضة (ترجمة كريم عزقول) دار النهار للنشر، بيروت 1961 /1968
خالدي طريف:
بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه. دار الطليعة، بيروت. ط 2/ 1988 ط. 1982/1 .
خرما نايف:
أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. سلسلة عالم المعرفة رقم 9. المجلس الاعلى للآداب والفنون، الكويت 1978.
الخضر حسين محمد:
القياس في اللغة العربية. نشر المطبعة السلفية ومكتبها. القاهرة 1953.
خليفة عبد الكريم:
تيسير العربية بين القديم والحديث. منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان 1986.
الخولي أمين:
مشكلات حياتنا اللغوية، دار المعرفة، بيروت ط 1985/2، ط 1965/1 .
الدسوقي عمر :
في الأدب العربي الحديث (جزءان)، دار الفكر العربي بيروت ط 1973/1 .

دمشقية عفيف :
ـ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي. بيروت 1978.
ـ أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي. بيروت 1978.
ـ تجديد النحو العربي نشأة النحو العربي حتى عصر سيبويه، معهد الإنماء العربي. بيروت ط 1981/2 .
الراجحي عبده :
فقه اللغة في الكتب العربية القديمة. دار النهضة العربية. بيروت 1973 .
ربحي كمال :
التضاد في ضوء اللغات السامية : دراسة مقارنة. دار النهضة العربية. بيروت 1975.
رضا أحمد :
مولد اللغة (قدم له وعلق عليه نزار رضا)، دار الرائد، بيروت 1983. وهو مقدمة معجم متن اللغة للمؤلف نفسه صدر سنة 1958.
رمضان عبد التواب :
فصول في فقه اللغة. مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي، الرياض. ط 2/ 1983 ط 1/ 1973
التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الخانجي، القاهرة. 1981.
المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث فيه . دار الخانجي، القاهرة، 1982.
رياض محمود قاسم :
اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، مؤسسة نوفل، بيروت 1982.
ريشنباخ إرنست :
نشأة الفلسفة العلمية. (ترجمة فؤاد زكريا) دار الكاتب العربي، القاهرة 1967.
زاهد غازي زهير:
في التفكير النحوي عند العرب. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. بيروت 1986.
الزركاني محمد علي :
الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق، دار الفكر، دمشق 1988.
زكي حسام الدين:
أصول تراثية في علم اللغة. عالم الكتب، القاهرة ط 1985/2 ط 1985/1 .
زيدان جورجي:
الفلسفة اللغوية. دار الجيل. بيروت ط 1982/3 (ط 1886/1 ط 2/ 1904).
اللغة العربية : كائن حي. دار الهلال. القاهرة د. ت. مراجعة الدكتور مراد كامل.
تاريخ آداب اللغة العربية (الجزء الرابع) دار الهلال. القاهرة د.ت. (مراجعة الدكتور شوقي ضيف). د.ت.
الزيدي توفيق :
أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث . الدار العربية للكتاب. تونس. 1984.

السامرائي ابراهيم :

ـ التطور اللغوي التاريخي. دار الأندلس. بيروت ط 1981/2 ط 1966/1 .فقه اللغة المقارن. دار العلم للملايين. بيروت 1968.

ـ الأب انستاس ماري الكرملي وآراؤه اللغوية. معهد البحوث والدراسات العربية. مطبعة المعرفة. القاهرة 1969 .

ـ اللغة والحضارة. المؤسسة العربية للنشر. بيروت 1977.

ـ تاريخ العربية. منشورات المركز الثقافي الاجتماعي. الموصل 1977.

ـ دراسات في اللغتين السريانية والعربية. دار الجيل . بيروت 1985.

السعران محمود :

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. دار الفكر العربي، الاسكندرية 1962.

سلامة موسى:

البلاغة العصرية واللغة العربية. سلامه موسى للنشر والتوزيع. القاهرة ط 1964/4 ط 1945/1)

السيوطي جلال الدين :

ـ كتاب الاقتراح في علم أصول النحو . تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة 1976.

ـ المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها. تحقيق محمد البجاوي وآخرين مطبعة الحلبي، القاهرة.

السيد محمد أحمد :

شؤون لغوية، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق 1989.

شاهين توفيق محمد :

ـ أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، مكتبة وهبه، القاهرة 1980.

ـ علم اللغة العام. مكتبة وهبة، القاهرة 1980.

شاهين عبد الصبور :

ـ في علم اللغة العام. مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1980/3.

ـ في التطور اللغوي. مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1985/2 (ط 1975/1) .

ـ العربية لغة العلوم والتقنية. دار الاعتصام، القاهرة . 1986 ط (1983/1).

الشايب أحمد :

دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين (مواد مناهج ـ آثار علمية)، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ط 1966/2 (ط. 1954/1).

الشدياق أحمد فارس :

الجاسوس على القاموس. مطبعة الجوائب، قسطنطينية (1299 هـ 1881 م).

الشلقاني عبد الحميد :

رواية اللغة. دار المعارف، القاهرة 1971.

شوقي ضيف :

تجديد النحو العربي. دار المعارف، القاهرة 1983

الشيال جمال الدين :

رفاعة رافع الطهطاوي. دار المعارف القاهرة، ط 1980/2.

صالح حسنين صلاح الدين :
دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض 1984.
صبحي الصالح :
دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين. بيروت ط 1980/9 (ط 1960/1)
صلاح الدين مصطفى محمد :
النحو الوصفي من خلال القرآن. مؤسسة علي جراح الصباح. الكويت 1979.
الصعيدي عبد المتعال :
النحو الجديد. دار الفكر العربي، القاهرة 1947.
طحان ريمون :
الألسنية العربية 1و 2. دار الكتاب اللبناني. بيروت 1972.
طهطاوي رفاعة رافع :
ـ تخليص الابريز في تلخيص باريس(1834) تحقيق وتقديم محمود فهمي حجازي.دار الفكر العربي القاهرة 1973.
ـ التحفة المكتبية لتقريب قواعد اللغة (1869).تحقيق وتقديم بدراوي زهران، دار الفكر العربي، القاهرة 1983.
غاري حمادي محمد :
حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث (1850 –1978) منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1980.
عباس حسن :
اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف القاهرة (د، ت).
عباده محمد ابراهيم :
عصور الاحتجاج في النحو العربي. ج /1 دار المعارف القاهرة 1980.
عبود نظير :
جرجي زيدان: حياته أعماله، ما قيل فيه. دار الجيل بيروت، 1982.
العروي عبد الله :
ـ العرب والفكر التاريخي. دار الحقيقة. بيروت 1972.
ـ ثقافتنا في ضوء التاريخ. المركز الثقافي العربي، البيضاء. ط 2/ 1984.
عفيف عبد الرحمان :
الجهود اللغوية في القرن الرابع عشر الهجري. دار الرشيد للنشر. بغداد 1981
العقاد عباس محمود :
أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. دار المعارف. القاهرة (د.ت).
العقيقي نجيب :
المستشرقون (في ثلاثة أجزاء) دار المعارف القاهرة ط 14. 1980/4)ط1937/1.
أحمد مهدي :
المجمعيون، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1966.

غلفان مصطفى :

ـ الكتابة اللغوية العربية الحديثة: دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. أطروحة دكتوراه الدولة، كلية الآداب. عين الشق. الدار البيضاء 1991.

ـ اللسانيات العربية: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء 1998.

فـاخر أميـن :

ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1978.

فاخوري عادل :

اللسانية التوليدية التحويلية، منشورات لبنان الجديد، بيروت 1980.

الفاسي الفهري عبد القادر :

اللسانيات واللغة العربية (في جزأين)، دار توبقال، الدار البيضاء 1985

فاصل عبد الحق :

مغامرات لغوية. دار العلم للملايين، بيروت 1968.

فريحة أنيس :

ـ نحو عربية ميسرة. دار الثقافة، بيروت 1955.

ـ نظريات في اللغة. دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973.

فروخ عمر :

ـ القومية الفصحى. دار العلم للملايين، بيروت 1961.

ـ عبقرية اللغة العربية. دار العلم للملايين، بيروت 1968.

فك يوهان :

العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة وعلق عليه وقدم له وصنع فهارسه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980.

فندريس جوزيف :

اللغة (ترجمة الدواخلي والقصاص). القاهرة 1950.

فوكو ميشال :

حفريات المعرفة ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1986.

القزاز عبد الوهاب جعفر :

الدراسات اللغوية في العراق. دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.

قنصوة صلاح :

فلسفة العلم. دار التنوير. بيروت، ط 2، 1983.

كريستل دافيد :

التعريف بعلم اللغة (ترجمة حلمي خليل)، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية 1979.

أنطون مايي :

منهج في الأدب واللغة (ترجمة محمد مندور) دار العلم للملايين، ط 1982/2 (ط 1946/1).

ماهر عبد القادر محمد علي :
نظرية المعرفة العلمية. دار النهضة العربية، بيروت 1985.
المبارك محمد :
فقه اللغة وخصائص العربية. دار الفكر . بيروت، ط5/1972 (ط. 1/1960).
مبروك سعيد عبد الوارث :
في إصلاح النحو العربي (دراسة نقدية) دار القلم . الكويت 1985
مختار عمر أحمد :
ـ دراسة الصوت اللغوي. القاهرة. عالم الكتب ط 1985/3
ـ علم الدلالة. عالم الكتب . القاهرة . ط 2./1988 (ط. 1/ 1982).
مذكور ابراهيم بيومي :
مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره. الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة 1964.
مذكور عاطف :
علم اللغة بين التراث والمعاصرة. دار الثقافة للنشر. القاهرة 1987.
المرصفي حسن :
الوسيلة الأدبية الى علوم اللغة العربية ج 1 حققه وقدمه الدكتور عبد العزيز الدسوقي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1972.
المعجم الوسيط : دار إحياء التراث العربي. القاهرة 1960.
المسدي عبد السلام :
ـ قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح) الدار العربية للكتاب، تونس 1984.
ـ اللسانيات وأسسها المعرفية. الدار الوطنية للنشر. تونس /الجزائر 1986.
ـ مراجع اللسانيات، الدار العربية للكتاب. تونس 1989.
المسدي عبد السلام والهادي الطرابلسي :
الشرط في القرآن. الدار العربية للكتاب. تونس 1980.
مطر عبد العزيز :
علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح، دارقطري بن الفجاءة، قطر 1985.
الموسى نهاد :
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. المؤسسة العربية للنشر. بيروت 1980.
مونين جورج :
علم اللغة في القرن 20 (ترجمة نجيب غزاوي) وزارة التعليم العالي. دمشق 1982.
نخلة أمين :
الحركة النحوية في لبنان في الصدر الأول من القرن 20، دار الكتب بيروت ط 1958/2 (ط 1947/1).

نخلة روفائيل :
غرائب اللغة العربية. المطبعة الكاثوليكية. بيروت 1960/2 (ط. 1954/1).
نصار حسين :
المعجم العربي. نشأته وتطوره. (الجزء الثاني) دار مصر للطباعة، القاهرة. ط 1968/2 .
النصولي أنيس :
أسباب النهضة العربية في القرن 19. تحقيق عبد الله الطباع. دار ابن زيدون. بيروت 1985) ط.1 1926.
نمر حنا :
الداروينية.(مقالات نشرت ما بين 1920 و 1927) جمعها وقدم لها المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 1982.
وافي علي عبد الواحد :
ـ علم اللغة. دار النهضة المصرية. القاهرة، ط 7/ 1973 (ط 1940/1).
ـ فقه اللغة. دار النهضة المصرية. القاهرة.
الودغيري عبد العالي :
قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. عكاظ، الرباط، 1989.
ولفنسون اسرائيل (ابو ذؤيب) :
تاريخ اللغات السامية. دار القلم بيروت 1920. (ط 1992/1 القاهرة).
ويلز رولن :
علم اللغة: الأسس الأولى، ترجمة يؤيل يوسف عزيز الموسوعة الصغيرة رقم 242. بغداد 1985) التاريخ الأصلي للنشر 1947.
اليازجي ابراهيم :
ـ نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، ظبطه على أصله الأمير نديم آل ناصر الدين، مكتبة لبنان، بيروت 1970 (ط 1904/1).
ـ لغة الجرائد. جمعه وقدمه نظير عبود. دار مارون عبود. بيروت 1984 (ط 1906/1).
ج ـ الدوريات :
ـ **الفكر العربي** عدد 1979.9/8 معهد الإنماء العربي. بيروت 1979.
ـ مجلة كلية الآداب القاهرة، مجلد 7 يونيو 1944 ومجلد 8 عدد 1 مايو 1946
ـ اللسان العربي: الأعداد:1984.23 .1986/26 .1987/29 .1988.30 .1988/31 1983/22
يصدرها مكتب تنسيق التعريب الرباط.
ـ مجلة المورد مجلد 6 عدد1977/1 ومجلد 7 عدد 1977/2 تصدرها وزارة الشؤون الثقافية العامة. بغداد.
ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الأعداد :16/ 1963 . 22/ 1967 منشورات مجمع اللغة العربية القاهرة.
ـ مجلة المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية حاليا بدمشق مجلد 1921/1، مجلد 2 عدد 1921/6 ومجلد 3 عدد 1923/4،3 عدد 15/14 ـ 1934 ـ 1935 عدد19 /1969 .
ـ مجلة الموقف الأدبي عدد 136-135 تموز1982 تصدرها اتحاد كتاب سوريا/دمشق.

ـ المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت مجلد 2 عدد 1983/7 و مجلد 2 عدد 1983/8.
ـ مجلة الوحدة. عدد 33 ـ 1986/34 عدد 50 يصدرها المجلس القومي للثقافة العربية. الرباط.

مـؤلفات مشتـركـة :

ـ الأصالة والمعاصرة. التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، منشورات مركز الوحدة العربية، بيروت 1985.
ـ أصول اللغة: (مجموع القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية في الدورة 29 الى 34 أخرجها وضبطها وعلق عليها محمد أحمد خلف الله. ومحمد شوقي أمين. القاهرة 1969.
ـ أهم المدارس اللسانية. منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1986.
ـ المعجمية العربية المعاصرة. وقائع ندوة بمرور مائة عام على ميلاد الشدياق والبستاني ودوزي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1986.
ـ وقائع ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية. منشورات مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1983.
ـ دراسات في اللغة (كتاب المورد)، وزارة الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986.

المـصادر الأجـنبية :

- Benveniste. E: *Problèmes de linguistique générale, tome ,1 Gallimard, Paris, 1966* .
- Bierwiech. M: *Modern linguistics, Mouton, La Hague, 1954* .
- Bréal Michel: *Essais de Sémantique, Paris.1897.*
- Boisaq Emile: *Dictionnaire étymologique de la langue grecque étudiée dans ses rapports avec les autres langues indo-européenes Paris klincksieck: 1916 (1123 pages)* .
-Chalmers. A.F: *Qu est ce la science: Récents développements philosophiques. Editions de la Découverte, Paris, 1987/1976* .
-Chomsky. N :*dialogues avec Mitsou Ronat , Flammarion, Paris, 1977* .
-Crystal. D: *Linguistics, Pengouin Books, London, 1971* .
- Darmesteter A: *La vie des mots. Editions Champ Libre, Paris 1979/1887* .
- Delattre, P: *Système, fonction,évolution, Maloine-Doine, Paris, 1971* .
- Déstrant C et T. Hordé: *Introduction aux idéologues et les sciences du langage in H.E.L. tome ,4 fasc. I, P.U. Lille, 1982* ,
-.Dozy R: *Supplément aux dictionnaires Arabes, (2 volumes), Leiden, 1881* .
- Ducrot. O: *Dictionnaire encyclopedique des sciences du langage, Seuil, Paris, 1972* .
- Feyerabend. F :*Contre la méthode, Seuil, Paris,1975/1979* .
- Guiraud Pierre: *Structures étymologiques du langue française Larousse, Paris,1966* .
- Hempel. C: *Eléments du l'epistémologie , A.Colin, 1972* .
- Hjelmslev. L: *Prolégomènes à une théorie du langage, Minuit, Paris, 1971* .
- Holton. G: *L'imagination scientifique, Gallimard, Paris,1981/1973* .
- Jacob A: *Genèse de la pensée linguistique, A. Colin, Paris, 1973* .
- Jespersen O: : *Nature, évolution et origines du langage, Payot, Paris 1976/1923* .
- Lane - E.W: *An Arabic-english Lexicon* .

مد القاموس في اللغتين العربية والانجليزية . ثمانية أجزاء في 3064 ص . مكتبة لبنان، بيروت
- *Lyons J: New Horizons in Linguistics, Pengouin Books, London, 1970.*
- *Meillet A: Linguistique historique et linguistique générale, Champion ,Paris .*
- *Meillet A: La méhtode comparative en luiguistique comparée p: ,1 Champion; Paris 1925.*
- *Marouzeau: La linguistique, Paul Goethner, Paris, 1944/1916.*
- *Mounin Georges: Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, 1971/1968.*
- *Mounin G: Histoire de la linguistique, PUF, Paris, 1972.*
- *Muller Max: Science du langage, Editions Auguste Durand Editeur, Paris, 1864.*
- *Piaget. J: Epistémologie des sciences de lU¢homme, Gallimard, Paris, 1972.*
- *Popper. K: Logique de la découverte scientifique, Payot, Paris, 1973.*
- *Renan E: Histoire générale des langues sémitiques, Imprimerie Impériale; Paris, 1858-1847.*
- *Renan E: De l'origine du langage, Camann Levry Editeurs, Paris, 1883.*
- *Robert Martin: Les théories d'ensemble ¢ensemble actuelles, in Modèles Linguistiques, Tome2 . P.U Lyon, 1979.*
- *Robins R. H: Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky.,Seuil; Paris 1976/1976.*
- *Robins .R.H: Linguistique générale: une introduction, A.Colin,Paris, 1968/1972.*
- *Sampson .G: Schools of Linguistics:Comptition and evaluation, Hutshinson Press, London 1980.*
- *Saussure. F: Cours de linguistique générale,.Payot, Paris, 1974/1916.*
- *Schleicher. A: La théorie de Darwin et la science du langage,Weimar,,1863 Repris in Tort .P: Evolutionnisme et linguistique,Vrin, Paris, 1980.*
- *Thurot F: Tableau des progrès de la science grammaticale (introduction et noté par A.Joly. Collection Ducros Bordeaux 1974/1916.*
- *Toulmin . S: L'explication scientifique, A. Colin, Paris, 1973*
- *Ullmo. J: La pensée scientifique moderne, Flammarion, Paris, 1959*
- *Vendryes. J: Le langage: introduction linguistique à l'histoire, A Michel, Paris,1968/1923.*
- *Withney W.D: La vie du langage, Librairie Calmann Levry Editeurs, Paris, 1883.*

الفهرس